وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي أحمد بن يحيى الونشريسي
تيسمسيلت

مجلة
الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة

مجلة علمية دولية محكمة سداسية ومتخصصة

تصدر عن
مخبر الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

المجلد 02 العدد 01 ـ ديسمبر 2019

الترقيم الدولي : 2710-8589
الإيداع القانوني : ديسمبر 2018

الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة

مجلة
تصدر عن

مخبر الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة

المركز الجامعي أحمد بن يحيى الونشريسي - تيسمسيلت

المجلد 02 العدد 01
ديسمبر 2019

الترقيم الدولي: 2710-8589
الايداع القانوني: ديسمبر 2018

المديـــــر الشرفي للمجلـــــة

أ. د. دحدوح عبد القادر مدير المركز الجامعي تيسمسيلت

مديـر المجلـــــــــــــة

د. محمودي أحمد، المركز الجامعي تيسمسيلت

رئـــــيس تحـــــرير المـــــجلة

د. ألعيداني إلياس، المركز الجامعي تيسمسيلت

لجنة القراءة والتحيكم العلمي

- أ. د علي عبد الله ، جامعة الجزائر 3.
- أ. د مكيد علي، جامعة المدية.
- أ. د لعلاوي عمر ، المدرسة العليا للتجارة.
- أ. د راتول محمد، جامعة الشلف.
- أ.د عدمان مريزق، المدرسة العليا للتجارة.
- أ.د رزيق كمال، جامعة البليدة
- أ.د البشير عبد الكريم، جامعة الشلف
- أ.د نوري منير، جامعة الشلف
- أ.د صفيح صادق؛ جامعة معسكر
- د. حكيم براضية، جامعة الجوف السعودية
- د. العيداني إلياس، المركز الجامعي تيسمسيلت
- د. محي الدين محمود عمر، المركز الجامعي تيسمسيلت
- د. إسماعيل عيسى، المركز الجامعي تيسمسيلت
- د. بوزكري الجيلالي، المركز الجامعي تيسمسيلت
- د. محمودي أحمد، المركز الجامعي تيسمسيلت
- د. صلاح محمد، المركز الجامعي تيسمسيلت
- د. حمر العين مسعود، المركز الجامعي تيسمسيلت
- د. حايد حميد، المركز الجامعي تيسمسيلت
- د. بن شيخ عبد الرحمن، المركز الجامعي تيسمسيلت
- د. بونويرة موسى، المركز الجامعي تيسمسيلت
- د. جلولي محمد؛ جامعة سعيدة
- د. عبد الحق القينعي؛ جامعة البليدة
- د. يونس قرواط، جامعة المسيلة
- د. مداح لخضر ، جامعة الجلفة
- د. مزيان حمزة، جامعة الشلف

أولا: التعريف بالمجلة.

مجلة " **الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة** " مجلة أكاديمية علمية دولية محكمة سداسية ومتخصصة، تصدر عن مخبر الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة لمعهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالمركز الجامعي تسمسيلت ، وتتناول القضايا والموضوعات بمجال علوم التسيير والتجارية والدراسات الاقتصادية . ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام المتزايد بالبحث العلمي والتعليم الجامعي بالمركز الجامعي تيسمسيلت ، عن طريق نشر الدراسات الجادّة والمتميّزة ذات الطابع الاستراتيجي في مجال إدارة الاعمال والتسويق والدراسات الاستراتيجية بالإضافة إلى الدراسات الاقتصادية الكمية والمتخصصة، على أن تستند الدراسات المنشورة إلى معايير نشر علمية دقيقة وذلك بمشاركة أبرز الأكاديميين والباحثين في الجزائر والعالم العربي وباقي دول العالم

ثانيا: أهداف المجلة.

- تسليط الضوء بشكل علمي على المواضيع والقضايا ذات الطابع الاقتصادي البحت الخاص بالجزائر وباقي دول العالم
- تشجيع البحث العلمي في الجامعات الجزائرية وباقي الجامعات في دول العالم، وإتاحة الفرصة للباحثين لنشر بحوثهم وإنتاجاتهم العلمي.
- الإسهام في إثراء البحث العلمي في مجالات علوم التسيير والعلوم التجارية و الاقتصادية، من خلال نشر البحوث والدراسات النظرية، الكمية والميدانية.
- استشراف القضايا المستقبلية المرتبطة الجزائر، والدول العربية، وبقية دول العالم
- التركيز على الدراسات الإستراتيجية الآنية، والمواضيع الحديثة المحتملة في مختلف اهتمامات الباحثين المنتمين لمجلة وغيرهم من الباحثين عبر مختلف أنحاء الوطن والعالم.
- الإسهام في نهضة التعليم الجامعي وتطويره في الجزائر والعالم العربي.
- إطلاق طاقات الإبداع والتنافس العلمي، وفتح المجال أمام البحوث الأكاديمية الحقيقية.
- دعم المكانة العلمية والأكاديمية للمركز الجامعي تيسمسيلت وتوسيع آفاق البث العلمي .

ثالثا: الفئات المستهدفة.

- الأكاديميون والباحثون وطلبة الدراسات العليا في الجامعات ومراكز الأبحاث الجزائرية والعربية وفي مختلف دول العالم
- الجامعات ومراكز الدراسات والأبحاث والمسؤولون الرسميون.
- الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة

رابعا: قواعد النشر.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر أكاديمية تتناسب مع مكانة الجامعة، والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً، لتصبح واحدة من أبرز الدوريات العلمية المحكّمة، التي يمكن للأكاديميين والباحثين الاعتماد عليها للترقيات العلمية، ومرجع موثوق به للأبحاث والدراسات المتخصصة، خصوصاً في ما يتعلق بالتزام منهجية البحث العلمي، وتسجيل المصادر والمراجع لكل دراسة بشكل دقيق، فضلاً عن الدور المنشود للمجلة في خدمة مجتمع البحث العلمي، ودعم عملية صنع القرار، واستشراف القضايا المستقبلية ذات الصلة. وعليه نطلب من السادة الباحثين الذين يرغبون في نشر مقالاتهم وبحوثهم في **"مجلة الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة** الالتزام بشروط وقواعد النشر التالية:

- ايمايل المجلة: revue.mesd@gmail.com
- أن يكون البحث عبارة عن دراسة أكاديمية متخصصة في ميادين العلوم الاقتصادية والإدارية والمالية، التسويق، الاقتصاد والتنظيم الصناعي، بيئة الأعمال، اقتصاد المؤسسة.
- المجلة مفتوحة لنشر البحوث المتخصصة لكافة الأساتذة والباحثين من الجزائر ومن خارجها شريطة أن لا يكون البحث منشورا من قبل و أن لا يكون قدم للنشر في مجلة أخرى أو أي تظاهرات علمية أو بأي شكل من الأشكال
- أن لا يتجاوز البحث 20 صفحة عادية (A4) باستخدام محرر النص العربي Word وبخط Sakkal Majalla بحجم 14 بالنسبة للمقالات بالعربية وبحجم 12 بالنسبة للمقالات باللغة الأجنبية بخط Times New Roman بتباعد بين الأسطر Simple.
- أن يقدم البحث وفق الأصول العلمية المتعارف عليها و يراعي في ذلك خاصة
  1. التقديم للبحث بتحديد أهدافه و منهجيته؛
  2. تنسيق مختلف عناصره؛
  3. التهميش والتوثيق يكون بطريقة الكترونية؛
  4. التوثيق الكامل للمراجع والجداول والرسومات البيانية؛
  5. أن ينتهي البحث بخاتمة تتضمن النتائج و التوصيات؛
  6. هوامش الصفحة تكون كما يلي: 2,5 يمين، 2,5 أعلى، 2,5 أسفل، 2,5 يسار؛
- تنشر المواضيع باللغة العربية، الانجليزية والفرنسية، مع إرفاق ملخص باللغة الإنجليزية أو الفرنسية، وعندما يكون الموضوع بالفرنسية أو الإنجليزية يرفق بملخص **باللغة العربية** (الملخص لا يتجاوز 200 **كلمة**) مع إظهار العنوان ضمن الملخص و **الكلمات الدالة؛**
- إضافة التصنيف JEL (Classification du Journal of Economic Literature) للمقالات؛
- تخضع البحوث للتحكيم العلمي من طرف باحثين من جامعات ومراكز بحث جزائرية وأجنبية؛
- تحتفظ المجلة بكافة حقوق النشر، وإعادة نشر موضوع الباحث يتطلب موافقة كتابية من المجلة؛
- النتائج والتوصيات و الآراء التي يعبر عنها الباحثين لا تلزم سوى أصحابها؛
- تحتفظ المجلة بحقها في حذف أو إعادة صياغة بعض الجمل لتتلاءم مع أسلوبها في النشر؛
- أي بحث لا يلتزم بالشروط و المواصفات المطلوبة لا يؤخذ بعين الاعتبار؛
- في حالة وجود أكثر من مؤلف يتم مراسلة الاسم الذي يرد أولا في ترتيب الأسماء؛
- على الباحث أن يعرف بنفسه ونشاطاته العلمية بإرفاق المقالة بملخص لسيرته الذاتية.

خامسا: أهداف المخبر

- انجاز دراسات بمجال الإدارة والاقتصاد في إطار مشاريع البحث والموضوع العام للمخبر بشكل عام؛
- إصدار مجلة علمية دولية محكمة تساهم في ترقية وتثمين الدراسات المنجزة ل لأساتذة والباحثين في الجزائر وأيضا طلبة دكتوراه بالإضافة إلى الأساتذة والدكاترة الباحثين الدوليين؛
- تنظيم الملتقيات العلمية الوطنية والدولية ذات العلاقة باهتمامات المخبر وفرق البحث من جهة؛ بالإضافة إلى تبني الملتقيات والمؤتمرات ذات المواضيع المهمة التي تكرس العلاقة بين الجامعة ومحيطها؛
- إصدار الكتب العلمية والمطبوعات الجامعية المحكمة؛
- دعم طلبة الدراسات العليا (ماجستير ودكتوراه ل م د).
- المساهمة في تكوين الطلبة والأكاديميين في كافة المجالات العلمية والبحثية ودعم مجال تدريس اللغات الحية

سادسا. فرق البحث للمخبر

- **الفرقة الأولى: التنمية الاقتصادية والبشرية في الجزائر**
- **الفرقة الثانية: الإدارة المالية واتخاذ القرار في المؤسسات**
- **الفرقة الثالثة: المسؤولية الاجتماعية والبيئية للمؤسسات الاقتصادية**
- **الفرقة الرابعة: الحوكمة في القطاع العام والخاص**
- **الفرقة الخامسة: الدراسات الاقتصادية والكمية للظواهر الاقتصادية**
- **الفرقة السادسة: آليات تطوير الاقتصاد السياحي في الدول العربية**
- **الفرقة السابعة: دور القطاع البنكي في تحقيق التنمية المستدامة**
- **سابعا. نشاطات واهتمامات المخبر**

- النظريات الاقتصادية الكلية والنمو وسياسات التنمية والتنمية المستدامة؛
- الدراسات الحديثة في مجال الطاقات المتجددة ومجالات خلق وتوسيع الثروة وإيجاد مجالات جديدة للقيمة؛
- الدراسة العلمية الدقيقة للإمكانيات المتاحة والكامنة للاقتصاد الجزائري؛
- الاهتمام بالدراسات القياسية والكمية لكافة المتغيرات الاقتصادية الكلية وتحليلها؛
- الاهتمام بدور المحاسبة البيئية والحوكمة في تفعيل مفهوم النمو والتنمية المستدامة؛
- محاولة المساهمة في كافة المجالات العلمية والتخصصات الممكنة من خلال البحوث والملتقيات المتنوعة؛
- التعرف على الإمكانيات الفلاحية، السياحية، البيئية، المختلفة في الجزائر عامة وتيسمسيلت بشكل خاص؛
- التطرق لدور المسؤولية الاجتماعية والبيئية للمؤسسات في تحقيق التنمية المستدامة.
- الاهتمام بالدراسات في المجال البنكي والمصرفي وطرق توسيع مجالات الاستثمار في المجال الب نكي المشجع للاستثمار وطرق الكفيلة بتمويل المشاريع الجاذبة للثروة

مـــــحتويات العــدد

عنوان المقال	المشاركين ومؤسسة الانتماء	الصفحة
أساليب الشراكة بين القطاع العام والخاص : دراسة تجارب عربية و أجنبية	د. بن فريحة نجاة جامعة الشلف نصاح سليمان جامعة خميس مليانة	19_07
أجهزة الدعم شركاء قطاع الصناعة التقليدية و الحرف في تحقيق التنمية المحلية - ولاية الشلف نموذجا-	بن هراوة محمد أمين ؛ جامعة الشلف	33_20
أثر تطبيق مبادئ الإدارة الالكترونية على الوظائف الإدارية للمؤسسات	د. بوزكري جيلالي ؛ المركز الجامعي تيسمسيلت د. طيباوي أحمد ؛ جامعة البويرة	50_34
The investment in domestic tourism in between constraints and challenges :Algeria	محمد بن أحمد أسماء ؛ جامعة معسكر د.صفيح صادق ؛ جامعة معسكر	58_51
المقومات الأساسية للإدارة المحلية في الجزائر بين الواقع والمأمول "عرض لنماذج للإدارة المحلية في الدول العربية"	د. يونس قرواط جامعة المسيلة	73_59
التنسيق بين السياستين النقدية والمالية للحد من التضخم - إشارة لحالة الاقتصاد الجزائري	أ.زلاقي حنان ؛ جامعة المسيلة د. قدوري نور الدين ؛ جامعة المسيلة	89_74

أساليب الشراكة بين القطاع العام والخاص: دراسة تجارب عربية و أجنبية

The methods of partnership between the public and private sectors Study of Arab and foreign experiences

د. بن فريحة نجاة [1]، نصاح سليمان [2]

BENFRIHA Najat [1], NASSAH Sliman[2]

جامعة الشلف؛ (الجزائر)؛ben_nadjat@yahoo.com ؛

طالب دكتوراه؛ جامعة خميس مليانة (الجزائر)؛ مخبر الانتماء؛ nnessah1981@gmail.com ؛

تاريخ الاستلام: 2019/09/20 **تاريخ القبول:** 2019/11/02 **تاريخ النشر:** 2019/12/15

الملخص:

يحظى موضوع الشراكة بين القطاع العام والخاص باهتمام كبير من قبل دول العالم، وخاصة في ظل الأزمات التي تشهدها الدول، من تقلبات اقتصادية ومديونية، حيث أصبحت الحكومات تستعين بها لتفعيل المؤسسات والهيئات الحكومية المعطلة خاصة الدول النامية التي تعاني حكوماتها من العجز في الميزانية العامة والمديونية الخارجية، سنسلط الضوء في هذه الورقة البحثية على ماهية وأهم أساليب الشراكة بين القطاع العام والخاص، وكذا عرض لبعض من تجارب الدول العربية والأجنبية في هذا المجال .

كلمات مفتاحية: الشراكة بين القطاع العام والخاص، أساليب الشراكة، التجارب الأجنبية والعربية

تصنيفات JEL : J45 ، L52، P33

Abstract:

The issue of partnership between the public and private sectors is of great concern to the countries of the world, especially in light of the crises witnessed by the countries, from economic and debt fluctuations. In this paper, we will shed light on what are the most important methods of partnership between the public and private sectors, as well as some of the experiences of Arab and foreign countries in this field.

***Keywords**: Public-Private Partnership, Partnership Methods, Foreign and Arab Experiences.*
***JEL Classification Codes**: J45, L52, P33.*

[1] د. بن فريحة نجاة؛ ben_nadjat@yahoo.com

مقدمة

تعد الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص من المفاهيم الحديثة المنتشرة على نطاق واسع منذ تسعينيات القرن الماضي، حيث تعتبر الشراكة بين القطاعين من الخيارات الإستراتيجية للسياسية الاقتصادية في تنفيذ المشروعات الاستثمارية خاصة مشروعات البنية التحتية وغيرها من المشروعات الأخرى.

فبالرغم من كثير من الدول تبنت الشراكة بمفهومها الحديث إلا أنها مازالت تعاني من النهوض في كثير من الجوانب من جهة، ومن جهة أخرى أصبحت الشراكة ظاهرة مسيطرة في العقود الأخيرة خاصة في مجال البنية التحتية، حيث أدت إلى توسيع نطاق النشاط الاقتصادي بين القطاعين ، والحد عن سيطرة القطاع العام وتملكه لعوامل الإنتاج في مجال البنية التحتية. وفي محاولة منا لدراسة الموضوع تم طرح الإشكالية التالية:

فيما تتمثل أهم أساليب الشراكة بين القطاع العام والخاص؟

وللإجابة على هذه الإشكالية تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- فيما يتمثل كل من القطاع العام والخاص؟
- ما المقصود بالشراكة بين القطاع العام والخاص ؟ ما أهم أهدافها؟
- ما هي متطلبات وأساليب تطبيق الشراكة بين القطاعين ؟

ومن أجل دراسة الإشكالية قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- تعد الشراكة أمراً ضرورياً ومهما خاصة في مشروعات البنى التحتية.
- يعتبر القطاع الخاص مكملا بشراكته للقطاع العام.
- تختلف متطلبات الشراكة بين القطاع العام والخاص من دولة إلى أخرى.

أهمية الدراسة

و تنعكس أهمية الدراسة من خلال ما يلي:

تعد الشراكة بين القطاعين العام والخاص وسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق إنشاء مشروعات استثمار عمومي وذلك بموارد القطاع الخاص دون اللجوء إلى الاستدانة المحلية والخارجية ، كما تلعب دورا كبيرا في تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع من خلال الخدمات التي يتلقونها ومدى تغطيتها لاحتياجاتهم اليومية من خلال تطوير البنية التحتية وتطويرها وكذا توفير مناصب شغل لأفراد المجتمع والقضاء على البطالة والفقر ومشاكل الاجتماعية.

أهداف الدراسة

وتهدف الدراسة إلى التطرق لمفاهيم متعددة لمصطلح الشراكة بين القطاع العام والقطاع ودراسة إمكانية تطبيق الشراكة بين القطاعين من خلال التعرض لأهم أساليب الشراكة بينهما مع عرض لأهم التجارب العربية والأجنبية في هذا المجال.

منهج الدراسة

من أجل الإجابة على موضوع الدراسة اعتمدنا على المنهج الوصفي للتطرق للمفاهيم المختلفة للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص؛ بالإضافة إلى المنهج التحليلي ل دراسة إمكانية تطبيق الشراكة بين كل من القطاع العام والخاص؛ من الإشارة لمجموعة تجارب العربية والأجنبية.

الدراسات السابقة:

1. بن مو فق زروق . قادري محمد الطاهر ؛ **تفعيل إستراتيجية الشراكة بين القطاع العام والخاص كخيار لتحفيز التنويع الاقتصادي على ضوء بعض التجارب الدولية؛** هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على أهمية المشاركة بين القطاعين العام والخاص، في ضوء التحول إلى اقتصاد السوق والتوجه العالمي لتنفيذ مشروعات البنية التحتية والخدمات العامة، وإبراز تجارب العديد من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء تقوية وتعزيز بنيتها التحتية من خلال الاعتماد على الشراكة بين القطاعين العام والخاص. ؛ **مجلة البديل الاقتصادي**؛ المجلد 05 العدد 01؛ تاريخ النشر 2018/06/15.
2. بن يزة يوسف . ساحلي مبروك. **الحوكمة كآلية لتفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص** ، هدفت الدراسة إلى التطرق ل لشراكة بين القطاعين العام والخاص لكونه أصبح عاملاً مهما في عملية النمو الاقتصادي والاجتماعي والتي تعتمد على تعبئة جميع طاقات المجتمع. كما أظهرت الدراسة سعى الحكومات إلى تبني شراكة فعالة مع جميع المساهمين في إدارة الشأن العام، مستندة إلى المساءلة والشفافية والمنفعة المتبادلة. بالإضافة إلى تحليل آليات تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص من منظور الحكم الرشيد ومن خلال تحليل طرق إصلاح القطاعين لتحقيق هذه الشراكة المتبادلة.دفاتر السياسة والقانون المجلد 11 العدد 02 ؛ تاريخ النشر جوان 2019.
3. بلغنو سمية. **دور الشراكة العمومية الخاصة في استثمارات البنية التحتية في ترقية مناخ الاستثمار في الجزائر** ، اهتمت المقالة بمسألة الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تطوير مشاريع البنية التحتية، نظرا لدور هذه الأخيرة في التنمية الاقتصادية، لا سيما في البلدان النامية. كما هدف المقال لدراسة ومعرفة الجهود المبذولة في الجزائر لتعزيز مناخ الاستثمار من خلال الشراكات الخاصة في استثمارات البنية التحتية .مجلة الاقتصاد والمالية؛ المجلد 04 العدد 02 ؛ تاريخ النشر جوان 2019.

الإطار المفاهيمي للشراكة بين القطاع العام والخاص

1- تعريف القطاع العام:

تعددت و اختلفت التعاريف التي تشير للقطاع العام و يمكن إجمال أهمها فيما يلي:

" يقصد بالقطاع العام وحدات قطاع الأعمال التي تدار من قبل الحكومة والتي لا يمكن أن تدار من قبل القطاع الخاص . وتقوم المؤسسات العامة بإنتاج السمع والخدمات وتقديمها إلى الجمهور بالأسعار الإدارية ويؤدي النشاط الحكومي بإدارة هذه المشاريع والمؤسسات إلى تعطيل آليات السوق وتسوية المنظومة السعرية ، وعادة ما يرتبط القطاع العام بالتخطيط المركزي ولكنه غير ضروري لوجوده" [2].

كما يعرف على أنه هو " ذلك القسم من الاقتصاد يعنى بصفقات الحكومة فهذه الأخيرة تتلقى الدخل من الضرائب وغيرها من الإيرادات وتؤثر عمى أعمال الاقتصاد من خلال قراراتها الاتفاقية والاستثمارية (مصروفات حكومية) وعبر سيطرتها (من خلال السياسة المالية والضريبية) عمى قرارات الإنفاق والاستثمار في قطاعات الاقتصادية الأخرى".[3]

2- تعريف القطاع الخاص:

يمكن تعريفه بأنه: هو اقتصاد القطاع الخاص على الاقتصاد الحر الذي يرتكز على آلية السوق الحرة والمنافسة التامة لتحديد أسعار السلع والكميات المنتجة والمستهلكة ويفترض وجود الاقتصاد الحر عدم تدخل أي فئة (دولة أو غيرها) في النشاط الاقتصادي بشكل يتعارض مع قواعد المنافسة الحرة.[4]

كما يعرف بأنه: "القطاع الخاص هو القطاع المملوك للخواص وتتولى آليات السوق توجيهه ويسعى بالتالي إلى تحقيق أقصى ربح ممكن.[5]

ويعرف أيضا بأنه : عنصر أساسي ومنظم في النشاط الاقتصادي ويقوم بمباشرة عملية الإنتاج عمى نظام السوق والمنافسة ويتسم النشاط فهو بالمبادرة الخاصة وتحمل مخاطر القرارات والأنشطة المتخذة.[6]

3- دوافع الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

يمكن تلخيص الأسباب التي مهدت لظهور الشراكة بين القطاع العام و القطاع الخاص فيما يلي:[7]

- مشكلة تخصيص الموارد بين القطاع العام و القطاع الخاص:

تعتبر من المشاكل التي تطرح مؤخرا بشكل لافت في الاقتصاد باعتبارها المحدد لنمط التسيير العام والشكل للدولة، إلا أن النقطة الفريدة في الجدل هي أنه لا يوجد أي مجتمع مهما كان توجهه السياسي والاقتصادي يقوم بتخصيص موارده بشكل كامل في قطاع اقتصادي واحد ويهمل الآخر، إلا أن التقسيم بين القطاعين يختلف حسب التوجه الفلسفي للدولة من النهج الاشتراكي للنهج الرأسمالي، ولتعظيم المنفعة الاقتصادية للأفراد في أي نقطة زمنية لابد من تخصيص موارد بين القطاع العام والقطاع الخاص بشكل أمثل لكن في الواقع نجد أن تخصيص الموارد ينحرف بشكل متفاوت بين القطاعين وهو الوضع الفعلي، ولتفادي هذه المشكلة تم التفكير بشكل فعلي في المشاركة بين القطاعين العام والخاص للتقليل من الانحرافات الكبيرة عند التخصيص وأيضا لتوفير القدر الأمثل من السلع والخدمات الحكومية للأفراد.

- بروز النظريات الاقتصادية تهدف إلى تثبيط الإنفاق الحكومي

إن السبب الأول وراء تلك الأزمات حسب نيوكلاسيك والنقديين وعلى رأسهم milton friedman هو التدخل المفرط للدولة عن طريق إنفاقها الحكومي فيزيد الدخل ليرتفع سعر الفائدة فيزاحم القطاع العام للقطاع الخاص، هذا ما يؤدي إلى تزعزع في استقرار الاقتصادي وعدم توازن في الأسواق.

- متطلبات التسيير العمومي الجديد:

إن التغيير السياسات العمومية في ظل بحثها على طرق والأساليب تضمن كفاءة وفعالية، تسيير الأجهزة الحكومية بأشكالها(الإدارة، مستشفيات...)، إضافة إلى سرعة في تقديم الخدمة العمومية دفع هذه الأخيرة إلى الاعتماد أساليب محاسبة شبيهة بذلك المستعملة في القطاع الخاص.

- متغيرات السياسة الاقتصادية السائدة :

اتسم الاقتصاد العالمي في الثمانينات بكثرة التوترات والصعوبات، فمن جهة هناك انتكاسات في عملية التنمية ومشاكل الديون الحادة وهبوط في أسعار السلع الأساسية(النفط) والمنازعات التجارية ودعم الاستقرار في أسعار.

- توفيق بين ضروريات التوازن المالي العام وتوفير عرض السلع العمومية

يعد الاستخدام الأمثل والفعال للموارد العامة التحدي الحاسم للحكومات في حين أن العديد من الحكومات تبقى بعيدة عن تحقيق ذلك الاستخدام، وسبب ذلك يعود إلى أن درجة التحفيز في تلك الدول لتحقيق التنظيم والفعالية في التشغيل تكون شبه معدومة وبالتالي تلجأ الحكومات لأسلوب الحقن (ضخ المزيد من المال العام لضمان الاستمرارية في التشغيل)، إلا أن هذا الأسلوب من التمويل يرهق ميزانيات التجهيز في ظل وصول الجباية والدين العام لحدهما الأقصى نجد أن تلك الحكومات تقوم باقتطاعات مالية لإنعاش والدفع بالمشاريع المعطلة على حساب مشاريع أخرى ربما تكون بنفس القدر من الأهمية في حيث أن القطاع الخاص لا يقع في مثل هذه الوضعيات المالية إلا في حالات استثنائية (تشوش الرؤية الإستراتيجية) أو متغيرات خارجية (ارتفاع معدلا الفائدة).

- تأثير الهيئات المالية الدولية

إن الضعف الشديد في البنية القاعدية لبعض الدول النامية يدفع بالخدمات العمومية المستفاد منها من قبل العامة من المستهلكين للحد الأدنى فحسب إحصاءات البنك الدولي فإن أكثر من 1.2 مليار إنسان محروم من الكهرباء والرعاية الصحية وأكثر من 1 مليار إنسان محروم من مياه الشروب وسبب ذلك حسب المنظمات المالية الدولية يكمن في انخفاض الاستثمارات في البنية التحتية بشقيها العام والخاص وفي المقابل ارتفاع تكاليف تسيير العمومي لما تم إنجازه فعلا، ففي بداية التسعينات من القرن الماضي وحسب نفس المنظمة فاقت تكاليف تسيير البنية التحتية لقطاعات المياه الكهرباء والسكك الحديدية 55 مليار دولار أي ما يعادل **1%** من الناتج المحلي الخام للبلدان النامية و25 بالمئة من الاستثمارات السنوية في تجديد وإنشاء البنية التحتية سنويا.

هي من بين أهم النقاط التي تحسب على البلدان النامية إضافة إلى القصور الواضح في إنجاز وتسيير البنية التحتية ضعف وندرة الخدمة العمومية المقدمة والسبب في ذلك من وجهة نظر البنك الدولي يرجع إلى القصور المرتبط عادة بتسعير تلك الخدمات التي تضاعفت بفعل الإعانات التي استفادة منها الطبقات الوسطى على حساب الطبقات الضعيفة التي عانت الحرمان من الخدمات العمومية خصوصا في الدول الإفريقية ومع ذلك فإن هذه المناطق هي المستهدفة فيما يعرف بأهداف التنمية للألفية حيث أصبحت هذه الدول برت ضغط المنظمات المالية الدولية(البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) لأجل إصلاح المنظومة الاقتصادية والتشريعات المنظمة للاستثمارات لأجل فتح مجلات أكبر للشراكة بتُ القطاع عام والقطاع الخاص وفي المقابل تسهيل العمليات المالية. بين الهيأة الدولية والبلدان المعنية خصوصا في ما يتعلق بمثل هذا نوع من الاستثمارات.

4- تعريف الشراكة بين القطاع العام والخاص:

تعددت التعاريف حول القطاع العام والخاص، سنتطرق إلى بعضها:

عرفت الشراكة بين القطاع الخاص والعام على انها: أوجه التفاعل والتعاون العديدة بين القطاعين العام والخاص المتعمقة بتوظيف إمكانياتهما البشرية والمالية والإدارية والتنظيمية والتكنولوجية والمعرفية، على أساس من المشاركة والالتزام بالأهداف وحرية الاختيار والمسؤولية المشتركة والمساهمة من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تهد العدد الأكبر من أفراد المتجمع ولها تأثير بعيد المدى عمى تطلعاتهم حتى يتمكن المجتمع من مواكبة التطورات المعاصر بطريقة فاعلة وتحقيق وضع تنافسي أفضل.[8]

ويمكن تعريفها بأنها الترتيبات التي يقوم فيها القطاع الخاص بتقديم أصول وخدمات تتعمق بالبنية التحتية جرت العادة عمى أن تقدميا الحكومة وقد تنشا الشراكة بين القطاعين العام والخاص من خلال عقود الامتياز وعقود التأجير التشغيلي، ويمكن الدخول فيها للقيام بمجموعة كبيرة من مشاريع البنية التحتية ذات الصلة بالمواصلات(كالطرق السريعة والجسور والأنفاق) وأماكن الإقامة (كالمستشفيات والمدارس والسجون).[9]

وتعرف أيضا :اتفاق تعاقدي بين القطاعين العام والخاص يكون الاتفاق فهو واضح الأهداف ويتعمق بمساهمة القطاع الخاص عمى شكل تقديم أصول أو خدمات والتي كانت الحكومة تقدميا مباشرة.[10]

5- أهداف الشراكة بين القطاعين العام والخاص: يمكن تلخيصها فيما يلي:[11]

- يتم تغيير نشاط الحكومة من التشغيل للبنية الأساسية والخدمات العامة بحيث تستطيع بدلا من ذلك: التركيز على وضع السياسات لقطاع البنية الأساسية، وضع الأولويات لأهداف ومشروعات البنية الأساسية ومراقبة مقدمي الخدمات وتنظيم الخدمة.
- إدخال الإدارة والكفاءات التي لدى القطاع الخاص إلى مجال الخدمات العامة وإشراكه في تحمل المخاطر.
- تحقيق قيمة أفضل مقابل النقود فيما يتعلق بالإنفاق العام: بمعنى السعر الأمثل للعميل على أساس التكلفة على مدار مدة العقد وجودة الخدمات المقدمة، والمخاطر التي يتحملها المشارك، فالسعر الإجمالي لمناقصة القطاعين العام

والخاص المقدمة من الشريك يجب أن يكون اقل من التكلفة التي تتحملها الحكومة لو قامت بتوفير نفس مستوى الخدمة، متضمنة التكاليف الإضافية للمخاطر (تجاوزات التكلفة- التأخيرات،...الخ) التي يمكن تواجهها الحكومة.

- تنفيذ مشروعات الاستثمار في الوقت المحدد وبالميزانية المحددة.
- تفادي تدهور الأصول والمنشات الضرورية للخدمات العامة نتيجة الصيانة غير الفعالة أو التشغيل غير الفعال
- إدخال الابتكارات على تصميم المشروع بالنسبة للأصول والتشغيل والصيانة.
- نقل المخاطر التي يمكن إداراتها أفضل بواسطة القطاع الخاص (التصميم والإنشاء والتمويل والصيانة)، بعيدا عن الموارد المحدودة للحكومة.
- تحقيق التأكد من الموازنة(فيما يختص برأس المال والتكاليف التشغيلية).

شروط و مبررات وأساليب الشراكة الناجحة بين القطاعين

1- شروط الشراكة بين القطاعين:

لتحقيق الشراكة الناجحة والفعالة بين القطاعين العام والخاص يتعين عليها أن تتضمن العديد من الشروط ، ولقد لخصها Kolzow في النقاط التالية:[12]

- توفير ثقافة مجتمعية داعمة للشراكة لتشجيع القيادة، ومشاركة المواطنين في أنشطة الشراكة ذات الاهتمام التنموي بعيد المدى.
- وجود تصور مجتمعي مشترك واقعي للشراكة، مبني على نقاط القوة والضعف في المجتمع، وفهم مشترك لإمكانيات المنطقة المراد تنميتها.
- توفير نظم فعالة يمكن من التحام الاهتمامات الفردية بالاهتمامات العامة للمجتمع .
- توفير شبكة للجماعات والأفراد الرئيسيين والمعنيين بالشراكة، تشجيع اتصالهم مع القيادة وتذيب الفروق بين الاهتمام المتنافسة.
- الرغبة والقدرة على رعاية الريادة ، وتشجيع المخاطر ورعاية المشاريع المرتبطة بها.

2- مبررات الشراكة بين القطاعين:

يمكن تحديد متطلبات اللجوء إلى هذا الأسلوب، في النقاط التالية:[13]

- فشل الحكومات في برقيق التنمية المستدامة دون العمل على إشراك القطاع الخاص كعنصر أساسي. جملة التغيرات السياسية والاقتصادية التي كانت من بين أهم المبررات لنشوء هذا النظام .
- انخفاض نسب النمو الاقتصادي خصوصا مع بداية الثمانينات من القرن العشرين مع التطور الكبير للدور الذي يمارسه القطاع الخاص مع تملكه لاحتياطات مالية معطلة يمكن أن تستثمر في قطاع الخدمات العامة.
- التراجع في الموارد المتاحة للقطاع العام والمخصصة لتمويل المشاريع مع تقلص موارد التمويل المخصص لتمويل البرامج الاجتماعية مع ظهور الوعي الشعبي المطالب بالتحسن المستمر والآني للخدمات المقدمة من طرف القطاع العام لبرامج التنمية الاجتماعية.
- زيادة في كفاءة و فعالية القطاع العام من خلال الاعتماد على الميزة التنافسية مع التقسيم العقلاني للعمل.
- تنويع الحلول خصوصا مع التطور في المشاكل التي تصادف القطاعين معا.
- النزعة نحو تعظيم العائد من النشاطات التي يقوم بها القطاع العام.

3- أساليب الشراكة:

تتعدد أنواع وأساليب الشراكة مع القطاع الخاص في تقديم المشروعات الخدمية بصفة عامة ودرجة مساهمته فيها على النحو التالي:

- عقود الخدمة:

عقود الخدمة هي عبارة عن الشكل الأبسط والأكثر استعمالا بين عقود الشراكة فهي عقد إداري ملزم للطرفين العام والخاص فيلتزم الأول بتوفير الخدمة المطلوبة وفق المعايير المتفق عليها عند التعاقد بينما تلتزم الدولة ممثلة بالحكومة أو إحدى هيأتها بدفع أتعاب توفير تلك الخدمة للقطاع الخاص، وتقدير عقود الخدمة عند العقود قصيرة الأجل حيث تتراوح بين الستة أشهر والسنتين على أقصى تقدير أما بالنسبة لنطاقها الجغرافي فهي تتواجد في جل دول العالم وفي كل القطاعات نظرا للمرونة التي يتميز بها هذا الشكل عن عقود الشراكة.[14]

- عقود الإدارة:

تعدد عقود الإدارة هي الثانية في الترتيب من حيث درجة تدخل القطاع الخاص، يتم من خلال العقد عند القطاع الخاص حرية التسيير للمنشاة لمدة زمنية معلومة في العادة تأخذ المدى المتوسط وفي العادة تكون منشاة إستراتيجية ذات أهمية بالغة بالنسبة للدولة التي تفتقر لقوة مستخدمة ذات كفاءة في التسيير عكس القطاع الخاص الذي ينمي المنافسة لدى مستخدميه يشحذ قدرا تتم عن طريق التدريب، أما في المقابل يحصل القطاع الخاص على أتعاب محدودة بالقدرة التي يشرف فيها على إدارة الهيأة أو المؤسسة العمومية.[15]

- عقود الإيجار:

تقوم الشركات الخاصة بتأجير المرفق من الجهة العامة وتحمل مسؤولية تشغيل وإدارة المرفق وتحصيل الرسوم، ويقوم المستأجر بشراء الحق في الإيرادات وبالتالي يتحمل قدرا كبيرا من المخاطر التجارية وتتراوح مدة العقود بين 5-15 سنة ويمكن تمديدها.[16]

- البناء والتشغيل ونقل الملكية BOT:

يعتبر هذا الأسلوب شكل عن أشكال تقييم الخدمات تمنح بمقتضى الحكومة أو جهة حكومية لفترة محدودة من الزمن، احد الاتحادات المالية الخاصة والتي يطلق عليها " اسمك شركة المشروع" الحق في تصميم وبناء وتشغيل وإدارة مشروع معين تقترحه الحكومة بالإضافة إلى حق الاستغلال التجاري لعدد من السنوات يتفق عليها تكون كافية لتسترد شركة المشروع تكاليف البناء إلى جانب تحقيق أرباح مناسبة من عائدات المشروع أو أية مزايا أخرى تمنح للشركة ضمن عقد الاتفاق وتنتقل ملكية المشروع وفقا لشروط التعاقد أو الاتفاق إلى الجهة المانحة دون مقابل أو بمقابل تم الاتفاق عليها.[17]

- البناء والتملك والتشغيل ونقل الملكية: BOOT

تمنح الحكومة لشريك الخاص حق تشييد مشروع خدماتي موجه للعامة، مع تمسكه بتملك المشروع مع تشغيله كما يتيح عقد البناء والتملك والتشغيل ونقل الملكية للشريك الخاص المستثمر من وقع تصريفه على الخدمات التي يقدمها لتحقيق ربح مالي يتفق عليه صراحة، غير انه ومع انقضاء مدة زمنية في العادة تكون مدة طويلة لأجل يتم تحويل أصول المشروع للحكومة أو إحدى أجهزتها المخولة، يتطابق أسلوب BOOT مع أسلوب BOT في كل النقاط عدى ملكية الأصول عند استغلال والتي تكون عن حق الشريك الخاص عكس الأسلوب السابق.[18]

- البناء والتملك والتشغيل: BOO

يمكن اعتبار هذا الأسلوب من التشارك عملية خوصصة غير صريحة لان عند الترخيص للمستثمر الخاص بالبدء بالنشاط سيتحتم على الحكومة أن تترك له أيضا عملية التملك والتشغيل دون إمكانية الاسترداد أو التدخل

في التسيير والتي تكون لقدرات طويلة من 30 إلى 40 سنة، يعتمد هذا الأسلوب كثيرا على المشاريع ذات التكاليف السلعية والتي تسترد تكاليف تشييدها على المدى الطويل كالمطارات، ومحطات توليد الكهرباء وشبكات توزيع المياه.[19]

- البيع:

قد تتم الخوصصة عن طريق البيع من خلال عدة صور هي:[20]

البيع المباشر أو من خلال بيع الأسهم في السوق المالية أو البيع للعاملين والإدارة.

- البيع المباشر:

يتمثل البيع المباشر لأملاك الدولة تخليها عن الأصول التابعة للقطاع العام من شركات، وبنية قاعدية ومنشات وغيرها من الأملاك العمومية وتتم التصفية بالشكل المباشر عن طرق عرضها في مزاد علني وترصوا المزايدة عند اكبر عرض أو عن طريق السوق ترك آلية العرض والطلب تتولى عملية البيع والتصفية.[21]

- بيع الأسهم في الأسواق المالية:

من بين أساليب البيع نجد أسلوب بيع الأسهم (أسهم الشركة والتي تمثل رأس مال الشركة) في الأسواق المالية (البورصة) من خلال طرحها للجمهور، حيث يعد هذا رائجا خصوصا في الدول الصناعية المتقدمة التي تملك سوق مالي نشط كما تستخدم هذه الطريقة في العادة للرفع من رأس مال الشركة.

- البيع للعاملين والإدارة:

من بين الأنماط التي تصنف ضمن عمليات البيع نجد عمليات البيع للعاملين والإدارة فهي عملية داخلية يتم بموجبها التحويل الكلي أو الجزئي لأصول الشركة للموظفين أو للطاقم الإداري المشرف على المؤسسة.[22]

- الشراكة التضامنية:

هو كيان قانوني يأخذ شكل الشراكة ويكون فيه كل من الجهة الحكومية المعنية والشريك الخاص متضامنين في القيام بعمل يحقق لهما ربح مشترك ، وبصفة عامة يساهم كل شريك في الأصول ويشارك في المخاطر بموجب التضامن ، تكون الحكومة هي المنظم الأول والأخير ، بالإضافة إلى كونها شريكا ناشطا في الشراكة العاملة مما يتيح له الإبقاء على سيطرتها كاملا لحماية مصالح المواطنين وخدمتهم . ويمكن للحكومة الإسهام في العمل الإداري اليومي للشراكة مما يتيح الفرصة لموظف القطاع العام في كسب الخبرة في التسيير وإدارة خدمات عامة ذات ربحية من ناحية ، وخدمة المصلحة العامة بصورة أفضل من ناحية ثانية .[23]

تجارب دولية وعربية في الشراكة

1-تجربة المملكة الأردنية :

من بين التجارب التي قامت بها الأردن هي شراكة إدارة سوق المال الأردني :

يعتمد هذا المشروع على إعادة هيكلة إدارة وتنظيم سوق المال الأردني على أساس الشراكة بين القطاعين، حيث قسمت إدارة السوق إلى ثلاث هيئات إدارية أنيطت مسؤولية إحداها إلى القطاع العام، وارتبطت مسؤولية الآخرين بالقطاع الخاص، من أجل خلق المرونة اللازمة لزيادة الاستثمارات في أسواق الأسهم والسندات الأردنية واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومواكبة تنظيمات أسواق المال العالمية المعاصرة، حيث تمت إعادة الهيكلة كمساعدة خبراء بريطانيين وأمريكيين وفرنسيين.

نشأت فكرة إعادة هيكلة السوق على أساس الشراكة بين القطاعين بمبادرة من الفيلا الدول من أجل: تحديد دراسته، ولجعله مواكباً لإدارات الأسواق المالية العالمية، التي تقوم أساساً على الفصل بين الجهاز التنظيمي

والتشريعي وبين تداول الأسهم والبورصة ، وتسوية الصفقات المالية ، وإنشاء الشراكات الإستراتيجية ، ودعم الموقف التناقلي للأردن.[24]

2- تجربة تونس:

اتسم قطاع النقل باللجوء عند إعداد المشاريع الكبرى إلى الشراكة بين القطاعين الخاص والعام وباستعمال خاصة نظام BOT (بناء تشغيل وتحويل الملكية) سواء كان ذلك عبر التفاوض المباشر أو التفاوض التنافسي، ومنها بالخصوص الملزمة الهامة التي خصت مطار النفيضة – حمامات باعتبارها تمثل أضخم عقد شراكة ابرم مع الشركة التركية TAV سنة 2005 لمدة 40 سنة بكلفة قدرت بألف مليون دينار، وتجدر الإشارة إلى أن الدولة تكفلت ببناء محولين وتجهيز الأرض (5700 هكتار) المخصصة للبناء والكهرباء والماء والغاز والانترنت علاوة على بناء برج مراقبة، ومما تجدر الإشارة إليه أن مراحل الاستغلال الأربعة المتبقية تنتهي سنة 2036 لاستقبال 30 مليون مسافر، وقد يكون عدم تدشين المطار الذي بدأ استغلاله سنة 2010 ناتجا عن رفض شركة TAV تشريك تونسيين في رأس مالها وكذلك مقاطعة شركتي تونس الجوية والطيران الجديد لها.

وتجدر الملاحظة كذلك إلى أن مثل هذه العقود تتميز بتدخل السلطة التشريعية والتنفيذية للمصادقة بمقتضى أمر يمضيه رئيس الدولة لقانون اللزمة الصادر سنة 2008، ومن ناحية أخرى يمكن التأكيد على أن قطاع النقل يشهد تحريرا تدريجيا في إطار الشراكة مع القطاع الخاص بعد جملة من الإصلاحات شملت الجوانب التنظيمية والمؤسساتية والتشريعية، إذ تطورت حصة القطاع الخاص في الاستثمارات في ميدان النقل لترتفع من 25% سنة إلى 57% سنة 2009 بما قدره 3600 م د.

وقد أسندت هذه الاستثمارات إلى خمسة عقود لزمة مع ناقلين خواص لاستغلال 40 خط نقل حضري بالبلاد، وكذلك الشأن، بالنسبة للنقل البحري حيث أصبح محررا تحريرا كاملا في اتجاه من والى تونس، كما تم الاستعداد للتفاوض مع الاتحاد الأوروبي لإبرام اتفاقية لخلق فضاء جوي مشترك.[25]

3- تجربة المملكة المتحدة:

تعد المملكة المتحدة رائداً رئيسياً في مجال الشراكة حيث تبنت مبادرة التمويل الخاص والتي بموجبها قدمت الحكومة البريطانية تسهيلات وحوافز للقطاع الخاص ضمن أجل الاستثمار في المشاريع العامة وذلك بعد تراجع سياسة الخوصصة التي كانت تماسها من قبل [26]، حيث بموجب مبادرة التمويل الخاص يشارك القطاع الخاص في تصميم وبناء والتمويل وتشغيل المشاريع ذات العلاقة مقابل تحصيله عوائد الخدمات المتصلة بها وعبر مدة زمنية يتفق عليها وملكية هذه المشاريع مقررة في كثير من الأحيان(20 سنة أو أكثر) بطريقة تؤدي بعد ذلك إلى القطاع الحكومي.[27]

- تجربة الشراكة في تأمين خدمات التعليم:

سعت الحكومات البريطانية المتعاقبة على اعتماد الشراكة مع القطاع الخاص للاستثمار في قطاع التعليم باعتباره من المرافق العمومية الحيوية وذلك بإحداث مؤسسات تعليم، وقد انطلقت في البداية في ضخ الموارد المالية اللازمة في شكل عروض للمستثمرين الراغبين في ذلك، وتطورت هذه التجربة لتغطي خدمات متنوعة تتمثل في البنية الأساسية ثم التجهيزات ثم التربية والتعليم والخدمات المصاحبة كالتنظيم والعناية بالمحيط المدرسي وخدمات النقل والأكل والرحلات والترفيه ليصبح قطاع التربية من قطاع الخدمات التي تعتمد التمويل الذاتي، وقد لاقت هذه

التجربة نجاحا باهرا حيث استأنست بها بعض البلدان الأخرى مثل فرنسا وألمانيا وبلجيكا وايطاليا، غير أن هذا النجاح لا يخفي ارتفاع كلفة التعليم التي أدت إلى إقصاء أبناء الفئات محدودة الدخل.

4- التجربة الفرنسية:

تعود الشراكة تبعا القطاع العام والخاص في فرنسا منذ سنة 1988 أي بعد سنة واحدة فقط من انطلاقها في بريطانيا، إلا أن هذا النمط من الاستثمار عرف دفعة قوية من هذا البلد المعروف بتقاليده القانونية.

وانطلاقا من سنة 2000 ظهرت أشكال جديدة للشراكة من القطاعين العام والخاص مستوحات من التجربة البريطانية وذلك بهدف الحد من الضغوطات على مستوى الموارد البشرية والمالية والحصول على خبرات جديدة وترشيط استعمال موارد الدولة على التأكيد على الطابع الاستعجالي للمشاريع وتعقدها.[28]

ومن أهم المشاريع المنجزة في فرنسا:

من أهم المشاريع المنجزة برنامج إنجاز 3 سجون وبناء مستشفيات جامعية النواة الأولى للشراكة بين القطاعين العام والخاص بفرنسا، وامتدت التجربة لتشمل قطاعات هامة أخرى على غرار التنوير العمومي والطرقات والشبكة الحديدية والمنشآت الرياضية والاتصالات وجمع النفايات ومن أبرز هذه المشاريع:

- المعهد الوطني للرياضة والتربية المدنية: 250 مليون أورو لمدة 30 سنة .
- الملعب الرياضي بمدينة ليل: 430 مليون أورو.
- عقد كراء لمدة 30 سنة لإنجاز قطب صحي واستشفائي بـ Nancy بمبلغ 70 مليون أورو.
- مركب صحي بجنوب فرنسا: 340 مليون اورو.
- القطب الطاقي بمستشفى Estaling :35 مليون أورو لمدة 20 سنة.
- القطب الطاقي بمستشفى Alés : 12 مليون أورو.
- مشرع مراقبة بالكاميرا لمدينة باريس: 44 مليون أورو.

وحسب الإحصائيات المتوفرة تم خلال سنة 2010 إمضاء 57 عقد شراكة أغلبها بكلفة لا تتجاوز 30 مليون أورو ضمن حملة 327 مشروع أعلن عنه، وتعود ثلاث أرباع من العقود المبرمة للجماعات المحلية وتشمل خاصة قطاع التنوير العمومي.[29]

خلاصة:

وفي نهاية الموضوع يمكننا التطرق إلى جملة من الاستنتاجات والتوصيات التي نراها ضرورية ومفيدة في هذا الشأن نعرضها فيما يلي:

- حاولنا من خلال التطرق إلى مفاهيم أساسية الشراكة بين القطاع العام والخاص وأنواعها، ثم وضع المبادئ الأساسية للشراكة الفعّالة والناجحة، ليكون لها أثر إيجابي على تمويل الاستثمارات العمومية .

-أسقطت الدراسة على بعض التجارب العربية والأوروبية التي تبنت الشراكة في تمويل الاستثمارات العمومية كما توصلنا إلى أن الشراكة تساعد على بناء هياكل اقتصادية جديدة خارج الميزانية العامة ، أي توجه موارد اقتصادية جديدة للموقع دون إحداث عجز في الميزانية.

- تعد الشراكة أمراً ضرورياً ومهما لما توفره من تقليل عبء مالي على الميزانية العامة للدول، خاصة النامية منها وخاصة في مشروعات البنى التحتية لما تستوجبه من أموال ضخمة لانجازها.

المراجع

- إدارة الدراسات الاقتصادية والمالية- دائرة مالية- الشراكة بين القطاعين العام (الحكومة) والقطاع الخاص، حكومة دبي، الإمارات العربية المتحدة، 2010، ص 16.
- تقرير الإدارة المالية ، معهد تنمية قدرات كبار الموظفين، الشراكة بين القطاع والقطاع الخاص، تونس، الدورة الرابعة، نوفمبر، 2010-2011، ص19.
- سنوسي بن عومر، فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، تقيم تجربة الشراكة قطاع عام-خاص-أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2013-2014، ص84.
- عادل محمد الراشد، إدارة الشراكة بين القطاعين العام والخاص، المنظمة العربية لتنمية الإدارية، القاهرة، 2006، ص05.
- عادل محمود الرشيد، إدارة الشراكة بين القطاعين العام والخاص المفاهيم- النماذج التطبيقات- المنظمة العربية للتنمية الإدارية بحوث ودراسات، الطبعة الثانية، الأردن، 2007، ص ص193-194.
- عبده الربيعي، محمد الفاضل، الخصخصة وأثارها على التنمية بالدول النامية، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة 1، 2004، ص 4.
- كريم بودخدخ، سعيد بودخدخ، رؤية نظرية حول إستراتيجية تطوير القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، الملتقى الوطني الأول حول دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري والتحضير لمرحلة ما بعد البترول، جامعة جيجل، 20-21 نوفمبر، 2001، ص 9.
- لخضر عبد الرزاق مولاي، متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدولة النامية (حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2009-2010، ص 77.
- لكحل أمين, الشراكة بين القطاع العام و القطاع الخاص في الجزائر, دراسة حالة شركة المياه والتطهير لوهران، « SEOR » ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة تلمسان، 2013-2014 ، ص 24-30.
- ليث عبد الله، بلال محمود القهيوي، محمود الوادي، التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص، الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2012، ص 29- 30.
- مجد ضياء، الخصخصة والتصحيحات الهيكلية (آراء واتجاهات)، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008، ص09.
- محمد سمير زكي، نظام التشييد والإدارة والتحول BOT المركز الاستشاري الدولي للبحوث، القاهرة، 1999، ص 05.
- محمد صلاح، دور الشراكة بين القطاع العام والخاص في رفع عوائد الاستثمار في البنى التحتية للاقتصاد وفق نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية، حالة بعض اقتصاديات الدول العربية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 2015/2014، ص48.

- محمد متولي دكروري محمد، دراسة عن الشراكة مع القطاع الخاص مع التركيز على التجربة المصرية، الإدارة العامة لبحوث المالية، الوزارة المالية المصرية، 2009،ص 06.
- محمد محمود عبد الحافظ، الشراكة بيم القطاعين العام والخاص ومتطلبات التنمية: الإمكانيات والتحديات الحالة المصرية في ضوء التجارب الدولية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2013، ص05.
- هاني صلاح سري الدين، الصور المختلفة لمشاركة القطاع الخاص في تقديم خدمات البنية الأساسية، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 2000، ص 55.

[2] مجد ضياء، الخصخصة والتصحيحات الهيكلية (آراء واتجاهات)، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008، ص09.

[3] ليث عبد الله، بلال محمود القهيوي، محمود الوادي، التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص، الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2012، ص 29- 30.

[4] مجد ضياء، مرجع سابق، ص 18.

[5] عبده الربيعي، محمد الفاضل، الخصخصة وأثارها على التنمية بالدول النامية، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة 1، 2004، ص 4.

[6] كريم بودخدخ، سعيد بودخدخ، رؤية نظرية حول إستراتيجية تطوير القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، الملتقى الوطني الأول حول دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري والتحضير لمرحلة ما بعد البترول، جامعة جيجل، 20-21 نوفمبر، 2001، ص 9.

[7] لكحل أمين, الشراكة بين القطاع العام و القطاع الخاص في الجزائر, دراسة حالة شركة المياه والتطهير لوهران، « SEOR » ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة تلمسان، 2013-2014 ، ص 24-30.

[8] عادل محمد الراشد، إدارة الشراكة بين القطاعين العام والخاص، المنظمة العربية لتنمية الإدارية، القاهرة، 2006، ص05.

[9] لخضر عبد الرزاق مولاي، متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدولة النامية (حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2009-2010، ص 77.

[10] محمد محمود عبد الحافظ، الشراكة بيم القطاعين العام والخاص ومتطلبات التنمية: الإمكانيات والتحديات الحالة المصرية في ضوء التجارب الدولية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2013، ص05.

[11] محمد صلاح، دور الشراكة بين القطاع العام والخاص في رفع عوائد الاستثمار في البنى التحتية للاقتصاد وفق نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية، حالة بعض اقتصاديات الدول العربية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 2015/2014، ص48.

[12] هاني صلاح سري الدين، الصور المختلفة لمشاركة القطاع الخاص في تقديم خدمات البنية الأساسية، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 2000، ص 55.

[13] محمد متولي دكروري محمد، دراسة عن الشراكة مع القطاع الخاص مع التركيز على التجربة المصرية، الإدارة العامة لبحوث المالية، الوزارة المالية المصرية، 2009،ص 06.

[14] لكحل أمين، الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 46

[15] نفس المرجع ، ص 47.

[16] محمد متولي كروري، دراسة عن الشراكة مع القطاع الخاص مع التركيز على التجربة المصرية، مرجع سبق ذكره، ص 9.

[17] إدارة الدراسات الاقتصادية والمالية- دائرة مالية- الشراكة بين القطاعين العام (الحكومة) والقطاع الخاص، حكومة دبي، الإمارات العربية المتحدة، 2010، ص 16.

[18] محمد سمير زكي، نظام التشييد والإدارة والتحول BOT المركز الاستشاري الدولي للبحوث، القاهرة، 1999، ص 05.

[19] لكحل أمين، الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 53.

[20] محمد متولي كروري، دراسة عن الشراكة مع القطاع الخاص مع التركيز على التجربة المصرية، مرجع سبق ذكره ص 19.

[21] إدارة الدراسات الاقتصادية والمالية ، الشراكة بين القطاعين العام (الحكومة)والقطاع الخاص، مرجع سبق ذكره ص 16

[22] إدارة الدراسات الاقتصادية والمالية ، الشراكة بين القطاعين العام (الحكومة)والقطاع الخاص، نفس المرجع، ص 17-18.

[23] تقرير الإدارة المالية ، معهد تنمية قدرات كبار الموظفين، الشراكة بين القطاع والقطاع الخاص، تونس، الدورة الرابعة، نوفمبر ، 2010-2011، ص19.

[24] عادل محمود الرشيد، إدارة الشراكة بين القطاعين العام والخاص المفاهيم- النماذج التطبيقات- المنظمة العربية للتنمية الإدارية بحوث ودراسات، الطبعة الثانية، الأردن، 2007، ص ص193-194

[25] إدارة الدراسات الاقتصادية والمالية ، الشراكة بين القطاعين العام (الحكومة)والقطاع الخاص ، مرجع سبق ذكره، ص 74.

[26] سنوسي بن عومر، فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، تقيم تجربة الشراكة قطاع عام-خاص-أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2013-2014، ص84.

[27] عادل محمود الرشيد، إدارة الشراكة بين القطاعين العام والخاص، مرجع سبق ذكره، ص 124

[28] تقرير الإدارة المالية ، معهد تنمية قدرات كبار الموظفين، الشراكة بين القطاع والقطاع الخاص، مرجع سبق ذكره، ص79

[29] تقرير الإدارة المالية ، معهد تنمية قدرات كبار الموظفين، الشراكة بين القطاع والقطاع الخاص ،مرجع سبق ذكره ، ص 81.

أجهزة الدعم شركاء قطاع الصناعة التقليدية و الحرف في تحقيق التنمية المحلية ـ ولاية الشلف نموذجا ـ

Support agencies The handicraft and industry sector partners in achieving local development – wilaya Chlef as a model -

بن هراوة محمد أمين [1]

Ben heraoua Mohamed amine [1]

جامعة الشلف: مخبر تنمية تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في مجال صناعة البدائل المحلية

m.benheraoua@univ-chlef.dz

تاريخ الاستلام: 2019/10/24 **تاريخ القبول**: 2019/11/20 **تاريخ النشر**: 2019/12/15

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تحليل مدى مساهمة أجهزة الدعم كفاعيلن في قطاع الصناعة التقليدية والحرف لتحقيق التنمية المحلية بولاية الشلف، حيث تم التطرق إلى الإطار التنظيمي و المفاهيمي الذي يحكم القطاع وإستقراء وتحليل بيانات تتعلق بإنشاء و تمويل مؤسسات حرفية مصغرة ليتم التوصل إلى أن مجموع الحرفيين الناشطين المسجلين بسجل الصناعة التقليدية و الحرف تمثل 1.94 % فقط من إجمالي الطبقة النشيطة في الولاية، و أن أحسن جهاز لدعم التنمية المحلية ومرافقة الحرفيين حاملي المشاريع هو الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

كلمات مفتاحية: الصناعة التقليدية و الحرف، أجهزة الدعم، التنمية المحلية.

تصنيفات JEL : P23، Q01، F11

Abstract:

This research paper aims to analyze the contribution of funding systems as actors in the handicraft sector in order to achieve local development in the wilaya of Chlef. The organizational and conceptual framework ruling the sector was also discussed as well as extrapolation and analyzing data about creating and funding small artisanal businesses to conclude that the total active registered artisans represent only 1.94% of the active population in the wilaya, and that the best system to support local development and accompany small business owner artisans in the national agency of small loans management.

***Keywords**: handicraft artisanal, support system, local development.*
JEL Classification Codes: P23, Q01, F11.

[1] **بن هراوة محمد أمين**: m.benheraoua@univ-chlef.dz

مقدمة

يعتبر قطاع الصناعة التقليدية و الحرف رافدا للتمنية المحلية يشكل النواة للوصول إلى التنمية الإقتصادية الشاملة كما يعكس الموروث الحضاري و الثقافي للأمة و الهوية الوطنية للدولة وبذلك فهو قطاع إستراتيجي و متكامل أفقيا وعموديا مع القطاعات الأخرى، وقد إستفاد من إهتمام و جهود الدولة للنهوض به و تعزيز مقوماته لتحقيق التنمية و الحد من التبعية الإقتصادية.

نظرا لخصوصيات هذا القطاع فيما بتعلق بإستحداث مناصب الشغل، إنشاء و خلق المشاريع و المؤسسات المصغرة وتنوع مصادر التمويل المناسبة يزيد من حجم الرهان عليه كقطاع إقتصادي متكامل.

و تبرز ولاية الشلف واحدة من النماذج التي تسعى من خلالها الدولة تحقيق تنمية إقتصادية محلية من مدخل الصناعة التقليدية و الحرف بتفعيل شراكة حقيقية بين مختلف الفاعلين في القطاع على المستوى المحلي.

على ضوء ما سبق و لإثراء هذا المقال نطرح السؤال التالي :

ما مدى مساهمة أجهزة الدعم كشركاء لقطاع الصناعة التقليدية و الحرف في تحقيق التنمية المحلية بولاية الشلف؟

فرضيات الدراسة: تنطلق الدراسة من فرضيتين أساسيتين مفادهما أن:

- قطاع الصناعة التقليدية و الحرف يساهم في تحقيق التنمية المحلية بولاية الشلف
- أجهزة الدعم شريك في ترقية و تطوير الصناعة التقليدية و الحرف بتمويل حاملي المشاريع لإنشاء مؤسسات حرفية مصغرة.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

- إبراز مدى إستفادة قطاع الصناعة التقليدية و الحرف من الدعم لتحقيق التنمية المحلية.
- قياس حجم الإقبال على إنشاء مؤسسات حرفية مصغرة من طرف حاملي المشاريع
- تحديد نسبة قطاع الصناعة التقليدية و الحرف في تشكيل النسيج الإقتصادي لولاية الشلف.

منهج الدراسة : قصد إختبار صحة الفرضيات التي صغناها و بغية تحقيق اهداف البحث تم إعتماد المنهج الإستنباطي بأداة الوصف في الجانب النظري و اداة التحليل فيما يتعلق باستقراء و تفسير البيانات و الاحصائيات المجمعة للدراسة.

محاور الدراسة :

1) **الإطار التنظيمي و المفاهيمي لقطاع الصناعة التقليدية و الحرف بالجزائر.**
   - 1-1) هياكل تنظيم قطاع الصناعة التقليدية و الحرف على المستوى المركزي و المحلي.
   - 1-2) الصناعة التقليدية و الحرفي من منظور التشريع الجزائري
   - 1-3) أهمية و خصائص قطاع الصناعة التقليدية و الحرف.
2) **أجهزة الدعم و مساهمتها في التمية المحلية لقطاع الصناعة التقليدية و الحرف.**
   - 2-1) إحصائيات التسجيل و إستحداث مناصب الشغل.
   - 2-2) تحليل بيانات لمختلف أجهزة الدعم شركاء قطاع الصناعة التقليدية و الحرف.
   - 2-3) العراقيل التي تحد من تنمية قطاع الصناعة التقليدية و الحرف.

1) الإطار التنظيمي و المفاهيمي لقطاع الصناعة التقليدية و الحرف بالجزائر

ينعكس إهتمام الدولة الجزائرية بقطاع الصناعة التقليدية و الحرف من خلال تأسيس و إنشاء العديد من الهيئات والمؤسسات العمومية ذات أهداف متعددة منها ما يتعلق بالتأطير و التنظيم، و منها ما يهتم بالترقية و التطوير و التي تنتشر على المستوى المركزي و المحلي قصد توفير تغطية شاملة و تم تدعيم هذه الجهود بقوانين و مراسيم تنظيمية لإعطاء صفة الرسمية و التي تسعى بها على إعطاء القطاع بعد إقتصادي و إجتماعي لتحقيق التنمية على مختلف المستويات.

1.1) هياكل تنظيم قطاع الصناعة التقليدية والحرف على المستوى المركزي و المستوى المحلي

تتوزع الهياكل و الهيئات التي تعنى بقطاع الصناعة التقليدية و الحرف بين المستوى المركزي من جهة لتصميم ومراقبة إستراتيجيات و سياسات تنمية القطاع و المستوى المحلي من جهة أخرى لتنفيذ توصيات الوزارة المكلفة بالصناعة التقليدية والحرف.

1-1-1) على المستوى المركزي

***وزارة السياحة و الصناعة التقليدية**

تأثر القطاع بالعديد من التعديلات الحكومية و تحويله من قطاع لآخر و يعتبر المرسوم التنفيذي رقم 10-254[1] آخر تعديل وزاري يحدد صلاحيات وزير السياحة والصناعات التقليدية لا سيما فيما يتعلق بتنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف ما يلي:

- إعداد وتنفيذ إستراتيجية تنمية الصناعة التقليدية وضمان تنفيذها.
- اقتراح و تنفيذ كل التدابير الرامية إلى إدماج نشاط الصناعة التقليدية في المنظومة الاقتصادية الوطنية.

وقد تم تنظيم الإدارة المركزية لوزارة السياحة والصناعة التقليدية و هيكلتها تبعا للمرسوم التنفيذي رقم 10-255[2] وتحديد مهام و صلاحيات المديرية العامة للصناعة التقليدية بإدراج أبعاد تتعلق بتنمية القطاع منها :

- إعداد إستراتيجية تطوير الصناعة التقليدية واقتراحها.
- إعداد مخططات التطوير والإدماج الاقتصادي لنشطات الصناعة التقليدية واقتراحها.

***الوكالة الوطنية لترقية الصناعة التقليدية**

تم إنشاء الوكالة الوطنية للصناعة التقليدية بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 04-313 [3] الذي يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 92-12[4]، حسب المادة 02 من هذا المرسوم تهدف الوكالة الى الحفاظ على الصناعة التقليدية الفنية وتطويرها وترقيتها كما اوضحت المادة03 من نفس المرسوم قيام الوكالة بـ :

- دراسات للأسواق في مجال الصناعة التقليدية الفنية.
- التنظيم والمشاركة في كل اللقاءات و التظاهرات الصناعة التقليدية بالجزائر والخارج مثل المعارض والصالونات والملتقيات والايام الدراسية والبعثات التجارية الهادفة الى ترقية منتوجات الصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية وتطويرها
- اقامة علاقات تقنية و مهنية او تجارية مع هيئات اجنبية والمحافظة عليها.
- اقتراح التحفيزات لتشجيع مساهمة حرف الصناعة التقليدية في الانشطة الاقتصادية للبلد .

---

[1] المرسوم التنفيذي رقم 10-254 المؤرخ في 20-10-2010، الجريدة الرسمية رقم 2010/63.
[2] نفس المرجع.
[3] المرسوم التنفيذي رقك 04-313 المؤرخ في 22-9-2004 الجريدة الرسمية رقم 62-2004.
[4] المرسوم التنفيذي رقم 92-12 المؤرخ في 9-1-1992، الجريدة الرسمية رقم 1992/4.

*** الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية و الحرف**

تم استحداث الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف بموجب مرسوم تنفيذي رقم 14-82 [1] الذي يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 97-101 [2] الذي يحدد تنظيم الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف و عملها.

تنضوي الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية و الحرف تحت وصاية وزارة السياحة والصناعة التقليدية و هي مؤسسة ذات طابع صناعي وتجاري مستقلة ماليا لها فروع في 48 ولاية [3] حيث تعتبر شريك السلطات الإدراية والتقنية الوطنية في كل الميادين التي تعنى بتنمية قطاع الصناعات التقليدية والحرف من مهامها الرئيسية والتي تتعلق بتحقيق التنمية الاقتصادية تقوم الغرفة بكل عمل يرمي الى ترقية قطاع الصناعة التقليدية والحرف و تنميته و انتشارها لا سيما في الأسواق الخارجية.

2-1-1) على المستوى المحلي

***مديرية السياحة و الصناعة التقليدية**

يحدد المرسوم التنفيذي رقم 10-257 [4] الذي يحدد مهام وتنظيم المصالح الخارجية لوزارة السياحة والصناعة التقليدية خصوصا في مجال الصناعة التقليدية نجد مايلي:

- اعداد مخطط عمل سنويا و متعدد السنوات يتعلق بتطوير نشاطات الصناعة التقليدية .
- المبادرة بكل اجراء من شانه خلق جو ملائم للتنمية المستدامة لنشاط الصناعة التقليدية.
- المشاركة في جهود ادماج نشاطات الصناعة التقليدية في المنظومة الاقتصادية المحلية .

***غرفة الصناعة التقليدية و الحرف**

أنشأت غرفة الصناعة التقليدية و الحرف بموجب المرسوم التنفيذي رقم 100-97 [5] الذي يحدد هياكلها و تنظيمها كمؤسسة عمومية ذات طابع صناعي و تجاري تتمتع بالشخصية المعنوية و الإستقلال المالي تحت وصاية الوزير المكلف بالصناعة التقليدية.

حيث تعتبر كمنتدى لتمثيل المهن الحرفية و شريك للسلطات المحلية و الوطنية في كل الميادين التي تعنى بتنمية قطاع الصناعة التقليدية و الحرف [6] ، كما تتولى إقتراح برامج تنمية نشاطات الصناعة التقليدية و الحرف و تنفيذ مخططات تطوير القطاع تحت إشراف الوصاية.

2-1) الصناعة التقليدية و الحرفي من منظور التشريع الجزائري

قام المشرع الجزائري بضبط مفاهيم تتعلق بصفة الناشطين في قطاع الصناعة التقليدية و الحرف و تحديد مجموعة من تصنيفات

1-2-1) مفهوم الصناعة التقليدية و الحرفي

تعرف الصناعة التقليدية و الحرف حسب المادة 05 من الامر 96-01 [7] المحدد للقواعد التي تحكم للصناعة التقليدية و الحرف بأنها كل نشاط انتاج او ابداع او تحويل او ترميم فني او صيانة او تصليح او داء خدمة يطغى عليه

---

[1] المرسوم التنفيذي رقم 14-82المؤرخ في 20-2-2014، الجريدة الرسمية 2014/11.
[2] المرسوم التنفيذي رقم 97-101 المؤرخ في 29-3-1997، الجريدة الرسمية رقم 1997/18.
[3] الموقع الرسمي، الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية و الحرف www.cnam.dz ، 16-6-2019.
[4] المرسوم التنفيذي رقم 10-257 المؤرخ في 10-20-2010، الجريدة الرسمية رقم 2010/63.
[5] المرسوم التنفيذي رقم 97-100 المؤرخ في 29-3-1997، الجريدة الرسمية رقم 1997/18.
[6] www.cnam.dz مرجع سبق ذكره.
[7] الأمر رقم 96-01 المؤرخ في 10-1-1996، الجريدة الرسمية رقم 1996/3.

العمل اليدوي و يمارس بصفة رئيسية ودائمة وفي شكل قار او متنقل او بالبيت أو معرضي في أحد مجالات النشاطات التالية:

- الصناعة التقليدية و الصناعة التقليدية الفنية
- الصناعة التقليدية الحرفية لإنتاج المواد
- الصناعة التقليدية الحرفية للخدمات

و حسب الكيفيات الآتية: إما فرديا، إما ضمن تعاونية للصناعة التقليدية والحرف، أو ضمن مقاولة للصناعة التقليدية والحرف

2-2-1) مفهوم الحرفي

حسب المادة10 من الامر 96-01[1] تمنح صفة حرفي لكل شخص طبيعي مسجل في سجل الصناعة التقليدية والحرف يمارس نشاطا تقليديا ، يثبت تأهيلا و يتولى بنفسه مباشرة تنفيذ العمل وادارة نشاطه وتسييره وتحمل مسؤوليته.

*مفهوم تعاونية الصناعة التقليدية:

حسب المادة13 من الأمر 96-01 تعتبر تعاونية الصناعة التقليدية والحرف شركة مدنية يكونها اشخاص ولها رأسمال غير قار و تقوم على حرية انضمام اعضائها الذي يتمتعون جميعا بصفة الحرفي و يثبت انشائها بعقد موثق (المادة 16من الأمر 96-01) تهدف الى :

- انجاز كل العمليات و اداء كل الخدمات التي من نشانها ان تساهم بصفة مباشرة او غير مباشرة في تنمية النشاطات التقليدية والحرف

و تكون في شكلين:

*مقاولة الصناعة التقليدية: المادة 20 من الامر 96-01 تعتبر مقاولة الصناعة التقليدية كل مقاولة مكونة حسب احد الاشكال المنصوص عليها في القانون التجاري وتتوفر على الخصائص التالية :

- ممارسة احد نشاطات الصناعة التقليدية حسب مدونة نشاطات الصناعة التقليدية.
- تشغيل عدد غير محدد من العمال الأجراء.

* المقاولة الحرفية لانتاج المواد والخدمات: تعتبر مقاولة حرفية لانتاج المواد والخدمات كل مقاولة تنشا وفق احد الاشكال المنصوص عليها في القانون التجاري وتتوفر فيها الخصائص التالية:

- ممارسة نشاط الانتاج او التحويل أو الصيانة أو التصليح أو أداء خدمات كما هو محدد في مدونة نشاطات الصناعة التقليدية
- تشغيل عدد من العمال الأجراء الدائمين أو الصناع لا يتجاوز عددهم 10 .
- متمهنون لا يتجاوز عددهم 3 وفق لعقد تمهين يربطهم بالمقاولة.

3-1) أهمية و خصائص قطاع الصناعة التقليدية و الحرف

إن قطاع الصناعة التقليدية و الحرف إلى جاني قطاعات إقصادية أخرى يعتبر محور خلق و إنشاء مؤسسات مصغرة وصغيرة تكون نواة تنمية إقتصادية شاملة.

1-3-1) أهمية قطاع الصناعة التقليدية و الحرف

[1] الأمر 96-01، مرجع سبق ذكره.

تبرز أهمية قطاع الصناعة التقليدية و الحرف كقطاع يساهم في تحقيق التنمية الإقتصادية من خلال ما يلي:

- أثر على التشغيل و يتضح ذلك من خلال إمكانيات القطاع في تعبئة و إستيعاب اليد العاملة البسيطة والمؤهلة وهذا ما تم تسجيله من خلال تطور نسبة استحداث مناصب الشغل المصاحبة للمشاريع المنشأة.
- يحقق قطاع الصناعة التقليدية و الحرف قيمة مضافة مرتفعة مقارنة بالقطاعات الأخرى في الإنتاج الوطني وذلك لسهولة خلق المشاريع في هذا القطاع و إعتمادها على العمل اليدوي في الغالب و إستغلال المواد المحلية في الإنتاج.
- ركيزة حيوية لدعم و ترقية القطاع السياحي حيث تمثل الصناعة التقليدية 10 % من إيرادات السياحة حسب المنظمة العالمية للسياحة[1].
- العمل البيتي و الإقتصاد المنزلي : نلمسه من خلال أشكال و كيفيات ممارسة النشاط التي تتنوع بين القار، المتنقل، ورشات بالبيت و هذا ما يسمح للحرفيين بإختيار ما يناسبه و هو ما يؤدي إلى تقليص النزوح الريفي نحو المدن[2].

2-3-1) خصائص قطاع الصناعة التقليدية و الحرف

يتميز قطاع الصناعة التقليدية و الحرف بمجموعة من الخصائص بإعتبار أن المؤسسات المصغرة و الصغيرة التي تنشط فيه تتطلب إستراتيجيات خاصة لمحاولة النهوض به و ترقيته نذكر منها :

- سهولة و بساطة متطلبات إنشاء مشروع حرفي لإنخفاض رأسمالها التأسيسي و إستخدام أدوات إنتاج بسيطة وموارد محلية[3].
- الطابع غير الرسمي الذي يغلب على القطاع، حيث أن العديد من الناشطين في القطاع غير مسجلين في سجل الصناعة التقليدية و الحرف.
- صعوبة مطابقة المنتجات الحرفية لمقاييس الجودة و النوعية، و ذلك بالرغم من وجود مرسوم تنفيذي يتعلق بشهادة الجودة و دمغ الزرابي و لم يتم إنشاء مراكز تهتم بالجودة إلا المركز الوطني لدمغ الزرابي بتيبازة.
- البعد الثقافي و الحضاري الأصيل الذي يعبر عن الإرث المادي وغير المادي و يعكس الهوية و التراث

2) أجهزة الدعم و مساهمتها في التنمية المحلية لقطاع الصناعة التقليدية و الحرف

عملت السلطات العمومية ممثلة خصوصا في الوزارة المكلفة بقطاع الصناعة التقليدية والحرف على تنويع و توفير آليات الدعم التي تساهم على ترقية هذا القطاع و توفير امكانيات التمويل و الدعم المناسبة لتحفيز الاستثمارات فيه حيث تتمثل هذه الآليات في مجموعة من البرامج والتدابير التي من شأنها مساعدة الحرفي في خلق و استمرارية نشاطه و ذلك بالشراكة مع مجموعة من الهيئات بهدف الوصول الى مستويات مقبولة من التنمية المحلية و التي هي أساس التنمية الاقتصادية الشاملة .

[1] عوينان سعدية، "طرق تسويق منتجات الصناعة التقليدية، دراسة ميدانية –غرفة الصناعة التقليدية و الحرف بسعيدة" مذكرة ماستر في العلوم الإنسانية شعبة إتصال و صحافة مكتوبة، كلية العلوم الإجتماعية و الإنسانية جامعة سعيدة 2017 ص 65.

[2] نفس المرجع، ص 63.

[3] أيت سعيد فوزي، " دور غرف الصناعة التقليدية و الحرف في ترقية الصناعة التقليدية و الحرف في الجزائر" مجلة دراسات في الإقتصاد والتجارة و المالية مخبر الصناعات التقليدية جامعة الجزائر 3، المجلد 2، 2013.

2.-1) إحصائيات التسجيل و إستحداث مناصب الشغل

جدول 01 : يمثل تطور عدد الحرفيين المسجلين و عدد مناصب الشغل المستحدثة

ميادين النشاط		السنوات						
		2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
صناعة تقليدية فنية	عدد الحرفيين المسجلين	217	212	519	246	230	132	178
	المناصب المستحدثة	803	784	1920	910	851	488	659
صناعة تقليدية لإنتاج المواد	عدد الحرفيين المسجلين	280	166	177	147	116	116	141
	المناصب المستحدثة	700	415	442	367	290	290	352
صناعة تقليدية لإنتاج الخدمات	عدد الحرفيين المسجلين	652	765	730	907	664	436	503
	المناصب المستحدثة	1239	1453	1387	1723	1262	828	956
المجمـــوع	عدد الحرفيين المسجلين	1149	1143	1426	1300	1010	684	822
	المناصب المستحدثة	2742	2652	3749	3000	2403	1606	1967

المصدر: إحصائيات غرفة الصناعة التقليدية و الحرف بالشلف

يتم تحديد مناصب الشغل المستحدثة مقابل كل عملية تسجيل للحرفيين في مختلف ميادين النشاط بالشكل التالي:

- عدد الحرفيين المسجلين في الصناعة التقليدية الفنية X 3.7 = عدد المناصب المستحدثة.
- عدد الحرفيين المسجلين في الصناعة التقليدية لإنتاج الموادX 2.5 = عدد المناصب المستحدثة.
- عدد الحرفيين المسجلين في الصناعة التقليدية لإنتاج الخدماتX1.9= عدد المناصب المستحدثة.

من خلال تحليل معطيات الجدول أعلاه نجد ما يلي:

- كل حرفي يصرح و يسجل نشاطه لدى مصالح غرفة الصناعة التقليدية و الحرف يعتبر إنشاء مشروع وخلق لمؤسسة مصغرة في إحدى ميادين النشاط سواء صناعة تقليدية فنية، إنتاج مواد أو خدمات.
- تقارب و إستقرار نسبي لعدد الحرفيين المسجلين على طول الفترة الزمنية من سنة 2012-2018 في مختلف ميادين النشاط ماعدا إرتفاع الملحوظ خلال سنة 2014 بالنسبة لميدان الصناعة التقليدية و الحرف و ذلك بسبب تفعيل آلية دعم مهمة لهذه الفئة من الحرفيين الناشطين في هذا التخصص و المتمثلة في الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية و هو ما أدى إلى إرتفاع عدد المسجلين بهدف الحصول على دعم الصندوق.
- كل عملية تسجيل للحرفيين و في مختلف ميادين النشاط تعبر عن إنشاء مؤسسة مصغرة يقابلها إستحدث مناصب شغل تتراوح من 2-3 منصب شغل.

جدول 02 : يمثل نسبة إستفادة الحرفيين من محلات برنامج رئيس الجمهورية (100 محل لكل بلدية)

عدد المحلات المسجلة	عدد المحلات المنجزة	عدد المحلات الموزعة	عدد الحرفيين المستفيدين	النسبة المئوية
3500	3437	2850	496	% 17

المصدر: مديرية السياحة و الصناعة التقليدية بالشلف

من خلال الإطلاع على الطلبات المودعة لدى مصالح الدوائر يتضح أن أغلب الملفات ينشط أصحابها في مختلف نشاطات الصناعة التقليدية و الحرف، إلا ان إستفادة المعني من هذه المحلات لا تنتهي بإستغلالها من طرف أصحابها وبالتالي عدم التصريح و التسجيل لنشاطاتهم بمصالح غرفة الصناعة التقليدية و الحرف و هذا ما يؤكد الطابع غير الرسمي الذي يغطي قطاع الصناعة التقليدية و الحرف و تظهر بذلك نسبة 17% التي تمثل 496 حرفي مسجل ضعيفة مقارنة بعدد المحلات الموزعة 2850 محل.

2-2) مختلف أجهزة الدعم شركاء قطاع الصناعة التقليدية و الحرف

2-2-1) الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

تأسس سنة 1994 تحت وصاية وزارة العمل و التشغيل والضمان الاجتماعي على تخفيف الاثار الاجتماعية المتعاقبة الناجمة عن تصريح العمال الاجراء في القطاع الاقتصادي، وفي سنة 2004 تم اعادة تنظيمه في اطار مخطط دعم التنمية الاقتصادية الخاص بمحاربة البطالة و عدم الاستقرار [1]،حيث عكف الصندوق الوطني للتامين على البطالة على تنفيذ جهاز دعم احداث النشاط لفائدة البطالين ذوي المشاريع.

جدول 03: جدول يمثل عدد المؤسسات الممولة من طرف الصندوق الوطني للتامين على البطالة خلال الفترة من 2004-جوان 2019

قطاع النشاط	الصناعة التقليدية	الصيد البحري	الخدمات	المجموع
عدد المشاريع الممولة	272	41	39	352

المصدر: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بالشلف

تجدر الاشارة الى أن المشاريع الخاصة بقطاع الصناعة التقليدية و الحرف التي استفاد منها الشباب حاملي المشاريع يتمتعون بصفة الحرفي (حاملي بطاقة حرفي).

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الصندوق الوطني للتامين على البطالة يوضح ما يلي:

- حصة مشاريع الصناعة التقليدية و الحرف الممولة من طرف الصندوق هي الأكبر بين مختلف القطاعات والتي تمثل نسبة 77.27%.
- بالرغم من الحصة الكبيرة لمشاريع الصناعة التقليدية مقارنة بباقي القطاعات إلى أنها تبقى ضعيفة لدعم القطاع والتنمية المحلية بالشلف و ذلك للمعدل السنوي للمشاريع الممولة و المقدرة بحوالي 18 مشروع مؤسسة مصغرة سنويا فقط.
- يمكن أن يعود ضعف تمويل مشاريع مؤسسات الصناعة التقليدية و الحرف من طرف هذه الجهاز إلى شروط التمويل من طرف هذا الصندوق المتعلقة بنوع القرض، قيمة التمويل و الفئة العمرية للشباب حاملي المشاريع حيث أن قيمة التمويل هي بين 100 مليون – 500 مليون سنتيم و أن يكون السن يتراوح من 35-50 سنة بالإضافة إلى قروض بأسعار فائدة.

[1] الموقع الرسمي، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة www.cnac.dz 15-6-2019.

2-2-2) الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

أنشأت سنة 1996 كهيئة عمومية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية القانونية و الاستقلال المالي عدد وكلاتها 51 وكالة تعمل تحت اشراف و وصاية الوزير المكلف بالتشغيل تهتم بمايلي[1]:

- ترافق حاملي المشاريع من اجل خلق و توسيع المؤسسات الصغيرة الخاصة بالإنتاج و الخدمات.
- القيام بجميع الاجراءات و التدابير لتشجيع روح المبادرة و المقاولاتية.
- دعم و تقديم الاستشارات و مرافقة الشباب حاملي المشاريع لإنشاء أنشطتهم.
- ضمان تكوين في تقنيات تسيير و إدارة المؤسسات المصغرة و الصغيرة لحاملي المشاريع.

جدول 04: جدول يمثل عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب خلال الفترة من 2012 – 2018

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	المجموع
عدد المشاريع	149	108	105	73	16	8	28	487
مناصب العمل المستحدثة	346	204	222	148	32	13	37	1002
قيمة التمويل الإجمالية	830302475.7 دج							
معدل تمويل المشروع	1704933.21 دج							

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بالشلف

تجدر الإشارة إلى أن المشاريع في الجدول أعلاه خاصة بقطاع الصناعة التقليدية و الحرف والتي استفاد منها الشباب حاملي المشاريع يتمتعون بصفة الحرفي (حاملي بطاقة حرفي).

نسجل من الجدول أعلاه ما يلي:

- عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة في تراجع خلال الفترة 2012-2017 و هذا ما يعكس ضعف مناخ الأعمال في جذب الحرفيين للإستثمار في قطاع الصناعة التقليدية و الحرف و يعود ذلك للركود الإقتصادي.
- الإجراءات الإدراية خصوصا ما تعلق بالتأهيل و شهادات التكوين تحد من إستفادة الحرفيين من تمويل الصندوق بإعتبار أن الوكالة تشترط شهادة التكوين الصادرة عن مراكز التكوين و التعليم المهنيين فقط.
- صيغ القروض المعروضة على حاملي المشاريع لا ترقى للطلب المطلوب بإعتبارها قروض ربوية.
- معدل تكلفة إنشاء مؤسسة حرفية مصغرة مرتفع نسبيا لدى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب مقارنة بأجهزة دعم أخرى.

[1] الموقع الرسمي، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب www.ansej.org.dz 15-6-2019.

3-2-2) الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

انشأت سنة 2004 تهتم بما يلي[1]:

- دعم ، توجيه و مرافقة المستفيدين لتنظيم انشطتهم لا سيما ما يتعلق بتمويل مشاريعهم و مرحلة الاستغلال.
- تنمية روح المقاولاتية من اجل المساعدة على الادماج الاجتماعي.
- تكوين حاملي المشاريع والمستفيدين من القروض المصغرة في مجالات تقنيات تمويل و تسيير المؤسسات المصغرة.

جدول 04: جدول يمثل عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

صيغة التمويل : إقتناء المواد الأولية خلال الفترة 2011-2018	
عدد الملفات الممولة	مناصب الشغل المستحدثة
1340	1340

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالشلف

صيغة التمويل : تمويل لإنشاء مشروع خلال الفترة 2004-2018	
عدد الملفات الممولة	مناصب الشغل المستحدثة
780	2340

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالشلف

تجدر الإشارة إلى أن المشاريع في الجدولين أعلاه خاصة بقطاع الصناعة التقليدية و الحرف والتي استفاد منها الشباب حاملي المشاريع يتمتعون بصفة الحرفي (حاملي بطاقة حرفي).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ما يلي :

- تعدد صيغ التمويل لدى جهاز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، كتمويل إقتناء المواد الأولية الذي لا يتجاوز 100000.00 دج، و تمويل لإنشاء مشروع و خلق مؤسسة حرفية مصغرة بقيمة 1000000.00 دج كأقصى حد.
- الطلب على تمويل المواد الأولية أكبر من الطلب على تمويل إنشاء و خلق مؤسسة حرفية مصغرة و يعود سبب ذلك إلى الرغبة في توسيع المؤسسات الحرفية المصغرة في نشاطها و زيادة الطلب على الإنتاج.

[1] الموقع الرسمي، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر www.angem.dz 15-6-2019.

- صيغة القروض لدى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر هي عبارة عن سلف بدون فائدة و هذا ما يفسره إرتفاع عدد المشاريع الممولة عن طريق هذا الجهاز مقارنة مع الأجهزة الأخرى في كلا صيغتي التمويل

4-2-2) الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية

أنشأ الصندوق كآلية دعم لترقية نشاطات الصناعة التقليدية بموجب المرسوم التنفيذي 301-08[1] المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي 06-93 و يعمل تحت وصاية الوزارة المكلفة بالصناعة التقليدية حيث يتولى تحقيق أهداف تتعلق أساسا بتحقيق التنمية المحلية نبرزها كما يلي :

- بعث حركية فعالة لنشاطات الصناعة التقليدية،
- مساعدة و تقديم الدعم للحرفيين بإقتناء تجهيزات و أدوات ضرورية لنشاطات الصناعة التقليدية لتعزيز قدرات الإنتاج و تحسين النوعية،
- تشجيع الممارسات التشاركية للحرفيين و ثقافة العمل الجمعوي لترقية و تنمية قطاع الصناعة التقليدية،
- توسيع نشاط الحرفيين لخلق مناصب شغل جديدة،
- تطوير العمل المنزلي لاسيما في أوساط المرأة الريفية،
- دعم تأهيل و تنافسية الحرفيين و تحقيق المرافقة المثلى لهم،
- الإهتمام بعمليات التطوير و الترويج لمنتجات الصناعة التقليدية.

جدول 05 : يمثل عدد الحرفيين المستفيدين من دعم الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية لسنة 2013 و 2014

طلبات الدعم المودعة	عدد الحرفيين	جنس المستفيدين		المبلغ الإجمالي
		ذكور	إناث	
368	59	17	42	

المصدر: مديرية السياحة و الصناعة التقليدية بالشلف(أمانة اللجنة الولائية)

أهم نشاطات الصناعة التقليدية و الصناعة التقليدية الفنية التي إستفادت من دعم الصندوق هي خياطة الألبسة التقليدية، صناعة الحلويات التقليدية، صناعة الحلي التقليدي، صناعة التحف، صناعة الفخار، صناعة البابوش و الأحذية الساقية، الرسم و الزخرفة.

- يتضح من خلال معطيات الجدول أن حجم إستفادة الحرفيين من دعم الصندوق ضعيف و يقدر بنسبة 16 % ويعود ذلك للإجراءات الإدارية المتبعة حسب المنشور الوزاري رقم 01 المؤرخ في 21 مارس 2013 المتعلق بوضع حيز التنفيذ إجراءات تسيير الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية و الذي ينص على إجبارية دراسة و قبول طلبات الدعم على مستوى اللجنة الولائية أولا ثم دراسة و إعتماد ملف الدعم في المرحلة الثانية من طرف اللجنة الوزارية و بالتالي مركزية إتخاذ قرارات الإستفادة على مستوى الوزارة الوصية يؤدي إلى تراكم الملفات (48 ولاية) و أخذ فترات زمنية كبيرة من أجل المصادقة على إستفادة المعنيين من هذا الدعم.

[1] المرسوم التنفيذي رقم 08-301 المؤرخ في 24-9-2008، الجريدة الرسمية رقم 2008/56.

3-2) العراقيل التي تحد من تنمية قطاع الصناعة التقليدية و الحرف

تبعا لتسخيص قطاع الصناعة التقليدية و الحرف تتعدد العراقيل و المشاكل التي تحده من تقديم القيمة المضافة والمساهمة في الإنتاج المحلي و الوطني فنجد ما يتعلق بالحرفيين حاملي المشاريع من جهة و ما يعود لمناخ الأعمال والإستثمار من جهة أخرى، نوضح ذلك في النقاط التالية :

-غياب الفكر المقاولاتي لدى الحرفيين بالرغم من برامج Cree-Trie-Germe* باعتبارها برامج اختيارية وليست اجبارية.

- التداخل بين قطاعي التجارة والصناعة التقليدية والحرف و مختلف أجهزة و هيئات الدعم خصوصا في تصنيف نشاطات الصناعة التقليدية و الحرف و تحديد القطاع الاقتصادي.

- عدم توحيد قائمة نشاطات الصناعة التقليدية والحرف بين مختلف أجهزة الدعم والهيئات الادارية.

- صيغة تسجيل وتقييد نشاطات الصناعة التقليدية و الحرف في سجل الغرفة بحيث نجد إلزامية تسجيل نشاط واحد فقط (رمز نشاط واحد) في البطاقة المهنية للحرفي عكس السجل التجاري الذي يمكن أن يحتوي على اكثر من نشاط.

- قلة التحفيزات الضريبية و الجبائية التي يستفيد منها حاملي بطاقة حرفي مقارنة بأصحاب السجل التجاري حاملي المشاريع.

- عدم مسايرة و تحيين و مراجعة مدونة نشاطات الصناعة التقليدية والحرف وفق متطلبات السوق منذ سنة 2007.

- ضعف الترسانة التشريعية و القانونية و عدم مراجعتها وتحيينها وفق الظروف الاقتصادية والاجتماعية للقطاع حيث أن القانون الأساسي الذي ينظم قطاع الصناعة التقليدية والحرف يعود لسنة 1996.

- التجوال الوزاري لقطاع الصناعة التقليدية والحرف و عدماستقراره تحت وصاية وزارة واحدة، حيث شهد القطاع العديد من التعديلات الوزارية و ضمه لحقائب وزارية مختلفة.

خاتمة

يمثل قطاع الصناعة التقليدية و الحرف بالجزائر مدخل من مداخل تحقيق التنمية المحلية سعيا للوصول إلى تحقيق التنمية الإقتصادية الشاملة و الذي من شأنه إستحداث مناصب الشغل، خلق الثروة، في ظل المحافظة على الإرث الثقافي والحضاري للهوية الوطنية

خلصت الدراسة على ضوء التعليق و التحليل لمختلف المعطيات و البيانات التي تم تجميعها من هيئات وأجهزة الدعم إلى ما يلي:

- قطاع وأنشطة الصناعة التقليدية والحرف حيث تعرض كل أجهزة الدعم المختلفة صيغ تمويل موجهة للحرفيين.
- القطاع الرسمي للصناعة التقليدية و الحرف بولاية الشلف يمثل صافي التسجيل* للحرفيين بـ: 8556 حرفي في حين أن الطبقة النشيطة تمثل 440115 نسمة** و بالتالي القطاع يمثل 1.94 %

---

* برنامج تكوين خاص بدعم إنشاء و تسيير المؤسسات المصغرة وضع من قبل المكتب الدولي للشغل(BIT).

* صافي التسجيل يمثل عدد الحرفيين المسجلين بغرفة الصناعة التقليدية و الحرف بالشلف مطروح منه عدد الحرفيين المشطوبين.
صافي التسجيل = الحرفيين المسجلين – الحرفيين المشطوبين

** إحصائيات مونوغرافيا الولاية بمديرية البرمجة و متابعة الميزانية بالشلف

- تعتبر الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر جهاز الدعم الأقرب لتلبية إحتياجات التمويل الخاصة بإنشاء وخلق مشاريع مؤسسات حرفية مصغرة بسبب تعدد صيغ التمويل و القروض خصوصا صيغة تمويل شراء المواد الأولية التي تدعم الحرفي في توسيع نشاطه و الإستجابة لطلب زيادة الإنتاج بالإضافة إلى الفئة العمرية التي يرافقها الجهاز.
- مخرجات التكوين من قطاع التكوين المهني هي مدخلات قطاع الصناعة التقليدية و الحرف بإعتبار أن متربيصي و متمهني قطاع التكوين هم حرفيو قطاع الصناعة التقليدية و الحرف يتلقون تكوين متخصص في ميدان النشاط و لا يتلقون تكوينا في تقنيات إنشاء و تسيير مؤسسات حرفية مصغرة يساعد على الإندماج في عالم الشغل و الأعمال
- خصوصية الولاية كونها فلاحية بإمتياز تفرض على فاعلين في القطاع بتدعيم إنشاء و تمويل مشاريع مؤسسات حرفية مصغرة تهتم بالمجال الفلاحي.
- ضعف تنافسية المنتوجات الحرفية من حيث السعر و حجم الإنتاج لا يرقى إلى تلبية حجم الطلب المحلي مما يؤدي إلى التوجه إلى الطلب على المنتجات المستوردة.
- الجانب غير الرسمي يطغى على أنشطة الصناعة التقليدية و الحرف بحجة الدخل المحدود و الضرائب المرتفعة و تكاليف التأمين لدى الصندوق الوطني لغير الأجراء.

وإنطلاقا من خلفية الدراسة و تساؤلها الرئيسي و من مجموعة الفرضيات التي صفناها و بالإستناد إلى النتائج والإستنتاجات المتوصل إليها نذكر ما يلي:

- بالنسبة للفرضية الأولى : قطاع الصناعة التقليدية و الحرف يساهم في تحقيق التنمية المحلية بولاية الشلف وتبعا لتحليل المعطيات الواردة في الدراسة فإن مساهمة القطاع نسبية و ضئيلةو يتضح ذلك من خلال نسبته من الطبقة النشيطة في الولاية و التي لا تتجاوز 2%.
- و بالنسبة للفرضية الثانية : أجهزة الدعم شريك في ترقية و تطوير الصناعة التقليدية و الحرف بتمويل حاملي المشاريع لإنشاء مؤسسات حرفية مصغرة يتجلى ذلك في إمكانية تبني دعم و تمويل الحرفيين الناشطين في القطاع بمختلف صيغ التمويل و لمختلف الفئات و أشكال النشاط من جميع أجهزة الدعم.

و قصد توحيد جهود جميع الفاعلين و المتدخلين في قطاع الصناعة التقليدية نقترح بعض الحلول التي يمكن أن ترفع من ديناميكية و حركية نشاطات الصناعة التقليدية لتحقيق تنمية محلية و تساهم في الناتج الوطني و هي كالتالي:

- ترقية الشغل في قطاع الصناعة التقليدية بالرفع من نسبة الطبقة النشيطة للقطاع التي تساوي 3.5 بالمائة[1] على المستوى الوطني.
- تطوير نظام الإنتاج المحلي* بإعتباره النواة في خلق نسيج قطاعي لنشاطات الصناعة التقليدية و الحرف.
- تطوير الإنتاج و تعزيز التنافسية خصوصا ما يتعلق بتقنيات الإنتاج و التسويق.

[1] نشرية إعلامية "السياسة الحكومية في ميدان التهيئة العمرانية، السياحة و الصناعة التقليدية" وزارة السياحة و الصناعة التقليدية" www.mta.gov.dz، 2015.

* برنامج يعمل على إيجاد مقاربة تشاركية وتآزر بين الحرفيين في نفس النشاط والموقع للتكيف مع بيئتهم المحلية.

- العمل على الإدماج الإقتصادي و الإجتماعي للحرفيين خصوصا بالنسبة للعمل في ميدان صيانة التجهيزات والآلات الصناعية و الأشغال العمومية.
- الترويج لثقافة الصناعة التقليدية و الحرف و تبنيها من البعد الإقتصادي و الإجتماعي و ترسيخها كنمط معيشي و حياتي.
- تحليل الخبرات الدولية في مجال الصناعة التقليدية و الحرف و إستقاطها على الظروف الإقتصادية الوطنية للإستفادة منها.
- مراجعة الإجراءات التنظيمية و التشريعية المنظمة لقطاع الصناعة التقليدية و الحرف.
- تشجيع العمل البيتي و المنزلي لإحداث توازنات إجتماعية بين الريف و المدن.
- تنظيم الجانب غير الرسمي لنشاطات الصناعة التقليدية و الحرف.

قائمة المراجع و الهوامش

1. آيت سعيد فوزي، "دور غرف الصناعة التقليدية و الحرف في ترقية الصناعة التقليدية و الحرف في الجزائر" مجلة دراسات في القتصاد والتجارة و المالية، مخبر الصناعات التقليدية جامعة الجزائر 3، المجلد 2، 2013.
2. عوينان سعدية، "طرق تسويق منتجات الصناعة التقليدية، دراسة ميدانية-غرفة الصناعة التقليدية و الحرف بسعيدة" مذكرة ماستر في العلوم الإنسانية شعبة إتصال و صحافة مكتوبة، كلية العلوم الإجتماعية و الإنسانية جامعة سعيدة 2017.
3. الأمر رقم 96-01 المؤرخ في 10-1-1996، الجريدة الرسمية رقم 1996/3.
4. المرسوم التنفيذي رقم 97-100 المؤرخ في 29-3-1997، الجريدية الرسمية رقم 1997/18.
5. المرسوم التنفيذي رقم 10-257 المؤرخ في 10-20-2010، الجريدة الرسمية رقم 2010/63.
6. المرسوم التنفيذي رقم 08-301 المؤرخ في 24-9-2008، الجريدة الرسمية رقم 2008/56.
7. المرسوم التنفيذي رقم 10-254 المؤرخ في 20-10-2010، الجريدة الرسمية رقم 2010/63.
8. المرسوم التنفيذي رقم 04-313 المؤرخ في 22-9-2004، الجريدة الرسمية رقم 2004/62.
9. المرسوم التنفيذي رقم 92-12 المؤرخ في 9-1-1992، الجريدة الرسمية رقم 1992/4.
10. المرسوم التنفيذي رقم 14-82 المؤرخ في 20-2-2014، الجريدة الرسمية رقم 2014/11.
11. المرسوم التنفيذي رقم 97-101 المؤرخ في 29-3-1997، الجريدة الرسمية رقم 1997/18.
12. الموقع الرسمي، الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية و الحرف **www.cnam.dz**، 16-6-2019.
13. الموقع الرسمي، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة **www.cnac.dz** 15-6-2019.
14. الموقع الرسمي، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب **www.ansej.org.dz** 15-6-2019.
15. الموقع الرسمي الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر **www.angem.dz** 15-6-2019.
16. نشرية إعلامية "السياسة الحكومية في ميدان التهيئة العمرانية، السياحة و الصناعة التقليدية" **www.mta.gov.dz** ، 2015.

أثر تطبيق مبادئ الإدارة الالكترونية على الوظائف الإدارية للمؤسسات

The impact of applying the principles of electronic management on the administrative functions of the institutions

د. بوزكري جيلالي[1]، د. طيباوي أحمد [2]

Bouzekri Djillali [1], Taibaoui Ahmed [2]

المركز الجامعي تيسمسيت ؛ مخبر الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة؛ bouzekri2008@yahoo.fr ؛

جامعة البويرة (الجزائر)؛ ؛ taibaoui.ahmed@gmail.com؛

تاريخ الاستلام: 2019/10/27 **تاريخ القبول**: 2019/11/22 **تاريخ النشر**: 2019/12/15

الملخص:

نهدف من خلال هذه الورقة البحثية إلى الوقوف على مدى تأثر الوظائف الإدارية المختلفة من تخطيط، تنظيم، قيادة ورقابة للمؤسسات نتيجة اعتماد مبادئ الإدارة الإلكترونية التي تعتبر عملية ديناميكية مستمرة لتحسين إنجاز الأعمال من خلال شبكات الاتصالات وفي مقدمتها شبكة الانترنت. وقد توصلنا إلى أن هذه الوظائف اكتسبت الصفة الإلكترونية التي تسمح لها بإنجاز مختلف الأنشطة والمهام الموكلة لها بكل كفاءة وفعالية.

كلمات مفتاحية: الإدارة الالكترونية؛ شبكات الاتصال؛ الانترنيت.

تصنيفات JEL : M15, L81, J53

Abstract:

The aim of this research paper is to identify the extent to which the various administrative functions of planning, organizing, leading and controlling institutions are affected by the adoption of the principles of electronic management, which is a dynamic process that continuously improves the achievement of business through telecommunication networks, especially the Internet. We have found that these functions have acquired the electronic character that allows them to carry out various activities and tasks assigned to them efficiently and effectively.

***Keywords**: E-management; communication. Networks.*

JEL Classification Codes: M15, L81, J53

[1] **د. بوزكري جيلالي: الايمايل**: bouzekri2008@yahoo.fr

مقدمة

تقوم الإدارة الإلكترونية على مجموعة من المبادئ الأساسية التي تسمح لها بإنجاز الوظائف الإدارية من تخطيط وتنظيم ورقابة واتخاذ القرارات من خلال استخدام نظم تكنولوجيا المعلومات في داخل المؤسسة من ناحية، كما تقوم بعمليات ربط المؤسسة بفئة المؤثرين(موردين، ومشترين، عملاء، منافسين، أجهزة وهيئات حكومية) وذلك بهدف تطوير علاقات المؤسسة مع بيئتها من ناحية أخرى.

ورغبة منا في معرفة تأثير مبادئ الإدارة الإلكترونية على الوظائف الإدارية المختلفة نطرح التساؤل التالي:

"ما هو أثر تطبيق مبادئ الإدارة الالكترونية على الوظائف الإدارية المختلفة للمؤسسات"

في ضوء التساؤل الرئيسي يمكننا طرح التساؤلات التالية:

- أثر تطبيق مبادئ الإدارة الالكترونية على وظيفة التخطيط Planning.
- أثر تطبيق مبادئ الإدارة الالكترونية على وظيفة التنظيم Organizing.
- أثر تطبيق مبادئ الإدارة الالكترونية على وظيفة القيادة Leader.
- أثر تطبيق مبادئ الإدارة الالكترونية على وظيفة الرقابة Controlling.

فرضيات الدراسة

لتسهيل الوصول إلى النتائج المرجوة، نطرح مجموعة من الفرضيات التي نخضعها من خلال هذا البحث للدراسة قبل الحكم عليها تتمثل فيما يلي:

- ✓ التغيرات التي طرأت على نظرية وتطبيق الإدارة الحديثة، أثيرت على الوظائف والمهام الإدارية لكل المؤسسات.
- ✓ تسعى غالبية المؤسسات كحتمية للاستفادة من مزايا تطبيق الإدارة الالكترونية كمنهج حديث في أداء أعمالها.
- ✓ تطبيق مبادئ الإدارة الإلكترونية يؤثر بشكل إيجابي ومتفاوت على الوظائف الإدارية للمؤسسات؛

أهمية الموضوع

يستمد البحث أهميته من خلال تناوله لمتغيرات إدارية معاصرة في مجال الإدارة وطريقة إنجاز وظائفها، التي بات لها الأثر البالغ في أداء المؤسسات وتفوقها، إذ أصبح الأداء المتفوق هدف تسعى المؤسسات لتحقيقه في ضوء التطورات الكبيرة لتكنولوجيا المعلومات وما صاحبها من تغيرات كبيرة ومتنوعة.

أهداف الموضوع

أما أهداف البحث فتتمثل بالدرجة الأولى في إبراز أهمية تطبيق مبادئ الإدارة الإلكترونية في إيجاد طرق جديدة لإنجاز أعمال مختلف الوظائف الإدارية وما ينجر عنه من ربح للوقت والتكلفة والجهد؛ والتعرف على التغيرات التي طرأت على نظرية وتطبيق الإدارة الحديثة، ومدى تأثيرها على الوظائف والمهام الإدارية للمؤسسات؛ والتعرف على التغيرات التي طرأت على الوظائف الإدارية ومختلف المزايا التي وفرتها لإنجاز أعمالها الإدارية.

الدراسات السابقة

هناك عدة دراسات سابقة تناولت بالدراسة والتحليل تكنولوجيا المعلومات الاتصالات وتأثيرها على عدة ميادين: الأداء الاقتصادي، التسويق، الموارد البشرية... وتناولت الإدارة الإلكترونية كأحد التطبيقات التي تعتمد على هذه التقنيات ولكن لم تركز على تأثير مبادئ الإدارة الإلكترونية على الوظائف الإدارية للمؤسسات، ومن بين هذه الدراسات نذكر:

- مقالة بعنوان: **الإدارة الالكترونية: نظرة جديدة لإدارة المنظمات** ، من إنجاز الباحث العياشي زرزار، نشرت بتاريخ 30-06-2015 بمجلة الحقيقة، وقد خلصت الدراسة إلى تهدف الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق نظام الإدارة الالكترونية على كفاءة العمليات الإدارية، بعد أن شهدت الإدارة تطورات كبيرة نتيجة للثورة المعلوماتية، وأخذت الأنشطة الإدارية تتحول بالتدريج من أنشطة تقليدية إلى أنشطة إلكترونية ، وتوصلت إلىأن نظام الإدارة الالكترونية يزيد من كفاءة العمليات وتقليص المصارف الإدارية.
- مقالة بعنوان: **الإدارة الالكترونية كأحد إفرازات عالم تكنولوجيا الإنترنت والتجارة الالكترونية** ، من إنجاز الباحثة نسرين زروقي، نشرت بتاريخ01-12-2016 بمجلة الاقتصاد الجديد، وقد خلصت الدراسة إلى ضرورة تحويل الأعمال الإدارية الممارسة بالشكل التقليدي الى أعمال عصرية تنفذ بوسائل عصرية معتمدة على تقنيات وأدوات رقمية حديثة. باعتبار أن الإدارة الالكترونية تمثل نوعا من الاستجابة القوية لتحديات هذه العصرنة و تطبيقها يعد فرصة للارتقاء بمستوى الأداء في المنظمات.
- مقالة بعنوان: **إسهامات الإدارة الالكترونية في التطوير الإداري** ، من إنجاز الباحثين محمد ياسين مختار بن داود ، مريم لعشاب ، نشرت بتاريخ05-01-2017 بمجلة الدراسات القانونية والسياسية، وقد تم التركيز على جانبين هما ضبط مفهوم الإدارة الالكترونية وجانب يتعلق اثر تطبيق الإدارة الالكترونية على القرار الإداري والمرفق العام باعتبارهما الوسائل التي يرتكز عليهما العمل الإداري وإبراز مدى مساهمة الإدارة الالكترونية في تطوير العمل الإداري. وقد خلصت الدراسة إلى أن إدخال مفهوم الإدارة الالكترونية من شانه أن يحدث تغيير ايجابي وتطوير في جميع جوانب المنظمة من اجل التخلص من أسباب عجز الجهاز الإداري عن أداء ووظيفته بهدف رفع كفاءة وفعالية المنظمة،

وللوقوف على أهمية البحث وتحقيق الأهداف السابقة اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي المناسب لطبيعة الموضوع.

أولا. مبادئ الإدارة الإلكترونية

إن الإدارة الإلكترونية (الإدارة الرقمية)(Digital or E-Management) هي امتداد للمدارس الإدارية. فمن المدرسة الكلاسيكية المتضمنة لكل من (المدرسة البيروقراطية لماكس فيبر، ومبادئ الإدارة العلمية لفردريك تايلور، ووظائف الإدارة لهنري فايول) إلى مدرسة العلاقات الإنسانية والتي تطورت إلى المدرسة السلوكية، وإلى المدخل الكمي ثم مدرسة النظم في بداية الخمسينيات، ثم المدرسة الموقفية في الستينات، ومدخل منظمة التعلم في الثمانينات حتى تستمر مسيرة التطور في منتصف التسعينات بصعود الإدارة الإلكترونية.[1]

نعني بمصطلح الإدارة الالكترونية تحويل كافة الأعمال والخدمات الإدارية التقليدية إلى أعمال وخدمات إلكترونية تنفذ بسرعة عالية ودقة متناهية، باستخدام تقنية الإدارة وهو ما يطلق عليه إدارة بلا اوراق، وهي الإدارة التي تقوم على استخدام

تقنيات الانترنت وشبكات الأعمال في إنجاز وظائف الإدارة من.[2] كما يمكن تعريف الإدارة الإلكترونية على أنها:" العملية الإدارية القائمة على الإمكانات المتميزة للإنترنت وشبكات الأعمال في تخطيط وتوجيه والرقابة على الموارد والقدرات الجوهرية للمؤسسة والآخرين بدون حدود من أجل تحقيق أهداف المؤسسة".[3]

وتتمثل مبادئ الإدارة الإلكترونية فيما يلي:[4]

- ✓ إزالة الفجوة التنظيمية بين الإدارة في الأعلى العاملين في الأسفل.
- ✓ إلغاء التقسيم التقليدي بين الإدارة.
- ✓ إعادة بناء الأدوار والوظائف.
- ✓ إحلال الآلة محل العامل، واستخدام البرمجيات التي تتعلق بالوظائف والعلاقات، وإنجاز الأعمال والصفقات رقميا عن بعد.
- ✓ تبادل البيانات إلكترونيا لتغطي جميع العاملين في المؤسسة، وعلاقات المؤسسة مع الموردين والعملاء والمجموعة المشتركة من المؤسسات.
- ✓ التفاعل الآلي.

كما تقوم الإدارة العامة الالكترونية على المبادئ التالية:[5]

- ✓ **التركيز على النتائج Results oriented:** حيث ينصب اهتمام الإدارة الالكترونية على تحويل الأفكار إلى نتائج مجسدة في أرض الواقع، وأن تحقق فوائد للجمهور تتمثل في تخفيف العبء من حيث الجهد، والمال والوقت، وتوفير خدمة مستمرة على مدار الساعة.
- ✓ **تخفيض التكاليف:** ويعني أن الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات، وتعدد المتنافسين على تقديم الخدمات بأسعار زهيدة، يؤدي إلى تخفيض التكاليف.
- ✓ **التغير المستمر:** وهو مبدأ أساسي في الإدارة الالكترونية، بحكم أنها تسعى بانتظام لتحسين وإثراء ما هو موجود، ورفع مستوى الأداء سواء بقصد كسب رضا الزبائن، أو بقصد التفوق في التنافس.

ساعدت هذه المبادئ مجموعة من التغيرات التي طرأت على نظرية وتطبيق الإدارة الحديثة ، إنعكست على الوظائف والمهام الإدارية للمؤسسات.

ثانيا. التغيرات التي طرأت على نظرية وتطبيق الإدارة الحديثة

أهم التغيرات الجوهرية التي طرأت على نظرية وتطبيق الإدارة الحديثة تحت تأثير تقنيات وبرمجيات المعلومات والاتصالات. هذه التغيرات التي انعكست على وظائف الإدارة هي كما يلي:[6]

1. الانتقال من منظومات المعلومات المحسوبة المستقلة إلى منظومات المعلومات المحسوبة الشبكية.

كان من نتائج ظهور المعالجة الموزعة وقواعد البيانات الموزعة أن اتجهت تكنولوجيا المعلومات إلى المزيد من الانتشار واللامركزية، ونتيجة لانبثاق ثورة الاتصالات تحولت مظم المعلومات المحوسبة التي كانت تعمل في صورة منظومات مستقلة إلى نظم معلومات شبكية تعمل وتستفيد من التقنيات المتقدمة في مجال شبكات الاتصالات والتبادل الإلكتروني للبيانات.

2. الانتقال من نظم المعلومات الإدارية التقليدية إلى نظم المعلومات الإدارية الذكية.

يمكن للإدارة الإلكترونية أن تستخدم منظومات وتقنيات محوسبة تتضمن القدرة على التفكير والرؤية والتعلم والفهم واستنباط المغزى العام من سياق المعلومات المنتجة.

3. الانتقال من نظم المعالجة بالدفعات إلى نظم المعالجة التحليلية الفورية.

تقدم نظم المعالجة التحليلية الفورية فرصة إضافية للإدارة الإلكترونية لإنتاج تقارير معلوماتية متعددة وتوفير قدرات الدخول المرن والسريع لأحجام كبيرة من بيانات مشتقة من عمليات تخضع مدخلاتها لتغيير مستمر.

4. العمل من خلال الشبكات Intranet وExtranet.

تعمل الإدارة الإلكترونية في المؤسسات الحديثة من خلال ربط نظم المعلومات بتقنيات الاتصالات المهمة مثل شبكة المؤسسة الداخلية الخاصة والمصممة لتلبية حاجيات العاملين من المعلومات(الأنترانت Intranet) وشبكة المؤسسة الخارجية التي تقوم بتجهيز العاملين وأطراف معينين من أصحاب المصالح أو العلاقة (الإكسترانتExtranet).

5. العمل على أساس تقنية حوسبة المزود /الزبون Client/Server Computing.

يتألف نظام المزود /الزبون من الزبون Client والمزود(المضيف) Server اللذين يرتبطان من خلال شبكة Network وبرنامج خاص Special software يساعد الزبون والمزود على تبادل الاتصال بينهم. الزبون هو حاسوب يطلب الخدمة Service من حاسوب آخر يسمى في بعض الأحيان باسم الخادم Server. المزود أو الخادم هو حاسوب يقوم بتجهيز الخدمة المطلوبة للزبون تحت ظروف محددة مسبقا. أن معظم النظم التي نستخدمها في كل يوم هي نظم المزود/الزبون في الأصل، والتي بفضلها يمكن تنفيذ أنواع مختلفة من الأنشطة بسرعة ومرونة.

توجد عدة قواعد هادية لتنسيق عملية التفاعل بين الزبون والمزود نذكر منها:

- عندما يقوم المزود باستلام الطلب من العميل يتولى المزود التأكد من صحة التخويل الموجود لدى الزبون ومن مشروعية طلبه. وبعد ذلك يقوم بتقديم الجواب المطلوب أو إصدار رسالة تحذير مناسبة. كما هو موضح في الشكل رقم(01).
- يستطيع المزود خدمة عدة زبائن(بعض النظم تقدم الدعم إلى 150000زبون) في وقت واحد بالمقابل يستطيع الزبون طلب الخدمات من عدة مزودات. لذلك فإن من الضروري جدا أن تختار المؤسسات المزود المناسب الذي يلبي احتياجاتها بشكل صحيح سواء أكان ذلك المزود لمكاتبها الفرعية البعيدة أو لمقرها المركزي.

نظم المزود/الزبون يعتبر أداة لتحقيق المرونة، والكفاءة، والفعالية التشغيلية، والمرونة والسرعة، والاقتصاد بالموارد وتحسين معدلات النمو في العائد المتحقق، بالإضافة إلى اكتساب عناصر جديدة في الميزة التنافسية الاستراتيجية.

الشكل 01:الخطوات الرئيسية لتفاعل المزود/الزبون

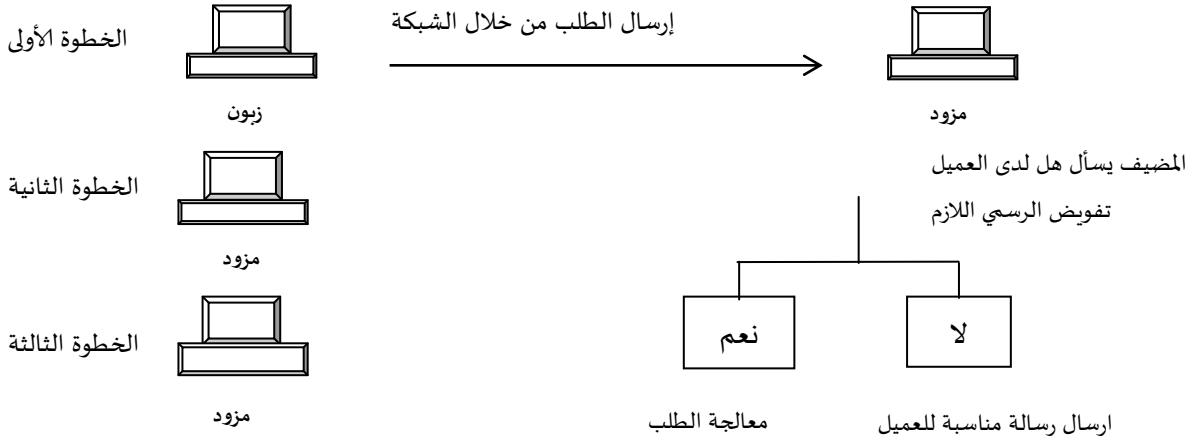

المصدر: سعد غالب ياسين، **الإدارة الإلكترونية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص51.

6. تحول المؤسسات من الهياكل المركزية إلى الهياكل المرنة البيئية.

تحولت المؤسسات مع الإدارة الإلكترونية من المركزية الوظيفية إلى اللامركزية الوظيفية ذات الهياكل التنظيمية المرنة والأيكولوجية المستندة إلى المعلومات لا الأحكام، وعمل الفريق لا عمل الفرد مهما بلغ من نبوغ وخبرة.

وقد رافق هذا الاتجاه انبثاق الاقتصاد الجديد، وإدارة الشبكات، وتكوين وحدات الأعمال الاستراتيجية، والتوجه نحو العولمة بالإضافة إلى الاستخدام المكلف للتقنيات الحديثة والمتجددة في مجال إدارة الموارد وتطوير أساليب العمل الإداري.

7. الانتقال من مفهوم الميزة النسبية إلى مفهوم الميزة التنافسية المؤكدة.

ظهر مفهوم الميزة التنافسية الذي يستند على قدرات عمل المؤسسة مع قوى المنافسة الخمس التي يتمون منها نموذج بورترPorter. قوى المنافسة الاستراتيجية هي شدة المنافسة في السوق قوة مساومة المجهزين، قوة مساومة المشترين، تهديدات منتجات وخدمات بديلة وتهديدات الداخلين الجدد.

تستطيع الإدارة الإلكترونية أن تحقق تكاملا شبكيا أماميا مع المشترين وتكاملا شبكيا خلفيا مع الموردين بالإضافة إلى قدرات العمل مع المنافسين الحاليين والجدد من خلال شبكاتها ونظمها وما تتحه من أدوات تقنية للتحليل وإنتاج القيمة المضافة للمؤسسة.

كما يمكن حصر التغيرات في التالي:[7]

- الانتقال من إدارة الأشياء إلى إدارة الرقميات.
- الانتقال من الإدارة المباشرة وجها لوجه إلى الإدارة عن بعد.
- الانتقال من إدارة النشاط المادي إلى إدارة النشاط الافتراضي.
- الانتقال من التنظيم الهرمي القائم على سلسلة الأوامر إلى التنظيم الشبكي.
- الانتقال من القيادة المرتكزة على المهام أو المرتكزة على العاملين إلى القيادة المرتكزة على مزيج التكنولوجيا-الزبون.

- الانتقال من الزمن الإداري إلى زمن الأنترنت.
- الانتقال من الرقابة المقارنة إلى الرقابة الآنية المباشرة.
- الانتقال من قيادة الغير إلى قيادة الذات.

وبالتالي فإن الإدارة ووظائفها رغم تأثرها العميق وإعادة النظر في أبعادها ومضامينها حتى قبل الثورة الرقمية، تظل تمثل القلب النابض لمؤسسات الدوت، وأن تخطيط وتنظيم وقيادة الأعمال والرقابة عليها تأثرت بشكل واضح في ظل تطبيق مبادئ الإدارة الإلكترونية واستجابت للتغيرات سابقة الذكر.

ثالثا: أثر تطبيق مبادئ الإدارة الالكترونية على وظيفة التخطيط Planning:

نتيجة لتطبيق مبادئ الإدارة الالكترونية واستجابتا للتغيرات الحاصلة على نظرية وتطبيق الإدارة الحديثة تغيرت الوظيفة الإدارية للتخطيط إلى التخطيط الإلكتروني E-Planning.

1. مفهوم التخطيط الإلكتروني E-Planning:

التخطيط هو عملية ذهنية بطبيعتها يقوم بها المديرون، وهي تعتمد على تفكيرهم الخلاق، حيث في ضوئها يتم بلورة الحقائق والمعلومات المتاحة عن موقف معين. [8] كما أنه الاختيار المرتبط بالحقائق ووضع واستخدام الفروض المتعلقة بالمستقبل عند تصور وتكوين الأنشطة المقترحة التي يعتقد بضروريتها لتحقيق النتائج المنشودة. [9]

قد لا يختلف التخطيط الإلكتروني(e-Planning) من حيث التحديد العام عن التخطيط التقليدي وذلك لأن كلاهما ينصب على وضع الأهداف وتحديد وسائل تحقيقها. إلا أن الاختلافات الأساسية يمكن أن ترد في ثلاث مجالات:[10]

- إن التخطيط الإلكتروني هو عملية ديناميكية في اتجاه الأهداف الواسعة والمرنة والآنية وقصيرة الأمد وقابلة للتحديد والتطوير المستمر خلافا للتخطيط التقليدي الذي يحدد الأهداف من أجل تنفيذها في المستقبل، وعادة تغيير الأهداف يؤثر سلبا على كفاءة التخطيط؛
- التدفق المستمر للمعلومات على كل شيء في المؤسسة بما فيها التخطيط يحوله من التخطيط المتقطع إلى التخطيط المستمر؛
- إن فكرة تقسيم العمل الإداري التقليدي بين إدارة تخطط وعمال الخط الأمامي ينفذون، يتم تجاوزها تماما في الإدارة الإلكترونية. فجميع العاملين يعملون عند الخط الأمامي عند سطح المكتب وكلهم يمكن أن يساهموا بالتخطيط الإلكتروني مع كل فكرة تبزغ في موقع وفي كل وقت لكي تتحول إلى فرصة عمل. والشكل رقم(02) يوضح جانبا من هذه المقارنة فيما يتعلق بتقسيم العمل الإداري التقليدي(في جوهره تخطيط أعلى-أسفل)المذكور(مبدأ تايلور الرابع) وأبعاد التخطيط الإلكتروني(تخطيط أفقي).

الشكل 02: مقارنة بين التخطيط التقليدي والتخطيط الإلكتروني

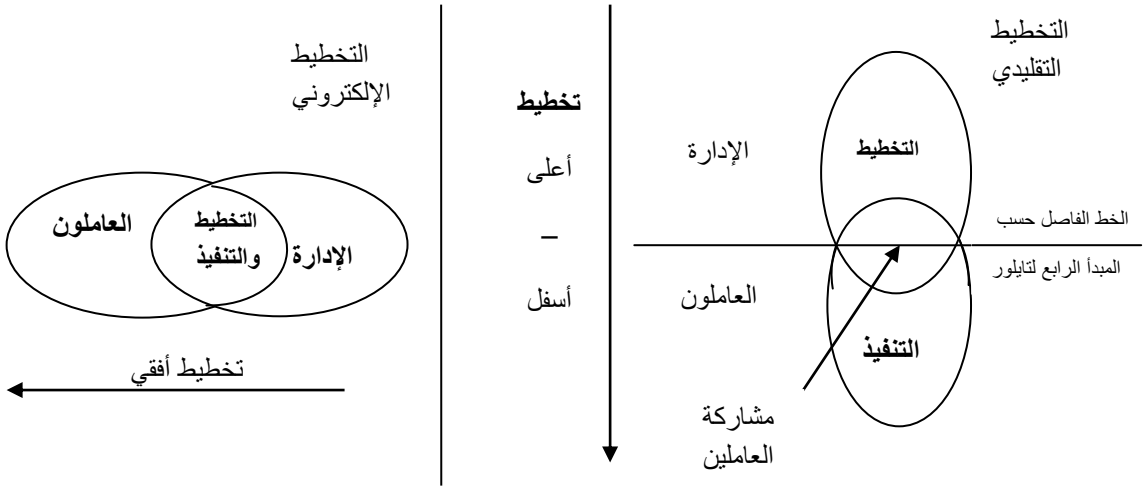

المصدر: ريم الألفي، وآخرون، **الإدارة الإلكترونية**، دار السحاب للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط1، 2010، ص56.

أن التخطيط كان مفيدا في الماضي عندما كانت البيئة الإدارية مستقرة، أما في ظل الزمن الآني والسرعة الفائقة للتغير فإن التخطيط يصبح بلا جدوى نظرا لكثرة التغيرات التي تطرأ على الخطة استجابة للتكيف مع التغيرات المتلاصقة، ودرجة المرونة العالية التي تغطي نطاقا واسعا من الخيارات والسيناريوهات المحتملة وغير المحتملة، وتجعل الخطة مجرد مرشد استراتيجي أو مبدأ تأشيري أو توجيهي.[11]

وفي البيئة الرقمية حيث التغير يتم فيها بسرعة انتقال الومضات إلى ذاكرة الحاسوب والنقرات عبر الشبكة العالمية، وحيث أن نماذج الأعمال الجديدة التي تأتي بأعمال وأسواق جديدة ومنتجات وخدمات لم تكن معرفة، فإن قوة التخطيط الإلكتروني لا تكمن فقط في المحافظة على قدرات وفرص المؤسسة الحالية، وإنما بدرجة أكبر تكمن في القدرة على الإتيان بما هو جديد من الأفكار، الأسواق، الخدمات التي لا تزال غير موجودة(ما هو خارج اهتمام التخطيط في العادة). وهذا التحدي أخذ يؤدي إلى استخدام المزيد من الفرق المدارة ذاتيا والعاملين المدارين ذاتيا أو الذين يعملون على أساس إدارة الذات.[12]

2. الفرق بين التخطيط التقليدي والتخطيط الإلكتروني:

يمكن ت وضح الانتقال من القواعد القديمة إلى القواعد الجديدة في التخطيط الإلكتروني- الفرق بين التخطيط التقليدي ونمط التخطيط الإلكتروني- في الجدول الموالي:

الجدول 01: الانتقال من القواعد القديمة إلى القواعد الجديدة في التخطيط الإلكتروني.

الفقرات	التخطيط التقليدي	التخطيط الإلكتروني
عدد الخطط	خطة واحدة توجه أعمال واتجاه المؤسسة.	خطط متعددة للاستجابة للظروف المختلفة.
أفق التخطيط	-خطة طويلة أو متوسطة أو قصيرة لا يقل أمدها عن سنة واحدة -الخطة تحدد الأهداف ومراحل تنفيذها ووسائلها.	-خطط قصيرة وآنية أمدها أيام، أسابيع، شهر أو فصل. -الخطة قواعد بسيطة أو مبدأ عام واحد يرشد الاتجاه ولا يقيده.

المرونة	الالتزام بالخطة ضروري لكل المستويات للتنسيق ووحدة الاتجاه.	الخطة مرنة جدا من أجل الالتزام بالاستجابة الديناميكية للتغيرات.
التركيز	الخطة تركز على قدرات المؤسسة.	الخطة تركز على الأسواق المتغيرة والزبائن وحاجاتهم الآنية والمحتملة.
المخاطرة	المخاطرة تأتي من عدم الالتزام بتنفيذ الخطة.	المخاطرة تأتي من عدم القدرة على العمل خارج الخطة.
الابتكار	الابتكار ضروري من أجل وضع الخطة الأفضل.	الابتكار ضروري من أجل التنفيذ للاستجابة للظروف المتغيرة.
المخططون	المدراء هم المخططون والعاملون هم المنفذون(مدخل أعلى-أسفل).	المخططون هم المبادرون من المدراء والعاملون (مدخل الجميع- في كل الاتجاهات الشبكية).
الأهداف	الأهداف واضحة ومحددة بدقة لضمان النجاح.	الأهداف عامة، غامضة واحتمالية بدرجة عالية.
الوسائل	الوسائل محددة بدقة لضمان النجاح.	الوسائل مفتوحة حسب الفرصة في السوق وفي الزبائن.
المعايير	معايير الخطة أداة رئيسية في ترشيد الأداء وتعزيزه.	الثقة هي الأداة الرئيسية في ما هو مطلوب إنجاحه من أجل المؤسسة.

المصدر: نبأ مؤيد عبد المحسن الطائي، **إمكانية تطبيق الإدارة الرقمية**، دار الكتب القانونية، مصر، 2011، ص84.

رابعا: أثر تطبيق مبادئ الإدارة الالكترونية على الوظيفة الإدارية التنظيم Organizing:

أما الوظيفة الإدارية المتمثلة في التنظيم فنتيجة لتطبيق مبادئ الإدارة الالكترونية واستجابتا للتغيرات الحاصلة على نظرية وتطبيق الإدارة الحديثة تغيرت إلى التنظيم الإلكتروني E- Organizing.

1. مفهوم التنظيم(Organizing):

التنظيم(Organizing)هو:" عملية تجميع الأنشطة والموارد في شكل وحدات منطقية وبشكل مناسب. وتزويد كل وحدة بالقدر المناسب من السلطة والمسؤولية، وتحديد العلاقات بينها". [13] لتساهم في تحقيق أهداف المؤسسة. وقد شهد التنظيم بمكوناته أو قيوده الخمسة(الهيكل التنظيمي، التقسيم الإداري، المركزية واللامركزية، سلسلة الأوامر، والرسمية، كما هو موضح في الجدول(02)) تطورات كثيرة خلال الفترة الماضية التي سبقت الإنترنت. مما يعني أن إعادة التنظيم والتطوير التنظيمي كانت حالة طبيعية في مواجهة هذه القيود ومحاولة الحد منها.

ومع الإنترنت يتم التحول من التنظيم التقليدي الصلب إلى التنظيم الشبكي الواسع(يعتمد على الشبكات الرسمية وغير الرسمية والشبكات الإلكترونية)، ومن التركيز على الهياكل والخصائص التنظيمية الرسمية إلى التركيز على الهدف الواحد المتقاسم، كما تحقق تشبيك فائق وواسع(شبكات داخلية) بين جميع العاملين تؤدي إلى الصلات الفائقة والآنية وفي كل مكان في المؤسسة على عكس الاتصالات الهرمية في التنظيم التقليدي(الأعلى يحصل على معلومات أكثر)، وكذلك تحول السلطة من داخل المؤسسة إلى الزبون(خارجها).[14]

2. التطور والانتقال من التنظيم التقليدي إلى التنظيم الإلكتروني:

يمكننا عرض التطور والانتقال من التنظيم التقليدي إلى التنظيم الإلكتروني الجدول التالي:

الجدول 02: التطور والانتقال من التنظيم التقليدي إلى التنظيم الإلكتروني

المكونات التنظيمية	التنظيم التقليدي	التنظيم الإلكتروني
الهيكل التنظيمي: الإطار الرسمي الذي يحدد كيفية تقسيم المهام والموارد وتجميعها في أقسام وإدارات والتنسيق بينها لتحقيق أهداف المؤسسة	التنظيم عمودي وهيكل قائم على وحدات ثابتة وتنظيم عمودي من الأعلى إلى الأسفل وهيكل التنظيمي محدد.	التنظيم مصفوفي(شبكي) أو مشروعي والهيكل قائم على فرق العمل الجماعية والتنظيم أفقي والهيكل غير محدد.
التقسيم الإداري: هو قاعدة تجميع المراكز والأنشطة والوظائف في إدارات وأقسام(حسب الوظيفة ، المنتج،...)	التقسيم الإداري قائم على أساس الوحدات والأقسام.	قائم على أساس تحالفات داخلية وخارجية وفرق العمل.
سلسلة الأوامر: تمثل خط السلطة المستمر الذي يمتد من مستويات التنظيم الأعلى إلى الأدنى الذي يوضح من يأمر. ويمثل علاقات الإشراف أو تبعية لا بد من مراعاتها.	السلطة خطية والأوامر خطية والرئيس مباشر واحد يسمى المدير الفردي.	السلطة في الوحدات الاستشارية وسلسلة الأوامر في وحدات مستقلة والفرق مدارة ذاتيا والتنظيم ثنائي بمديرين أو أكثر.
الرسمية: مجموعة اللوائح، والسياسات، والقواعد والإجراءات المكتوبة التي توجه العاملين وتحدد طريقة استجابتهم في تأدية أعمالهم.	- التعليمات الحرفية. - قواعد الإجراءات المحددة. - جداول العمل القياسية والمجدولة مسبقا.	- سياسات مرنة. - إدارة الذات والفرق المدارة ذاتيا. - جداول عمل مرنة ومتغيرة.
المركزية واللامركزية: الأولى تركيز سلسلة اتخاذ القرار في المستوى التنظيمي الأعلى ، واللامركزية توزيع السلطة بشكل يجعلها أكثر اقترابا من المستويات الدنيا.	المركزية يعني السلطة في القمة واللامركزية هي السلطة الموزعة.	تعدد مراكز السلطة واللامركزية، فإن الوحدات مستقلة والفرق مدارة ذاتيا.

المصدر: (بتصرف) نبأ مؤيد عبد المحسن الطائي، 2011، ص89. ومحمد محمود المكاوي، 2011، ص 144.

إن التنظيم الإلكتروني هو الإطار الفضفاض لتوزيع واسع للسلطة والمهام والعلاقات الشبكية-الأفقية التي تحقق التنسيق الآني وفي كل مكان من أجل انجاز الهدف المشترك لأطراف التنظيم. إنه يتعامل مع مديرين وعاملين (الإلكترونيين) في داخل المؤسسة وزبائن وموردين(الإلكترونيين) خارج المؤسسة، فهو يعتمد على البريد الإلكتروني وقاعدة البيانات المشتركة وإدارة علاقات العاملين على أساس شبكي داخل المؤسسة وإدارة العلاقات الزبائن وعلاقات الموردين عبر الشبكة الخارجية التي تجعلهم جزء من تخطيط الموارد الصناعية للمؤسسة.[15]

خامسا. أثر تطبيق مبادئ الإدارة الالكترونية على وظيفة القيادة Leader:

ونتيجة لتطبيق مبادئ الإدارة الالكترونية واستجابتا للتغيرات الحاصلة على نظرية وتطبيق الإدارة الحديثة تغيرت الوظيفة الإدارية القيادة Leader إلى القيادة الالكترونية E-Leader.

1. مفهوم القيادة الالكترونية E-Leader:

تتمثل القيادة الإدارية في" التكامل بين رغبات القائد والأفراد بصورة تلقائية تمكن من تحقيق الأهداف المشتركة كما في الأوركسترا الموسيقية التي تجعل من مكونات مختلفة نغما مطربا ومستساغا". [16] كما أن القيادة مصطلح يشير إلى العملية التي بواسطتها يقوم الفرد(القائد) بتوجيه أو بالتأثير في أفكار ومشاعر أفراد آخرين أو في سلوكهم لتحقيق هدف مشترك. [17]

لقد واجهت القيادة في السابق تحديين أساسيين هما: المهام والعاملون، ومع تطور الفكر الإداري أدى هذيان التحديان إلى ظهور مدخلين:[18]

الأول: المدخل المرتكز على المهام وهو المدخل الصلب للقيادة القائمة على قوة التنظيم(المتمثل في قوة المركز الإداري، القوة الشرعية المرتبطة بالسلطة الرسمية، القوة الق صرية، قوة العوائد، قوة المعلومات)، وهي القيادة الإجرائية(الصفقات) التي تركز\على المهام وتقوم بصفقة تبادل العوائد مقابل الأداء.

الثاني: المدخل المرتكز على العاملين وهو المدخل الناعم المرن القائم على قوة الشخصية وقوة العلاقة بين القائد والمرؤوسين وقبول المرؤوسين لقائدهم وتأثيره فيهم. وهذا القائد الأقرب إلى العاملين بوصفهم مصدر الأداء المتوقع من المؤسسة.

وقد أدت التطورات التكنولوجية الكبيرة إلى تطور المدخلين السابقين نحو أن يكون الأساس في المدخل المرتكز على المهام هو التكنولوجيا، وأن يكون المدخل المرتكز على العاملين أكثر تركيزا على الزبون. والشكل الموالي- رقم(03)- يوضح التطور نحو القيادة القائمة على الزبون.[19]

الشكل 03: تطور تركيز القيادة

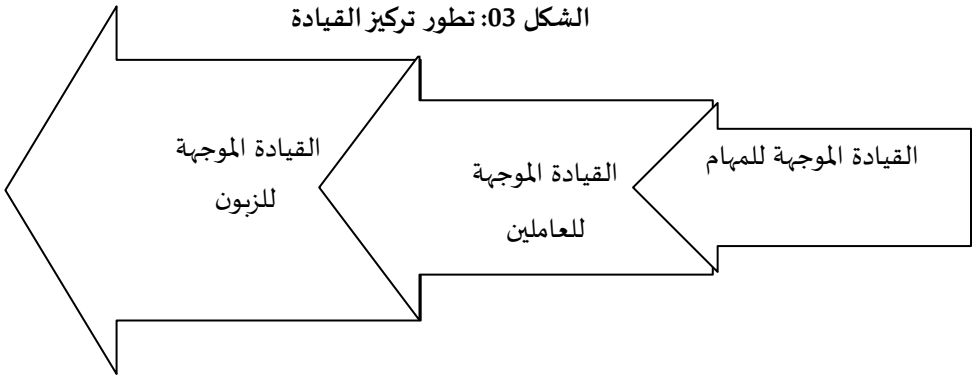

المصدر : نجم عبود نجم، **الإدارة الإلكترونية**، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2004، ص260.

2. أبعاد القيادة الإدارية:

تتميز القيادة الإلكترونية بثلاثة أبعاد أساسية على الأقل وهي:[20]

أ. القيادة التكنولوجية للأجهزة(الصلبة): قيادة تقوم على استخدام تكنولوجيا الإنترنت من أجل إدارة أعمالها وعلاقاتها المختلفة بما يجعل منها إدارة مزايا وخصائص التكنولوجيا واكتساب ميزة تنافسية من استخدامها.

والقيادة الإلكترونية القائمة على بعدها الأساسي الأول المتمثل بتكنولوجيا الأنترنت تتسم بالسمات التالية:[21]

- **أنها قيادة حس التكنولوجيا**: التغير التكنولوجي المتسارع في مجال تكنولوجيا الأنترنت(أجهزة، شبكات، برمجيات وتطبيقات) يجعل القائد الإلكتروني في جانب أساسي منه ذا قدرة على تحسين أبعد هذا التطور والعمل على توظيف مزايا من الميزة التنافسية للمؤسسة.
- **حس الوقت على الإنترنت**: إن القائد الإلكتروني هو قائد زمني سريع الحركة والاستجابة والمبادرة (العمل المستمر)، وحس الوقت على الإنترنت لا بد أن يتجاوز أفكارنا حول إجراءات العمل التعاقبي إلى إجراءات بالعمل الزمني، وتخطي الاستجابة المحكومة بالفاصل الزمني المطلوب بين معلومات الأدنى وقرارات العلى إلى التفاعل الآني بين الجميع الذين يشاركون في المعلومات الالكترونية واتخاذ القرار التشاركي الكترونيا أيضا.
- **حس الطوارئ**: أدت الأنترنت إلى تغيير الأعمال المختلفة من الناحية التكنولوجية، كما أدخلت نماذج أعمال جديدة التي تأتي بالداخلين الجدد والخدمات والأساليب الجديدة. وهذا يحتاج إلى عاملين ذوي تخصصات ومؤهلات عالية تحتاج بدورها إلى إدارة جديدة لا تعمل وفق الطرق التقليدية تعتمد على القيادة ذات الرؤية التي يمكن أن تكون العامل الأكثر تحقيقا للولاء الإلكتروني بين العاملين وكذلك بين الزبائن.

ب. القيادة البشرية للبرمجيات(الناعمة): تحتاج الإنترنت إلى عاملين أكفاء ومبتكرين من النوع النادر خلافا للعاملين في العصر الصناعي، بالإضافة على إمكانية تأدية أعمالهم عن بعد، وهذا ما يفرض قيادة ذات رؤية تضمن الولاء الإلكتروني للعاملين والزبائن.

والقيادة الإلكترونية القائمة على البعد البشري تتسم بالآتي:

- القائد الزبوني(يحافظ على زبائنه).
- قائد العمل ومهني ومعرفي في آن واحد(يضمن علاقة متميزة مع العاملين سواء كانوا يعملون عن قرب أو بعد).
- قائد التنافسي من خلال الوصول إلى سوق المنافسين بسرعة وله القدرة على التطوير في هذا المجال.
- القائد الإلكتروني ذو الخصائص الكثير ملاءمة، يعني إظهار خصائص تنسجم مع بيئة الأعمال الإلكترونية.

ت. القيادة الذاتية: تقليديا التخطيط المهني كان يؤكد على ضرورة فهم الذات من أجل تحديد الاختيارات المهنية للأفراد بطريقة موضوعية، ويتطلب أن يقوم الفرد بإعداد موازنة لنقاط القوة والضعف وإعداد مسح للتفضيلات الذاتية. وفي إدارة الأعمال على الإنترنت أصبحت قيادة الذات أكثر بروزا، لحتمية اتخاذ القائد الإلكتروني لقرارات فورية وسريعة. لذا يتصف قادة الذات بالقدرة على تحفيز أنفسهم والتركيز على انجاز المهمات والرغبة في المبادرة والبراعة والمهارة والمرونة في التكيف مع البيئة المتغيرة، وتحمل المسؤولية على مسار العاملين المهنية وأنشطتهم وتصورهم. وقيادة الذات هي مزيج من إدارة التوتر وإدارة الوقت وحل المشكلات وصنع القرارات والتفكير الاستراتيجي، إن قيادة الذات تحتاج إلى أن نكون مؤهلين من حيث الوعي الخصائص وصولا غلى الذات.

وهناك عدد من الخطوات الجوهرية التي تساعد في تحقيق قيادة الذات هي:

- اسقاط كل الأساطير والخرافات حول القيادة، أي العمل على تحقيق القيادة الذاتية.
- يجب أن يعرف الفرد بأن القيادة ليست ظاهرة أو حدث خارجيا وإنما حالة داخلية موجودة في الفرد.
- ضرورة أن يتمتع بالمخزون الفكري الذاتي، وأن تكون في ذاته عوامل القيادة المكتسبة موروثة.

- أن يكون لديه رؤية شخصية ثابتة ورؤية استراتيجية ويطور خطط العمل، ويعرف نظام الرقابة الذاتية، ويربط بين السبب ويعمل بالإنجازات قصيرة الأمد، وينشئ نظاما للحوافز والعوائد، ويعمل على التحسين المستمر.

القيادة الإلكترونية بحاجة إلى تحقيق قدرا عاليا من الموازنة بين حس التكنولوجيا والحس الإنساني، ومن خلال هذه الموازنة يتم تحقيق قيادة الذات الذكية التي تحقق أهداف القائد وأهداف المؤسسة.

3. مهارات القيادة الإلكترونية:

كما يجب أن تتوفر في القيادة التي تستخدم الأسلوب الإلكتروني في إنجاز أعمالها المهارات الأساسية التالية:[22]

أ. مهارات المعارف التقنية: مثل تقنية المعلومات في الكمبيوتر وشبكات الاتصال الإلكترونية، والبرمجيات الخاصة بها والتعامل الجيد معها، بالإضافة إلى تطوير الأنظمة المعلوماتية والمعرفية كل في مجال تخصصه التطبيقي.

ب. مهارات الاتصال الفعال مع الآخرين: حيث يتطلب هذا الأمر ضرورة تأسيس علاقات عمل جديدة من خلال استخدام جميع أنواع الاتصالات سواء أكانت مكتوبة أو شفوية.

ت. مهارات إدارية: وهي تتضمن مهارات تحفيز الأفراد الآخرين بالمؤسسة نحو العمل الجماعي والتعاون، بالإضافة إلى مهارات التخطيط والتنظيم والمتابعة والرقابة.

والجدول رقم(03) يوضح أبرز خواص القائد الإلكتروني مقارنة بالقائد التقليدي.[23]

الجدول 03: مقارنة بين القائد الإلكتروني والقائد التقليدي

القائد التقليدي	القائد الإلكتروني
خط سير وظيفي ثابت ذو اتجاه واحد	متغيرات وظيفية متعددة في اتجاهات عدة
اهداف طويلة الأجل(معاش التقاعد اهمها)	اهداف متتالية وقصيرة الأجل
يعتمد على عمره ومكانته الوظيفية	يعتمد على علمه وجرأته
يميل الى المركزية والتسلسل الهرمي معتمدا على نفسه أولا	يميل الى التمكين ويقبل التغيير ويستوعب المفاجآت
يرتبط بالمؤسسة والأفراد	يرتبط بالعلاقات والأفكار والشبكات
يهتم بالتفاصيل ويغرق فيها	يهتم بالنتائج والصورة العامة والتركيز
يدير العمل بصوته ويجيد الكلام	يدير العمل بأفكاره المبتكرة ويجيد الانصات
يتجنب المخاطر ويلجئ لهامش الأمان	يخاطر بمشروعات جديدة وأحيانا يغادرها قبل أن تفشل
مظهره وملامحه أهم أدوات الإدارة	اسلوبه في الاتصال وملامح لغته هي أهم أدوات الإدارة
محلي (Localist)	عولمي، محلي (Glocalist)
أحادي المزاج، فهو إما سعيد وإما حزين، طوال اليوم	متعدد الأمزجة بتعدد نوافذ الاتصال وتعدد علاقاته ومهامه
انطوائي ومنغلق على مؤسسته ورفاقه	تواصلي ومنفتح على مؤسسات الآخرين
إما مجامل و إما صدامي (من دون وسطية)	إما محاور وإما مستمع
غير مضطر إلى التعلم ويتعلم بالمصادفة أو الإكراه	مضطر إلى التعلم ويتعلم بالعمد و الاختيار
يركز على مهمة واحدة قبل ان ينتقل الى مهمة أخرى	ينجز مهام متعددة في التوقيت نفسه

أدواره هي: مسوق وبائع ومدير أفراد	أدواره هي: مدير معلومات وشبكات وصانع معرفة

المصدر: بشير عباس العلاق، **الإدارة الرقمية**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، أبو ظبي، ص22.

خامسا. أثر تطبيق مبادئ الإدارة الالكترونية على وظيفة الرقابة Controlling:

أما بالنسبة لوظيفة الرقابة Controlling فنتيجة لتطبيق مبادئ الإدارة الالكترونية واستجابتا للتغيرات الحاصلة على نظرية وتطبيق الإدارة الحديثة تغير ت إلى الرقابة الإلكترونية E-Controlling.

1. مفهوم الرقابة الإلكترونية:

تعرف الرقابة كوظيفة من وظائف الإدارة بأنها:" عملية متابعة الأداء وتعديل الأنشطة التنظيمية بما يتفق مع إنجاز الأهداف".[24] يقول هنري فايول" تنطوي الرقابة على التحقق عما إذا كان كل شيء يحدث طبقا للخطة الموضوعة، والتعليمات الصادرة والمبادئ المحددة، وإن غرضها هو الإشارة إلى نقاط الضعف والأخطاء بقصد معالجتها ومنع تكرار حدوثها، وهي تطبق على كل شيء، الأشياء والناس والأفعال".[25]

ما يميز الرقابة التقليدية أنها رقابة بعدية(بعد التنفيذ)، وتهتم بالمقارنة بين الأهداف والمعايير المحددة من ناحية والأداء الفعلي من ناحية أخرى لتحديد الفجوة الزمنية بين اكتشاف الانحراف وتصميمه.، بينما الرقابة في عصر الإنترنت وشبكات الأعمال(الرقابة الإلكترونية) أصبحت أكثر قدرة على معرفة المتغيرات الخاصة بالتنفيذ أولا بأول وبالوقت الحقيقي. وبالتالي الاطلاع على اتجاهات النشاط خارج السيطرة واتخاذ ما يلزم من إجراءات التصحيح التي تصل في نفس الوقت إلى المسؤولين عن التنفيذ، وبالتالي إلغاء الفجوة الزمنية(بفضل التشبيك) وتجاوز فجوة الأداء(بفضل سرعة الاستجابة). وهذا ما يزيد من قدرة الرقابة الالكترونية على توفير إمكانية متابعة العمليات المختلفة وسير القرارات المتنوعة وتصحيح الخطاء في أنواع المؤسسات كافة، مما يؤدي إلى تدخل حدود المسؤولية الإدارية للمدراء والتنفيذيين فالكل يعمل في الوقت نفسه، ويؤدي المهمة نفسها، ويتحمل المسؤولية نفسها، وهذا ينمي الاتجاه المتزايد نحو التأكيد على الثقة الالكترونية والولاء الالكتروني سواء بين العاملين والإدارة أو بين المستفيدين والإدارة، مما يعني أن الرقابة الالكترونية تكون أكثر اقترابا من الرقابة القائمة على الثقة.[26]

ويوضح الجدول رقم(04) الفرق بين الرقابة التقليدية والرقابة الإلكترونية.

الجدول 04: الفرق بين الرقابة التقليدية والرقابة الإلكترونية

المعايير	الرقابة تقليدية	الرقابة الإلكترونية
تتوافق مع التخطيط	بدرجة محددة	بدرجة متكاملة
استعمال الوسائل	وسائل يدوية	وسائل رقمية
التقارير	يدوية	رقمية
درجة التنبؤ	لفترة محددة	لفترة طويلة
البرمجيات	لا توجد	جاهزة حسب التصميم
الحاسبات	تستخدم الآلات الكاتبة	تستخدم لحساب الانحراف والاسترجاع

الاتصالات	متقطعة	فورية
مقاييس التركيز	المدى القصير	المدى البعيد

المصدر: نبأ مؤيد عبد المحسن الطائي، **إمكانية تطبيق الإدارة الرقمية**، دار الكتب القانونية، مصر، 2011، ص95.

2. مزايا الرقابة الإلكترونية

لا شك في ان الرقابة الإلكترونية تحقق استخداما فعالا لأنظمة وشبكات المعلومات القائمة على الأنترنت بكل ما يعنيه من فحص وتدقيق ومتابعة آنية (في كل وقت) وشاملة (في كل مكان وتكلفة ووقت محددين) وهذا ما يمكن أن يحقق لها مزايا كثيرة يمكن تحديدها بالآتي:[27]

أ. تحقيق الرقابة بالوقت الحقيقي وفي الآن الحقيقي بجلا من الرقابة القائمة على الماضي فهي تحقق الرقابة بالنقرات بدلا من الرقابة بالتقارير.

ب. انها تحقق الرقابة المستمرة بدلا من الرقابة الدورية بما يولد تدفقا مستمرا للمعلومات الرقابية المتقطعة لإجرائها في اوقات متباعدة وبشكل دوري.

ت. الحد الادنى من المفاجآت الداخلية في الرقابة بسب الرقابة المستمرة بدلا من الرقابة الدورية.

ث. ان الرقابة الإلكترونية تتطلب بل وتحفز العلاقات القائمة على الثقة، وهذا ما يقلل من الجهد الإداري المطلوب في الرقابة.

ج. توسيع الرقابة إلى عملية الشراء، الموردين، المؤسسات المشتركة في شبكة الأعمال الخارجية، الزبائن، وبالتأكيد إلى العاملين عن بعد.

ح. ان الرقابة الإلكترونية تقلص مع الوقت من أهمية ان الرقابة القائمة على المدخلات أو الأنشطة لصالح التأكيد المتزايد على النتائج، فهي إذن اقرب إلى ان الرقابة بالنتائج.

خ. ان الرقابة الإلكترونية تساعد على انخراط الجميع في معرفة ماذا يوجد في المؤسسة إلى حد كبير فهي نمط ان الرقابة الذي يمكن وصفه بنمط (الكل يعرف ماذا هناك) من اجل تحقيق مستلزمات ان الرقابة والحد من المفاجآت والأزمات في أعمال المؤسسة.

3. المآخذ والصعوبات التي تترافق مع الرقابة الإلكترونية:

إن الرقابة الإلكترونية عادة ما تفتقر للتفاعل الإنساني الذي هو الأساس في كل تطوير حقيقي في المؤسسة سواء كتطوير للعاملين أو الأنظمة أو المعايير وغيرها.[28]

أ. إن الرقابة الإلكترونية يمكن أن تقترن لدى البعض بالمؤسسة بأن الإدارة تراقب نشاطاتهم أولا بأول من دون علمهم. خاصة وإن البرمجيات الجديدة أصبحت تسجل عليهم نشاطاتهم على الأنترنت سواء لأغراض الاتصالات الشخصية أو ممارسة الألعاب أو الإبحار في مواقع بحث عن العمل أو مواقع التسلية.

ب. **مشكلات الأمن:** حيث إن الرقابة الإلكترونية تجعل المؤسسة ومعلوماتها معرضة عموما لأنشطة المخترقين وإمكانيات العبث أسرارها التجارية وقواعد بياناتها الخاصة بالأموال أو المواد أو الزبائن.

ت. إن توسع الرقابة الإلكترونية إلى المؤسسات هو الآخر يحمل آثاره السلبية في إمكانيات التسلل إلى قواعد بياناتها. وهذا الأمر يظل ممكنا حتى مع تحديد المجالات التي لا يمكن الوصول إليها من قبل الأطراف المشتركة في الشبكة الخارجية.

ث. مخاطرة الاعتماد الزائد على الإنترنت: فالبعض قد يعتقد أنه إذا حصل على برمجية قياسية لتشبيك أعمال المؤسسة والرقابة الإلكترونية عليها سيكون هذا كافيا. ولكن هذا ليس صحيحا لأن المضمون الرقابي يظل عملا إداريا ذكيا ليس فقط في إعادة تقييم ما يجب الرقابة عليه والمعايير المعتمدة في الرقابة، بل وفي ربط ذلك بالظروف الخارجية التي تتطلب جهدا رقابيا مكملا بالنظر لتأثيره على الجهد الكلي للرقابة ونتائجها.

خاتمة:

تعتمد الإدارة الالكترونية على البعد التكنولوجي والمعلوماتي، وهذا ما أدى إلى إعادة صياغة طرق عمل الإدارة، وجعلها قائمة على الإمكانات المتميزة للأنترنت وشبكات الأعمال، وبالتالي السماح بإنجازها أعمالها بكل سرعة، وبالتفاعل الآني، وباختراق الحدود. وقد أضافت الإدارة الإلكترونية طرقا جديدة لتنفيذ وظائف الإدارة تتلاءم مع التطورات الكبيرة في تكنولوجيا المعلومات والاتصال وخصوصا الشبكات.

فأصبح التخطيط إلكتروني مما يمكن المحافظة على قدرات وفرص المؤسسة الحالية، والإتيان بما هو جديد من الأفكار، الأسواق، الخدمات التي لا تزال غير موجودة. وهذا التحدي يؤدي إلى استخدام المزيد من الفرق المدارة ذاتيا والعاملين المدارين ذاتيا أو الذين يعملون على أساس إدارة الذات. وتحول التنظيم إلى التنظيم الالكتروني المبني التنظيم الشبكي الواسع، والتركيز على الهدف الواحد المتقاسم، والصلات الفائقة والآنية وفي كل مكان في المؤسسة، وكذلك تحول السلطة من داخل المؤسسة إلى الزبون(خارجها).

أما القيادة فأصبحت إلكترونية تحقق قدرا عاليا من الموازنة بين حس التكنولوجيا والحس الإنساني، الذي يضمن قيادة الذات الذكية التي تحقق أهداف القائد وأهداف المؤسسة. و الرقابة تحولت إلى الرقابة الإلكترونية القادرة على معرفة المتغيرات الخاصة بالتنفيذ أولا بأول وبالوقت الحقيقي. وبالتالي الاطلاع على اتجاهات النشاط خارج السيطرة واتخاذ ما يلزم من إجراءات التصحيح التي تصل في نفس الوقت إلى المسؤولين عن التنفيذ، وبالتالي إلغاء الفجوة الزمنية وتجاوز فجوة الأداء. وهذا ينمي الاتجاه المتزايد نحو التأكيد على الثقة الالكترونية والولاء الالكتروني سواء بين العاملين والإدارة أو بين المستفيدين والإدارة.

في ضوء النتائج المتوصل إليها نقترح على المؤسسات الاستفادة من تطبيق مبادئ الإدارة الإلكترونية و التطورات التكنولوجية في مجال أداء أعمال مختلف الوظائف الإدارية بالطرق الجديدة، و مواكبتها لتحسين نتائج إنجاز أعمالها وبالتالي تحقيق الأهداف المسطرة.

قائمة الهوامش:

[1] فريد كورتل، أسيا تيش إسماعيل، **الإدارة الالكترونية**، زمزم ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، ط1، 2015، ص18.

[2] **أنظر:** ربحي مصطفى عليان، **البيئة الالكترونية**، كلية التخطيط والإدارة الجامعية البلقاء التطبيقية، الأردن، ط1، 2012، ص ص26-31.

[3] نجم عبود نجم، **الإدارة الإلكترونية**، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2004، ص127.

[4] مصطفى يوسف كافي، **الإدارة الإلكترونية**، دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، دمشق، 2012، ص47.

[5] عمار بوحوش، **نظريات الإدارة الحديثة في القرن الواحد والعشرين**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2006، ص189.

[6] سعد غالب ياسين، **الإدارة الإلكترونية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص ص45-55.

[7] نبأ مؤيد عبد المحسن الطائي، **إمكانية تطبيق الإدارة الرقمية**، دار الكتب القانونية، مصر، 2011، ص81.

[8] أحمد محمد غنيم، **الإدارة الالكترونية بين النظرية والتطبيق**، الناشر: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع ، المنصورة، مصر، ط 1، 2009، ص81.

[9] بشير العلاق، **الإدارة الحديثة نظريات ومفاهيم**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص120.

[10] خليفه مصطفى أبو عاشور، ديانا جميل النمري، **مستوى تطبيق الإدارة الالكترونية في جامعة اليرموك من وجهة نظر الهيئة التدريسية والإداريين**، المجلة الأردنية في العلوم التربوية،جامعة اليرموك، إربد، الأردن، مجلد9 ، عدد2، 2013، ص200.

[11] نبأ مؤيد عبد المحسن الطائي، **إمكانية تطبيق الإدارة الرقمية**، دار الكتب القانونية ، مصر، 2011، ص83.

[12] ريم الألفي، وآخرون، **الإدارة الإلكترونية**، دار السحاب للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط 1، 2010، ص59.

[13] علي شريف، **الإدارة المعاصرة**، الناشر: الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص252.

[14] نجم عبود نجم، **الإدارة الإلكترونية**، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2004، ص252.

[15] محمد محمود المكاوي، **الإدارة الإلكترونية**، دار الفكر والقانون رؤية طباعة نشر وتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2011، ص148.

[16] موسى خليل، **الإدارة المعاصرة**، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط 1، 2005، ص220.

[17] بشير العلاق، مرجع سبق ذكره، ص281.

[18] محمد محمود المكاوي، مرجع سبق ذكره، ص153.

[19] نجم عبود نجم، **الإدارة الإلكترونية**، مرجع سبق ذكره، ص260.

[20] نبأ مؤيد عبد المحسن الطائي، مرجع سبق ذكره، ص90.

[21] ريم الألفي، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص64.

[22] أحمد محمد غنيم، مرجع سبق ذكره، ص ص82-83.

[23] بشير عباس العلاق، **الإدارة الرقمية**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط 1، أبو ظبي، ص22.

[24] موسى خليل، مرجع سبق ذكره، ص365.

[25] بشير العلاق، مرجع سبق ذكره، ص 341.

[26] نبأ مؤيد عبد المحسن الطائي، مرجع سبق ذكره، ص93.

[27] محمد محمود المكاوي، مرجع سبق ذكره، ص167.

[28] ريم الألفي، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 69.

The investment in domestic tourism in Algeria:between constraints and challenges

الاستثمار في السياحة الداخلية في الجزائر: بين القيود والتحديات

MOHAMMED BENAHMED Asma[1], Dr. SEFFIH Sadek[2]

محمد بن أحمد أسماء[1]، د.صفيح صادق[2]

University of Mascara, Algeria; asmaa.benahmed@gmail.com
University of Mascara, Algeria; s.seffih@univ-mascara.dz

تاريخ الاستلام: 2019/09/23 **تاريخ القبول**: 2019/11/09 **تاريخ النشر**: 2019/12/15

Abstract:

Since independence, Algeria has tried to formulate a tourist policy aimed at the clientele the creation of equipment which is intended for the masses through their character of "High standing", which led to very high prices, neglecting their and specify them for the national clientele, However, the new tourism policy in Algeria did not give much of the country's heritage potential, and presented this possibility on a short list that was not comprehensive.

Where the development of tourism investment in Algeria is still in embryonic state due to some obstacles that slow down the process and make it more vulnerable

***Keywords**: tourism, tourism investment, Algeria, domestic tourism, constraints.*
***JEL Classification Codes**: P33, I83, O55*

الملخص:

لقد حاولت الجزائر منذ استقلالها وضع سياسة سياحية تستهدف بها استقطاب السياح الداخليين،اعتبارالما تتوفر عليه من إمكانيات طبيعية وأثرية،إلا أن ارتفاع الأسعار وضعف الخدمات وإهمالهم ولمتطلبات الزبائن الوطنيين أدى إلى ضعف إقبالهم على السياحة الداخلية.

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على واقع السياحة الداخلية في الجزائر بالمقارنة مع الإمكانيات الطبيعية والبشرية والمالية التي تتوفر عليها البلاد، ومحاولة الوقوف على اهم الرهانات والتحديات التي تواجهها الجزائر من أجل الاستفادة من هذا القطاع وكبح نزيف العملة الناتج على خروج الجزائريين للسياحة خارج الوطن

كلمات مفتاحية: السياحة، الاستثمار السياحي، الجزائر، السياحة الداخلية، القيود.
تصنيفلتJEL:P33، I83، O55

[1]SEFFIH Sadek ; Algeria; s.seffih@univ-mascara.dz

1.Introduction:

Algeria is the largest country on the African continent and the 10th largest country in terms of total area. Located in North Africa, one of the main tourist attractions is the Sahara, the second largest desert in the world.

Some sand dunes can reach 180 meters in height2, 3. This State has been a member of the World Tourism Organization since 1976, but tourism in Algeria is still in its infancy. Tourism revenues do not exceed 10% of gross domestic product, and according to the World Tourism Organization's "Tourism Highlights" report published in 2014, Algeria is the 4th tourist destination in Africa in 2013 with 2 , 7 million foreign tourists4, and ranks 111st on the international tourism scene, according to the London-based World Tourism and Travel Council (WTTC). The tourism sector in Algeria accounts for 3.9% of the volume of exports, 9.5% of the productive investment rate and 8.1% of the Gross Domestic Product.

2.Theoretical Framework:

At the level of Algeria's tourism business plan, we have the public and private tourist investment needed is estimated between 2008-2015 at 2.5 billion US dollars.(M.A.T.E.T, 2008) The share of public investments for the seven poles: If we consider the usual 15% ratio for the public investment share (tangible and intangible included), the public authorities should be responsible for (all ministries combined) 375 million US dollars over 7 years for the seven tourism poles of excellence, i.e. 54 million US dollars per year (M.A.T.E.T,2008) Priority projects have been identified within the framework of the "MPTP 2025" Master Plan of Tourist Planning are in the process of being carried out or subject to study and advanced offer:

1. National tourism investment
2. Chain hotels: the number of beds in all categories combined is 29,386 beds.
3. About twenty tourist villages of excellence (VTE) and new integrated platforms dedicated to tourism expansion and which are designed at the crossroads of international demand and national demand.

Table 01: Evolution of the share of the tourism sector in GDP in Algeria (2005 to 2017)

Year	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**
Tour/ GDP(%)	1.56	1.62	1.6	1.7	1.8	1.7	1.02	1.07	2.05	2.3	2.3	2.4	2.4

Source: M.A.T.E.T, Schéma Directeur d'Aménagement Touristique (SDAT), Assises Nationales et Internationales du Tourisme, Alger, Février 2008.

According to this table, we note that there is an insignificant increase in the contribution of the tourism sector in GDP in Algeria between 2005 and 2009, between 2010 and 2012, there is a fall followed by an increase from 2013 to 2017.

The share of tourism in GDP Nowadays, the share of tourism in the gross domestic product is estimated at less than 3% knowing that the rate among our Moroccan and Tunisian

neighbors is on average from 7 to 8% (in 2012 it was estimated of 1.07%).

In terms of income as for financial receipts from tourism, they are growing in line with the growth in the number of visitors. From 184.3 million dinars in 2010, they climbed to 215.3 million dinars in 2006, to reach 218.9 million dinars in 2012 and reach the 300 million dinars mark in 2013.

According to Frédéric Perret, representative of the world tourism organization WTO: "International and domestic tourism is two sides of the same activity. What we must see in the domestic tourism is that it is a little more complicated tourism and that we must diversify the destinations, accommodation and activities offered. We need quality transport, especially land (road, rail), in addition to the development of local animation structures».
Domestic (domestic) tourism is the first destination in the world and it is booming. According to Linder's theory, the level of domestic tourism demand is essential to explain both the importance of domestic tourism and the importance of a country's international tourism (Boudjani Malika, 2010)

A very high domestic tourism demand can create conditions and a favorable environment for the development of international tourism. It is essentially individual or family, without intermediary (travel agency and TO), and it is up to professionals to imagine attractive packages (HerouatFatime Zohra, 2012)

Tourism expansion areas these are limited spaces that are supposed to be protected and which are intended to receive tourist investments taking into account the following criteria:

Table 02: Accessibility, the services, the proximity of networks, the constructibility of the grounds.

Wilaya		Wilaya	
Adrar	05	Mostaganem	15
Bejaia	11	Ourgla	06
Biskra	02	M’sila	03
Béchar	02	Oran	08
Tamanrassat	02	El’Bayed	01
Djelfa	02	Illizi	01
Chelef	10	El-Oued	01
Tlemcen	08	Naama	03
Tizi-Ouzou	08	Boumerdes	14
Saida	09	El Taref	05
Jijel	19	Ghardaia	02
Annaba	04	Tipaza	24
Skikda	09	Ain Timouchent	06

Source: Mohamed Sofiane Idir, valorisation du patrimoine, tourisme et développement territorial enAlgérie :cas de régions de BéjaiaenKabylie et DjanetdansTassilin’Ajjer, économie et finance, université de Grenoble, 2013.

3.Tourism and the balance of payments

Tourism has an influence on international trade, and their remarkable impact balance of payments thanks to the considerable volume of foreign exchange. The activity can be an important activity to provide the currency they need countries for financing other economic activities.

Table 03: The evaluation of the tourism balance (millions of dollars):

Years	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
Receipts	184.3	215.3	218.9	222	229.6	400	430
Spending	370	380.7	394.5	400	428.5	500	490

Source : Harouat Fatima Zohra, comment promouvoir le tourisme en Algérie?,magister thesis, 2015.

In terms of income, tourist revenues, although modest, show a high steady growth from US$229.9 million in 2009 to US $ 430 million US dollars in 2015, this increase is explained by the fact that the Algerian state begins to expand the tourism sector through the different policies of tourism development implemented from the year 2000. This figure corresponds Nevertheless, it accounts for almost 30% of total non-hydrocarbon exports, which indicates the growth potential of this sector compared to other sectors of the national economy.

Despite the increase in tourist arrivals in recent years, the amount of foreign currency spent by nationals abroad remains higher than currencies generated by non-resident inflows (oudjedoubouahiba, 2014)

This is explained by the fact that Algeria is not a whole tourist destination that attracts every year millions of tourists, despite the existence of a potential for quality, this result is the effect of non-exhaustive accounting of tourism receipts is control of foreign currency spent by tourists or the exchange is usually made parallel market, especially for Algerians living abroad.

In 2013, Algeria is ranked 132nd out of 140 countries in the field of travel and tourism, against the 113th place out of 139 countries studied in 2011. Algeria is very far behind Morocco, which gains seven places compared to 2011, ranking 71st with a score of 4.03 / 10.

Algeria has 1,350 hotels across the country, including 4,000 to 4 stars 1000 to 5 stars. Some of these establishments suffer from negligence which has repercussions on the quality of service.

As part of this, Algeria is establishing a Tourism Quality Plan (TQP) whose priority is to increase the level of hotel equipment and services.

Only 680,000 tourists visit the Algerian territory in 2012, including 240,000 European tourists and the rest are Algerians of course but also foreigners. What is far from the forecasts audiences that count on the figure of 2.5 million tourists in 2015 (Fernane Djamila, 2016)

Like all industries, tourism has an impact on the environment. He is a big consumer of natural resources such as soil, water, oil, electricity, and food, and generates significant amounts of waste and air emissions.

We estimated at 1.035 billion the number of international tourists for the year 2015 and this figure continues to grow from year to year, reaching even 1.500 million by 2020.

The environmental impact of this industry is obviously of great importance, tourism has every interest in maintaining the quality of the environment since it constitutes an essential resource for this sector.

A clean and healthy environment is vital to the success of tourism. Everywhere in the world, the environmental degradation caused by tourism continues to generate financial losses. Nobody wants to go to beaches whose waters are polluted, or see concrete landscapes, or walking in parks covered with waste and packaging. The drop in the number of visitors leads to a drop in prices and profits. Prices fall as much more than the competition between operators is tough. The funds available for maintenance, repairs or waste management are then not sufficient and the impacts on the environment continue to aggravate the situation.

Millions of international travelers, and even more travelers road, air and rail transport contribute significantly to pollution air and the global problems of the environment such as global warming, climate change and photochemical fog. Road traffic brings its lot of noise, clutter and particle emission, problems that are aggravated in many of cities by poor maintenance of exhaust systems.

Aviation gaseous emissions, in particular nitrogen oxides, have a further impact more important because produced at high altitude. Air delays, congestion in airports, and fuel drops (although rare) also contribute to the air pollution.

Tourism has its negative effects on the pollution of water and air, occupation and soil degradation, vegetation degradation, the problem of noise pollution.

The tourism industry is not the only source of water pollution. However, the opposite of many other industries, clean rivers, coasts, and lakes where People can swim, swim, sail, and fish are essential for the quality of tourism. In many of the world's resorts, tourism produces untreated wastewater, waste, and leakage of oil and chemicals from pleasure that causes serious impacts on aquatic environments.

Water, and especially drinking water, is one of the most sensitive natural resources. The tourism industry generally consumes too much water for hotels, swimming pools, golf courses, and water consumption of the same waters tourists.

Tourism can generate great pressures on local resources such as energy, food, and other raw materials that are often only available in limited quantity. The increase in extraction and transport of these resources accentuates the adverse effects associated with their exploitation. Given the seasonal nature of the tourism, many destinations see their population multiply by ten in full season. The pressure exerted on the resources is then particularly strong in order to cover the comfort needs, often high, of tourists.

Transportation by air, road, and railroad continues to increase in response to the increase in the number of tourists and their greater mobility. It is estimated that tourism would be responsible for 53% of the greenhouse gas emissions from 90% of this value comes from transport. Emissions related to transportation and production and use of energy are directly correlated with acid rain, global warming and photochemical pollution.

The nuisance caused by planes, cars, coaches, and other vehicles recreational function such as snow scooters and jet-ski are a recurring problem of life modern. Other

irritation, stress, and even hearing loss they may cause in some people, noise disturbance also disrupts the life generated by Snow scooters can alter the natural behavior of animals.

Congestion and noise due to high concentration, whether in town, natural parks, amusement parks or waterways, can be cause considerable stress on both the environment and the population.

4.Design and methods:

A design provides a framework for the collection and analysis of data, methods are methods to systematically and carefully collect and analyze data with the purpose of gaining information needed to answer research questions.

We chose the qualitative approach as method because the tourism industry has today become a driving force for development Economic and Social. It is in many countries an economic sector fundamental. It has certain impacts on the development of other sectors of activity such as; trade, energy, agriculture, communication technology, real estate, employment.

5.Results and discussion:

In Algeria, tourism investment has experienced considerable aggression in recent time. One hundred projects of realization and rehabilitation of hotels, Natural Park have just obtained the necessary authorizations for their launches.

This will bring the number of hotel establishments to the year 2014-2015 to 730 projects, there are features and facilitations important issues that require broad popularization. An assessment of the situation is required, which will make necessary adjustments. Overall, support devices to business creation have allowed the revival of tourist investment.

This development process initiated by public authorities and private operators will have a positive impact if she manages to mobilize specialists multidisciplinary (economists, sociologists, town planners, associations and other).

Touristic sector can take a considerable place in the economy of the region if only the efforts converged towards the general interest of this territory.

We cannot talk about coaching without quote the contribution of INTHT to the high level training of managers different institutions at the level local, regional and national. After independence, Algeria has invested in hard currency in the formation of executives abroad, executives who have believed in the future of their sector; many of them retired, others migrated to other sectors.

Resources Management human, today, is crucial and decisive for economic profitability. However, it is recommended entrust the structures of the tourism sector specialists in the field making promotions on the basis of skills and not according to affinities policies.

Among the constraints that today prevent the development of a real tourism industry in Algeria, we have:

- The quality / price ratio of services: It should be mentioned that in some host establishments (cafes, hotels, restaurants ...) there is a deterioration of services due to the lack of professionalism of hoteliers and the use of a hand - unskilled work.
- Algerian destinations do not have the infrastructure suitable for large tourist events, as well as the material and immaterial cultural heritage of Algeria remains little valued or may be unvaluated because unfortunately no comprehensive tourism engineering policy has been deployed to ensure accessibility and tourist attractiveness.
- Hospitality: The traditions of hospitality of Algeria should be an asset for the tourist product. We note that reception can also be a brake on the development of sector. Indeed, from his arrival in Algeria the tourist can be confronted with several acts of aggression.
- Regarding the means of transport that connect the ports and airports to the city center, the latter are not only insufficient but they are non-existent.
- The tourists are considered by the terrorist movements as targets with high symbolic and media potential and the cases in which the tourist activity has been permanently affected are numerous. In Algeria, Tamanrasset has recorded a loss of 75 to 80% of tourists in recent years, because the security aspect has aggravated the situation.

- Vocational training is not adapted to the needs of international tourism, because professional employees do not always receive continuous training career.
- The lack of investment, the absence of a tourist culture and an unattractive business environment.

  The constraints that prevent a real revival of tourism in Algeria, it is primarily a lack of interest in tourism, the lack of quality of training, a seasonal nature of tourism and damage to the natural and cultural heritage
  According to several tourism professionals, the Algerian embassies in the main issuing countries impose many conditions, are very late, do not answer calls, so it seems obvious that it does not favor the arrival of tourists.

- The lack of involvement of nationals: The Algerians themselves invest very little in tourism and then populations are less present in the sector; making that they are not beneficiaries as they should be. Despite the efforts of the authorities, the realities of the sector are rather deplorable and there have been no significant changes.(kouridjamel)

The different strategies adopted by the State to catch up with development touristic:

- It was not until 2001 that the Algerian state decided to relaunch the tourism. The period from 2001 to 2005 is characterized by a desire to launch the sector a through a new sectoral vision is a medium and long-term action planning. This vision is based on the development studies of twenty new ZETs across the country and a privatization program for state-owned enterprises.
- From 2005, the development of tourism activities is part of the five-year plan support for growth (2005-2009). It is planned for this period the realization of a program on: support for the development of 42 ZETs throughout the national territory as well as

the realization of new ZETs. Finally, the appropriations earmarked for the financing of projected program amounts to 3.2 billion DA.

- The emergence of a real tourist industry based on the valorisation of potentialities the country's natural and cultural heritage is based on realistic and quantifiable objectives and has appropriate institutional, organizational and financing instruments and various sources.
- As to the role of the government in the implementation of this new political, it is defined in the promotion of the tourist image of Algeria abroad, the attraction of investment, know-how, markets, and product integration national tourism in world trade channels

6.Conclusion:

Algeria has important natural assets and a rich and diversified cultural heritage, did not consider tourism as a national economic priority and no proactive development strategy was put in place to boost the country's economy. , notably by launching several major projects in the field.

7.References :

- Ministère de l'Aménagement du Territoire de l'Environnement, Schéma Directeur d'Aménagement Touristique et du Tourisme, SDAT2025, Livre 2 : Le plan stratégique : les cinq dynamique et les programmes d'actions touristiques prioritaires, janvier 2013.
- Harouat Fatima Zohra, comment promouvoir le tourisme en Algérie?, magister thesis, 2017.
- kouridjamel, le tourisme et le développement économique en Algérie, University of Blida.
- Mohamed Sofiane Idir, <valorisation du patrimoine, tourisme et développement territorial en Algérie : cas de régions de Béjaia en Kabylie et Djanet dans Tassili n'Ajjer, économie et finance, université de Grenoble, 2013.
- NadiMoufida ; MEZRIGUE Achour, THE IMPACT OF VISA FACILITIES ON TOURISM SECTORCase study for Algeria, Journal of Economics, Management and Commercial sciences, N° 7/2017.
- Philippe CALLOT, Management du tourisme au XXIe siècle : le temps du changement, 1, rue Léo Delibes – 37205 TOURS.
- Baromètre OMT du tourisme mondial, annexe statistique, volume 14, mai 2016.
- Cazes. G, Lanquar. R et Raynouard. Y, L'aménagement touristique , édition PUF , 2013.

المقومات الأساسية للإدارة المحلية في الجزائر بين الواقع والمأمول "عرض لنماذج للإدارة المحلية في الدول العربية"

The basic elements of local management in Algeria between reality and hope "a presentation of models of local administration in the Arab countries"

د. يونس قرواط[1]

D. younes guerrouat

جامعة المسيلة (الجزائر)؛ younes.guerrouat@univ-msila.dz ؛

تاريخ الاستلام: 2019/08/25 **تاريخ القبول**: 2019/10/01 **تاريخ النشر**: 2019/12/15

الملخص:

أصبحت الإدارة المحلية من مظاهر الدولة الحديثة الذي يتصل اتصالا وثيقا بتوزيع وظائفها الإدارية المتعددة والمتزايدة بين السلطات الإدارية المركزية وبين هيئات محلية تمارس عملها في نطاق جغرافي معين ضمن إقليم الدولة، وعلى الرغم من تبني أغلبية الدول إن لم نقل جميعها لنظام الإدارة المحلية، إلا أن كل دولة تتجه إلى أن يكون لها نظامها الإداري الخاص والذي ينسجم مع ظروفها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتي تمثل في مجموعها بيئة الإدارة المحلية، وبطبيعة الحال فإن نجاح الدول في ذلك مرهون بتحقيق ذلك الانسجام وبدونه ستكون النتائج وخيمة ليس على الدولة وجهازها الإداري فحسب وإنما تنعكس على المصلحة العامة للمجتمع.

كلمات مفتاحية: الإدارة المحلية، الجماعات المحلية، المركزية واللا مركزية الإداريةالحكم المحلي.

تصنيفاتJEL:H110، M190.

Abstract:

Localmanagement has become a manifestation of the modern State, which is closely related to the distribution of its multiple and increasing administrative functions between the central administrative authorities and local bodies operating within a certain geographical scope within the territory of the State, although the majority, if not all, of the state have adopted a system Local management, however, each country tends to have its own administrative system, which is in line with its political, social and economic circumstances, which collectively represent the local management environment. The State and its administrative apparatus are not only reflected in the general interest of society.

***Keywords**: Local management, local communities, central and administrative decentralization, local government.*

***JEL Classification Codes**:H110, M190.*

مقدمة

إن تبني نظام الإدارة المحلية الذي يمثل التطبيق العملي لفكرة اللامركزية الإدارية لا يعني بأي حال من الأحوال استبعاد أو هجر أسلوب المركزية الإدارية، لأنه يمثل في الواقع العمود الفقري لأية دولة، فهناك مصالح عامة قومية لا يفضل ترك إدارتها إلا إلى السلطات الإدارية المركزية، والدول التي تتبنى نظام الإدارة المحلية تسعى دائما إلى إيجاد معادلة تحقق من خلالها التوازن بين الاختصاصات التي تتولاها الإدارة المحلية وتلك التي ينبغي للسلطة الإدارية المركزية القيام بها.

تأخذ الدول وعلى اختلاف أشكالها السياسية بنظام الإدارة المحلية، حيث أصبح هذا النظام من مظاهر الدولة الحديثة الذي يتصل اتصالا وثيقا بتوزيع وظائفها الإدارية المتعددة والمتزايدة بين السلطات الإدارية المركزية وبين هيئات محلية تمارس عملها في نطاق جغرافي معين ضمن إقليم الدولة، وعلى الرغم من تبني أغلبية الدول إن لم نقل جميعها لنظام الإدارة المحلية، إلا أن كل دولة تتجه إلى أن يكون لها نظامها الإداري الخاص والذي ينسجم مع ظروفها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتي تمثل في مجموعها بيئة الإدارة المحلية، وبطبيعة الحال فإن نجاح الدول في ذلك مرهون بتحقيق ذلك الانسجام وبدونه ستكون النتائج وخيمة ليس على الدولة وجهازها الإداري فحسب وإنما تنعكس على المصلحة العامة للمجتمع.

وعليه يتبادر الى أذهاننا طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ماهي المقومات الأساسية لإنجاح الإدارة المحلية الجزائرية؟ وما مدى تطبيقها في الدول العربية؟

ومن الإشكالية الرئيسية السابقة تتفرع عدة تساؤلات فرعية وهي كما يلي:

- ماهي مبادئ الإدارة المحلية؟
- ما الفرق بين الإدارة المحلية والحكم المحلي؟
- ما هو الفرق بين الإدارة المحلية الجزائرية والإدارة المحلية للدول العربية؟

تستمدهذهالدراسةأهميتهامنتزامنهامعتوجهأجهزةالدولةنحوالاهتمامالمتزايدلتطويروتأهيلقطاع الإدارة المحلية؛بصفته عنصرافاعلافيالنسيج الاجتماعي والاقتصادي والبيئيلها؛ وباعتبار هذا النظام النواة الأساسية لتحقيق أهدافها،والجهودالتيتبذلهاالدولةللاندماجفيمجتمع يراعي شروط التنمية المستدامة.

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على نظام الإدارة المحلية
- التعرف على مدى قدرة الهيئات المحلية واضطلاعها بدورها في تحقيق التنمية محلية؛
- تسليط الضوء على واقع كل من ممارسات الإدارة المحلية والتحديات التي تواجههما، والوقوف على نماذج للإدارة المحلية في البلدان العربية.

أولا: مبادئ الإدارة المحلية (مقوماتها)

يكاد الفقه الإداري أن يجمع على وجود ثلاثة أركان (مقومات) رئيسية لنظام الإدارة المحلية أولها وجود مصالح محلية تتمتع بالشخصية المعنوية وتتميز عن المصالح الوطنية التي تهم جميع سكان الدولة، أما الركن الثاني فهو المجالس المنتخبة والمستقلة عن السلطة المركزية، ثم الركن الثالث وهو اشراف ورقابة السلطة المركزية، سنحاول من خلال هذا المطلب استعراض كل ركن من هذه الأركان بقليل من التفصيل.

1. وحدات محلية تتمتع بالشخصية المعنوية

يرتكز نظام الإدارة المحلية على أساس وجود وحدات إدارية مستقلة تتمتع بالشخصية الاعتبارية ضمن نطاق جغرافي معين في إقليم الدولة، على أن تكون هذه الوحدات ومن أمثلتها المحافظات والمدن مستقلة عن أشخاص منشئيها وممثليها، وتقوم هذه الوحدات الإدارية بالإشراف على المرافق المحلية الإقليمية بدلاً من الحكومة المركزية.

فنظام الإدارة المحلية يقوم على أساس الاعتراف بأن ثمة مصالح إقليمية من الأفضل أن يترك الإشراف عليها لمن يهمهم الأمر، حتى تتفرغ الحكومة المركزية للمصالح التي تهم الدولة كلها، فإذا كان من الضروري أن تهيمن الدولة هيمنة تامة على مرافق الأمن والقضاء والدفاع والمواصلات في أرجاء الإقليم، فإن هناك من المرافق المحلية كالصحة والتعليم وتوزيع الكهرباء والمياه والنظافة العامة والمنتزهات والمكتبات وغيرها ما يستحسن تركها لمن يستفيدون منها مباشرة، فهم أدرى بحاجاتهم إليها وأقدر على إشباعها.

وبناء على ذلك، فإن مرافق الدولة تنقسم إلى قسمين هما:[2]

- مرافق عامة قومية (وطنية): وهذه المرافق يشمل نشاطها كل إقليم الدولة ويعود نفعها على معظم أفراده، ولذلك فإن الدولة تؤثر إسناد إدارتها والإشراف عليها إلى سلطاتها المركزية، ضماناً لتوفير الخدمة بمستوى لائق، ولتحقيق استفادة الأفراد منها على نحو يتسم بالمساواة والعدالة.
- مرافق عامة محلية: وتتسم هذه المرافق بمحدودية نشاطها الذي يقتصر على جزء من إقليم الدولة ولا تخدم بالتالي سوى أهله، ومن ثم يفضل إسناد إدارتها ومباشرتها لمن يهمهم أمرها، ويعود عليهم نفعها مباشرة من الأفراد عن طريق الهيئات المحلية التي تمثلهم.

والمشرع عادة هو الذي يقرر ما إذا كان المرفق مرفقا وطنيا ومن ثم تتولى السلطة المركزية إدارته أم مرفقا محليا يتعلق باحتياجات الوحدة المحلية فتتولاه المجالس المحلية نفسها، أي أن المشرع هو الذي يحدد اختصاصات المجالس المحلية سواء أكان هذا التحديد حصريا أم بصورة عامة. كما تجدر الإشارة إلى أن تحديد المرافق الوطنية والمرافق المحلية هي مسألة نسبية تختلف من دولة إلى أخرى، فما يعد مرفقا قوميا في دولة نامية قد لا يعد كذلك في دولة متطورة، كما أنه وفي نفس الوقت قد تتغير النظرة إلى المرفق وتصنيفه مرفقا وطنيا أو محليا من فترة إلى أخرى، كما تجدر الإشارة إلى أهمية الاعتبارات السياسية في كثير من الأحيان في تحديد ما يعد مرفقا قوميا وما يعد مرفقا محليا، وبشكل عام يمكن القول بأن المرافق التي يستفيد منها كل مواطني الدولة وتتعلق بالصالح العام هي مرافق قومية في حين أن تلك التي تهم سكان إقليم بعينه هي مرافق محلية يترك أمر إدارتها والقيام عليها للمجالس المحلية.

وبرغم تباين تشريعات الدول المختلفة في تحديد ماهية المرافق العامة المحلية وتمييزها عن المرافق العامة القومية، إلا أن موقف هذه التشريعات لا يخرج عن اتجاهين رئيسيين هما:

- أسلوب التحديد الحصري لاختصاصات الإدارة المحلية : هذه الطريقة مطبقة في الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا والدول التي أخذت عنهما، حيث يتولى المشرع في هذه الدول تحديد اختصاصات المجالس المحلية على سبيل الحصر، وبالتالي لا يحق لها أن تمارس أي نشاط جديد إلا بتشريع مستقل، كما أن كل مجلس محلي لا يتمتع بذات الاختصاصات التي يتمتع بها غيره من المجالس المحلية الأخرى، وإنما يكون لكل مجلس من الاختصاصات بقدر ما سمحت به القوانين الخاصة، ويطلق الفقه الإداري على هذا الأسلوب في تحديد الاختصاصات بالأسلوب الإنجليزي.[3]

فإذا كانت هذه الطريقة تمتاز بالوضوح، إلاّ أنها تقيد حرية المجالس المحلية في القيام بإدارة كل المرافق والخدمات التي تهم المصالح المحلية للسكان المحليين.

- أسلوب التحديد العام لاختصاصات الإدارة المحلية: هذه الطريقة مطبقة في فرنسا ودول أوربا اللاتينية وغيرها من الدول التي أخذت عنها مثل مصر والعراق، حيث يتولى المشرع في هذه الدول تحديد اختصاصات المجالس المحلية في مجموعها طبقاً لقاعدة عامة، فبمقتضى هذه الطريقة يرخص المشرع للمجالس المحلية بالقيام بإنشاء وإدارة كافة المرافق العامة المحلية التي هي من نوع ما حدده المشرع، إلا ما استثني صراحة بنصوص خاصة لتستأثر بها الحكومة المركزية، بحيث لا يختلف هذا الأسلوب عن أسلوب التحديدي الحصري للاختصاصات من حيث الجهة المختصة في تحديديه، حيث يتولى المشرع أيضا تحديد اختصاصات الإدارة المحلية، غير أن الاختلاف يكمن في طبيعة هذا التحديد والذي يتسم بالعمومية.[4]

وهذه الطريقة تعني أن المرافق العامة التي لا تدخل في نطاق اختصاص الحكومة المركزية تكون من اختصاص المجالس المحلية، كما تمتاز هذه الطريقة بالمرونة -على خلاف الطريقة السابقة– لأنها تتيح للمجالس المحلية إمكانية التدخل باستمرار لإنشاء المرافق العامة المحلية التي تؤدي خدمات وتشبع حاجات السكان المحليين، كما تمتاز بتدعيم كيان المجالس المحلية واستقلالها، نظراً لما تمنحه للمجالس المحلية من حرية في مجال النشاط الإداري، ويطلق على هذا الأسلوب بالأسلوب الفرنسي نظرا لتطبيقه في فرنسا.

إن الطريقة الثانية التي تقوم على الأسلوب العام في تحديد اختصاصات المجالس المحلية أفضل من الطريقة الأولى التي تقوم على الأسلوب الحصري في تحديد هذه الاختصاصات، لأن الطريقة الأولى رغم وضوح اختصاصات المجالس المحلية، إلا أنها تقيد من حرية المجالس المحلية في ممارسة أعمالها، فقد تكون هناك مرافق عامة محلية لسكان الوحدة المحلية ولا تقوم المجالس المحلية بإدارتها وتنفيذها لكونها لا تدخل في نطاق الاختصاصات التي حددها القانون لهذه المجالس، وذلك على خلاف الحال بالنسبة للطريقة الثانية والتي يمكن للمجالس المحلية في ظلها أن تتدخل في أي وقت لإشباع رغبات السكان المحليين دون أن تتقيد بنصوص قانونية تحد من اختصاصها.[5]

ومما سبق يتضح أن الطريقتين السابقتين لم تعتمدا في تحديدهما للمصالح المحلية على معيار موضوعي، بل أقامتا ذلك على أساس تحكمي مع اختلاف في مقداره، ومرجع ذلك في الواقع هو صعوبة التمييز أساساً بين المرافق القومية والمرافق المحلية.

وإن اعتراف المشرع للوحدات المحلية بالشخصية المعنوية العامة يترتب عليه ما يلي:[6]

- **الاستقلال المالي**: للوحدة المحلية مواردها المالية التي تستطيع تكوينها ثم اختيار الأسلوب الذي يلائم استغلالها، كأن تضع موازنتها منفصلة عن موازنة الدولة، ولها حساباتها الخاصة المتميزة عن حسابات الدولة، ولها الحق في الاقتراض من البنوك التجارية أو أية جهة أخرى بقصد تمويل مشروعاتها، ويحق لها ترحيل فائض إيراداتها -إن وجدت- للسنة التالية من أجل تغطية احتياجاتها المستقبلية الطارئة أو تحسين وتوسيع الخدمات الخاصة.
- **الأهلية القانونية**: وهي قدرة الوحدة المحلية على اكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات، فلها أهلية التعاقد وقبول الهبات والوصايا والقيام بالتصرفات القانونية التي لا تتعارض مع أهدافها في إدارة شؤونها المحلية.
- **الحق في التقاضي**: ويتجسد في قيام موظفيها برفع الدعاوى باسمها بهدف استرداد حقوقها أو استفائها ممن يرفض أدائها اختيارا حتى وإن كانت الدولة نفسها أو أي شخص معنوي آخر، أو كانت دعاوى بغرض حماية قراراتها أو بغرض تنفيذ عقودها الإدارية.
- **الموطن المستقل**: الإطار الجغرافي الذي يحد الوحدة المحلية.
- **الممثل الشخصي للوحدة المحلية**: يعتبر المجلس المحلي الشخص الطبيعي الذي يمثل الوحدة المحلية ويدير شؤونها، ويرأس هذا المجلس رئيس يتحدث باسمه وينوب عنه بالتصرف حسب القانون.

- **ممارسة السلطة العامة والتمتع بامتيازاتها** : للمجالس المحلية الحق في إصدار قرارات إدارية ملزمة للأفراد، وحق التنفيذ المباشر، وسلطة فرض رسوم معينة، وحق نزع الملكية للمنفعة العامة، وحق إبرام العقود الإدارية.
- **اعتبار موظفو المجلس المحلي موظفين عامين** : رغم أنه قد تحكمهم أنظمة وظيفية خاصة بهم مختلفة عن تلك المطبقة على موظفي السلطة المركزية.

من استعراض النتائج السابقة التي تترتب على الاعتراف بالشخصية المعنوية للوحدات المحلية يتبين أن من أهم هذه النتائج الاعتراف لمجلس الوحدة المحلية بالحق في إشباع الحاجات التي تهم سكان تلك الوحدة المحلية، وهذا يعني ان هناك مصالح وحاجات معينة تهم سكان هذه الوحدة بينما هي لا تهم بقية سكان الدولة.

2. مجالس محلية منتخبة مستقلة عن السلطة المركزية:

لا يكفي لقيام نظام الإدارة المحلية وجود وحدات محلية تتمتع بالشخصية المعنوية فقط بل ينبغي فضلا عن ذلك أن تتولى إدارة هذه المصالح مجالس محلية منتخبة تتمتع باستقلالية تجاه السلطة المركزية بما يمكنها وفي حدود اختصاصاتها باتخاذ القرارات دون أن تكون خاضعة لتوجيهات الإدارة المركزية، إذا الاستقلال في هذا السياق يعني تمتع المجلس المحلي بالحرية في ممارسة اختصاصاته وفي إنشاء وإدارة المرافق المحلية والاشراف عليها داخل حدود الوحدة المحلية التي يمثلها، كما يجب توفر القدرة الذاتية ماليا وإداريا للقيام بالواجبات الموكلة إليه.

إذا كان الفقه الإداري قد أجمع على أن استقلال الهيئات المحلية (المجالس المحلية) يمثل ركنا مهما من أركان الإدارة المحلية[7]، إلا أنهم اختلفوا في الطريقة أو الوسيلة التي يتحقق فيها هذا الاستقلال فيما يتعلق بتشكيل هيئات الإدارة المحلية إلى اتجاهين، الاتجاه الأول المؤيد لتعيين أعضاء الهيئات المحلية، أما الاتجاه الثاني مؤيد للانتخابات.

أ. **تشكيل المجالس المحلية بأسلوب التعيين** : هو أسلوب مأخوذ به في السعودية وأغلب دول الخليج العربي [8] حيث يذهب أنصار هذا الاتجاه إلى أن استقلالية هيئات الإدارة المحلية لا تمنع من حيث المبدأ أن يكون للسلطة الإدارية المركزية دور في تعيين أعضاء هيئات الإدارة المحلية (المجالس المحلية) لأن هذا التعيين لا يعد إهدارا لمبدأ استقلالية الإدارة المحلية طالما توافرت لأعضاء المجالس المحلية ضمانات تكفل استقلاليته تجاه السلطة المركزية، ولعل أهم ضمانة يمكن أن يتمتع بها هؤلاء الأعضاء هو عدم قابليتهم للعزل من قبل السلطة المركزية، ومن الضمانات الأخرى والتي يمكن من خلالها تأكيد استقلالية المجالس المحلية هو اشتراط المشرع في تعيين هؤلاء الأعضاء توفر روابط حقيقية بينهم وبين تمثيل المصالح المحلية، سواء كانت هذه الروابط على أساس جغرافي (كأن يشترط أن يقيم الفرد المعين في الوحدة الإدارية مدة زمنية معينة)، أو على أساس مهني كان يمارس مهنة أو وظيفة معينة داخل الوحدة الإدارية المراد تعيينه فيها، أو على أساس مالي كأن يكون له بعض المصالح التجارية أو العقارية.

أصحاب هذا الأسلوب يركزون على أن الانتخاب ليس شرطا للاعتراف باستقلالية المجالس المحلية وأن المهم أن تكون هناك قدرة على اتخاذ القرارات من قبل المجلس المحلي على نحو مستقل ودون خضوع لأوامر السلطة المركزية وتعليماتها حتى لو كان أعضاء المجلس المحلي معينين وليسوا منتخبين من قبل سكان الوحدة المحلية [9]، ويستند أصحاب وجهة النظر هذه إلى القياس على أعضاء الهيئات اللامركزية المصلحية أو المرفقية (مثل رؤساء الجامعات ومدراء المؤسسات العامة المختلفة) وكذلك القياس على القضاة الذين وبالرغم من تعيينهم عن طريق السلطة المركزية إلا أنهم يتمتعون بنوع من الاستقلال في أداء أعمالهم.

ب. **تشكيل المجالس المحلية بأسلوب الانتخاب** : يذهب أنصار هذا الاتجاه إلى أن الانتخاب هو الوسيلة المثلى في اختيار أعضاء المجالس المحلية، وذلك على أساس أن نظام الإدارة المحلية يمثل تطبيقا عمليا لما بات يعرف بديمقراطية الإدارة،

فانتخاب أعضاء المجالس المحلية يجعلهم يرتبطون ارتباطا مباشرا بالمصالح المحلية، كما يضيف آخرون أن جوهر اللامركزية أن يعهد إلى فريق من الأفراد بإشباع بعض حاجاتهم بأنفسهم، فلا يكفي أن يعترف المشرع بوجود مصالح محلية متميزة وإنما يجب أن يتم الإشراف على هذه المصالح المحلية ممن يهمهم الأمر بأنفسهم [10]، ولما كان من المستحيل على جميع أبناء الإقليم أو البلدة أن يقوموا بهذه المهمة بأنفسهم مباشرة، فإنه من المتعين أن يقوم بذلك من ينتخبونه نيابة عنهم، فأصبح الانتخاب هو الطريقة الأساسية التي يتم عن طريقها تكوين المجالس المعبرة عن إرادة الشخص المعنوي العام الإقليمي.

ج. **تشكيل المجالس المحلية بالجمع بين الأسلوبين** :الإدارة المحلية في أي دولة لكي يكتب لها النجاح ينبغي أن تكون منبثقة من الواقع الذي تعيشه الدولة وما يرتبط بها من ظروف سياسية واجتماعية واقتصادية، حيث تفرض هذه الظروف نفسها بطريقة أو بأخرى في تحديد الوسيلة الملائمة في اختيار أعضاء المجالس المحلية.

الإشكالية التي تعتري الاتجاهين السابقين هي صفة الاطلاق، حيث أن كل اتجاه يعتقد من جانبه أن الوسيلة التي يؤيدها في اختيار أعضاء المجالس المحلية هي الوسيلة الوحيدة دون أن يضع في حسبانه طبيعة الظروف والعوامل في نجاح أي منهما، فالاختلاف بين الاتجاهين مرده الاختلاف في الزاوية التي ينظر من خلالها كل منهما إلى نظام الإدارة المحلية.

فالاتجاه المؤيد لتعيين أعضاء المجالس المحلية يقدم الاعتبارات الإدارية المتمثلة في حسن اختيار أعضاء المجالس المحلية، حيث يكفل أسلوب التعيين للحصول على الأعضاء الذين يتسمون بالكفاءة والجدارة على حساب الاعتبارات السياسية التي يرجحها أصحاب الاتجاه المؤيد للانتخاب، فبالنسبة لهم المشاركة الشعبية في إدارة المرافق العامة هي الأهم بصرف النظر عما تفرزه وسيلة الانتخاب من وجود أعضاء أكفاء من عدمه طالما عبروا عن إرادة سكان الوحدة الإدارية [11]، في حين نجد أن الإدارة المحلية من المفترض أن تقوم على أساس من التوازن بين متطلبات المشاركة الشعبية المتمثلة في الانتخاب ومتطلبات الكفاءة الإدارية والتي يؤمنها أسلوب التعيين.

من الأركان الأساسية لقيام نظام الإدارة المحلية هو تحقيق الاستقلال النسبي تجاه السلطة المركزية، ومن ثم فإم البحث عن وسائل تضمن هذا الاستقلال قد نجده في الانتخاب أو حتى في التعيين، ولذلك نجد أن أنصار الاتجاه المؤيد للانتخاب يرون في ذلك وسيلة لضمان استقلالية المجالس المحلية، ولذلك نجد من الفقهاء على الرغم من تأييده لإتباع الانتخاب في اختيار أعضاء المجالس المحلية باعتباره الطريقة الأساسية التي تكون من خلالها المجالس المحلية، إلا أنه من جانب آخر يعود ويعتبر أن مبدأ الانتخاب لا يعني أن يكون جميع الأعضاء الذين يتكون منهم المجلس المحلي منتخبين بل من الممكن قبول أعضاء معينين من السلطة المركزية شرط أن تكون الغلبة العددية للأعضاء المنتخبين.[12]

يمكن القول ان الانتخاب كأسلوب لتشكيل المجالس المحلية لا غنى عنه حتى يمكن الاعتراف باستقلالية هذه المجالس استقلالا حقيقيا وذلك بالنظر إلى طبيعة أعمال هذه المجالس.

3. خضوع الهيئات المحلية للرقابة

الاستقلال الذي تتمتع به الهيئات المحلية في إدارة الشؤون والمصالح المحلية لا يمكن أن يكون مطلقا، بل لابد من خضوع هذه الهيئات لنوع من الرقابة والتي تختلف من دولة إلى أخرى بحسب الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتعد في الوقت نفسه الرقابة ركنا أساسيا لقيام الإدارة المحلية، والرقابة على الهيئات الإدارية المحلية تتولاها جهات متعددة وبوسائل مختلفة، فقد تكون رقابة سياسية وقد تكون رقابة قضائية ويمكن أن تكون رقابة إدارية تتولاها السلطة الإدارية المركزية والتي أصطلح على تسميتها بالوصاية الإدارية، وفي الأخير الرقابة المالية.

أ. **الرقابة السياسية:** تتحقق الرقابة السياسية عندما تقوم سلطة سياسية بممارسة الرقابة على أعمال الإدارة، ومن ثم تعد الرقابة سياسية في الحالة سواء من حيث السلطة التي تتولاها أم من حيث الآثار المترتبة عليها، حيث تتخذ الرقابة السياسية صورا مختلفة، فقد تتمثل في الرقابة البرلمانية وقد تتمثل في الرقابة الشعبية.

- الرقابة البرلمانية: هي تلك التي تمارسها المجالس النيابية على السلطة التنفيذية إلى جانب وظيفتها الأساسية وهي التشريع[13]، وتستخدم السلطة التشريعية في رقابتها وسائل متعددة، كالسؤال والاستجواب فضلا عن لجان التحقيق والتي تهدف إلى تقصي الحقائق حول موضوع معين، وهذه اللجان يكون لها الحق في دعوة أعضاء الهيئات المحلية والاستماع إليهم، ووسيلة إعطاء حق لعدد معين من أعضاء البرلمان طرح موضوعها للمناقشة لاستيضاح سياسية وأداء مجلس الوزراء أو أحد الوزارات[14]، وقد تعطي بعض القوانين المنظمة للإدارة المحلية للسلطة التشريعية دور مهم وفعال في الرقابة على الهيئات المحلية قد تصل إلى حد حل الهيئات أو المجالس المحلية.

- الرقابة الشعبية: تمارس بواسطة الناخبين أنفسهم، وتتخذ هذه الرقابة صورا متعددة تظهر بداية في اختيار أعضاء المجالس المحلية بواسطة سكان الوحدة المحلية الذين لهم حق الانتخاب، وقد تتمثل بإعطاء الحق لسكان الوحدة المحلية في الرفض أو الموافقة على بعض قرارات الهيئات المحلية قبل أم توضع محل التنفيذ، وقد تمتد الرقابة الشعبية لهيئة الناخبين في إعطاء الحق في عزل الأعضاء إذا ما فقدوا ثقتهم بهم.[15]

ومن جانب آخر يمارس الرأي العام رقابته عن طريق الأحزاب السياسية وجماعات الضغط فضلا عن وسائل الإعلام المتنوعة والتي تلعب دورا مؤثرا سواء في تكوين الرأي العام أم في تحديد اتجاهاته، حيث شهدت وسائل الإعلام تطورا كبيرا في السنوات الأخيرة سواء كان من خلال ظهور القنوات الفضائية فضلا عن تقنيات الاتصال الحديثة كشبكة الانترنيت وما يقدمه من خدمات والتي ساهمت في تكوين رأي عام قوي لا يستهان به.

لا يمكن إغفال وسيلة مهمة من وسائل التعبير عن الرأي العام والتي تتمثل في التظاهرات السلمية والتي أصبحت اليوم من أنجع الوسائل في التأثير والضغط على الأنظمة الحاكمة خصوصا في الدول العربية.

ب. **الرقابة القضائية:** هي تلك الرقابة التي تباشرها السلطة القضائية ممثلة في محاكمها وعلى اختلاف أنواعها ودرجاتها والتي تستهدف أعمال الإدارة العامة وذلك تحقيقا لمبدأ المشروعية [16]، بحيث تهدف إلى تقويم عمل الإدارة العامة سواء كانت مركزية أم لامركزية (الإدارة المحلية) وإجبارها على احترام القانون ويتحقق ذلك من خلال إلغاء قرارات الإدارة العامة التي يشوبها عيب من عيوب القرار الإداري، كما تهدف إلى حماية حقوق وحريات الأفراد عن طريق إلغاء القرارات الإدارية الماسة بهذه الحقوق والحريات فضلا عن التعويض.

أهم ما يميز الرقابة القضائية أنها لا تمارس تلقائيا أي أن القضاء لا يستطيع التعرض لمشروعية تصرفات الإدارة إلا من خلال دعوى قضائية ترفع أمامه من كل ذي صلة، وتعتبر الرقابة القضائية وعلى الرغم من أهميتها إلا أنها ليست كافية وبالتالي تبقى الحاجة إلى أنواع أخرى من الرقابة يكمل بعضها البعض لكي يتحقق نوع من التوازن بين المصالح المتعارضة.

ت. **الرقابة الإدارية:** هي تلك الرقابة التي تمارسها السلطة الإدارية المركزية على هيئات الإدارة المحلية والتي اصطلح على تسميتها بالوصاية الإدارية، ويمكن تعريفها أنها تلك الرقابة التي تباشرها السلطة الإدارية المركزية وفي بعض الأحيان الهيئات المحلية وذلك في مواجهة الهيئات اللامركزية الإدارية سواء كانت إقليمية كالإدارة المحلية أم مرفقية كالمؤسسات العامة، حيث تنصب هذه الرقابة على أعمالها كالتصريح والتصديق والإلغاء والإيقاف والحلول في الحدود التي يرسمها المشرع بغرض تحقيق المصلحة العامة واحترام مبدأ المشروعية، وتمارس الرقابة الإدارية بأسلوبين:

- الرقابة الإدارية على الهيئات المحلية وأعضائها: تمارس الرقابة الإدارية على الهيئات المحلية إما على المجالس المحلية ذاتها أو تمارس على أعضاء الهيئات المحلية، بالنسبة للحالة الاولي فهي تمارس بوسيلتين:

- الإيقاف: هو أن ينص القانون في بعض الأحيان على تخويل جهة الرقابة الإدارية سلطة وقف المجلس الأعلى لمدة معينة ولأسباب محددة وذلك لتحقيق المصلحة العامة، ويتم عادة وقف المجالس المحلية عن العمل تمهيدا لحلها.
- حل المجالس المحلية: وهي من أكثر الوسائل شدة وخطورة ومساسا باستقلالية المجالس المحلية لذلك لا يجوز استخدامها كغيرها من وسائل الرقابة الإدارية إلا إذا نص عليها القانون.[17]

أما في الحالة الثانية وهي الرقابة الإدارية على الأعضاء فتتم عادة عندما يمنح المشرع السلطة الإدارية إمكانية تعيين بعضا من أعضاء المجالس المحلية، حيث من خلال هؤلاء الأعضاء المعينين تمارس السلطة الإدارية رقابتها على المجالس المحلية.

- الرقابة الإدارية على أعمال الهيئات المحلية : يمكن تحديد أهم الوسائل المتبعة في الرقابة الإدارية على أعمال الهيئات المحلية في النقاط التالية:

- التصريح أو الإذن السابق: يقصد به الإجراء الذي بمقتضاه تقرر السلطة الإدارية المركزية بأن مشروع القرار الذي تزمع الهيئات المحلية اتخاذه لا يخالف أية قاعدة قانونية ولا يمس المصلحة العامة.[18]
- التصديق: يقصد به إقرار السلطة الإدارية المركزية للأعمال الصادرة من الهيئات المحلية بحيث يمكن أن تكون في موضع التنفيذ على أساس أنه لا يخالف أية قاعدة قانونية ولا يمس المصلحة العامة [19]، حيث يكمن الاختلاف بين التصديق والتصريح من حيث وقت صدورهما، فالتصريح سابق لصدور القرار من الهيئات المحلية في حين يكون التصديق لاحقا بعد اتخاذ القرار من هذه الهيئات.
- الإلغاء: هو ذلك القرار الإداري الصادر من السلطة الإدارية المركزية (جهة الرقابة الإدارية) والذي يلغي بموجبه قرارا صادرا من الهيئات المحلية لأنه يخالف قاعدة قانونية أو يمس المصلحة العامة [20]، بحيث ثمت تشابه بين الإلغاء وعدم التصديق من حيث النتيجة التي ترتب عدم المصادقة وهي بمثابة الإلغاء الضمني للقرار.
- الإيقاف: تقوم فكرته على أساس صدور قرار إداري من الهيئات المحلية ويكون قابلا للتنفيذ، إلا أن السلطة الإدارية المركزية تستطيع -إذا خولها القانون ذلك- إيقاف تنفيذ هذا القرار لفترة معينة، ويتم ذلك عادة تمهيدا لإلغاء هذا القرار.
- الحلول: يقصد به كوسيلة من وسائل الرقابة الإدارية هو حلول السلطة الإدارية المركزية (جهة الرقابة الإدارية) محل الهيئات المحلية في اتخاذ القرارات التي تؤمن سير المصالح العامة لحساب وعلى مسؤولية الهيئات المحلية، ويستعمل عند امتناع الهيئات المحلية عن القيام بما لا تراه مناسبا من الأعمال -بحكم استقلالها- غير أن هذا الاستقلال يقابله ضرورة حتى لا يؤدي ذلك لتعريض المصالح العامة للخطر [21]، وبما أن هذه الوسيلة تعد من أقسى وسائل الرقابة الإدارية وأكثرها مساسا باستقلالية الهيئات المحلية فلابد لها من شروط لممارستها، أولها أن ينص القانون الخاص بالإدارة المحلية صراحة على ممارسة الحلول، وثانيا وجوب صدور إنذار من السلطة الإدارية المركزية للهيئات المحلية بضرورة عدم امتناعها عن القيام بممارسة اختصاصاتها.

قد تمارس الرقابة الإدارية من السلطة الإدارية في داخل التنظيم الإداري، وقد تمارس من خلال أجهزة مستقلة عن التنظيم ولكنها تقع في داخل النظام الإداري للدولة، أي تحت مسؤولية السلطة التنفيذية، وتتنوع وسائل الرقابة الإدارية نذكر منها التفتيش الإداري والتقارير الإدارية والشكاوى والتظلمات[22].

تلك أهم وسائل الرقابة الإدارية التي تمارسها السلطة الإدارية المركزية على الهيئات المحلية وعلى أعمالها، ويجب التذكير أن جميع هذه الوسائل لا يمكن ممارستها إلا إذا نص عليها المشرع، وذلك اعتبارا أن الرقابة الإدارية ذات طابع استثنائي، ومن جانب آخر فإن هذه الوسائل تمارس عادة من خلال القرارات الإدارية ومن ثم يمكن الطعن بها من قبل الهيئات المحلية إذا اعتقدت مخالفتها لمبدأ المشروعية.

ث. الرقابة المالية: بالرغم من الاستقلال المالي للهيئات المحلية إلا أن السلطات المركزية تمارس نوعا من الرقابة المالية على الهيئات المحلية من أجل حماية المصلحة العامة للدولة والمواطنين [23]، والرقابة المالية على المجالس المحلية لها مظاهر متعددة من أهمها الرقابة على موازنات الهيئات المحلية والتصديق عليها، الرقابة على حق الهيئات المحلية في الحصول على قروض والتصديق عليها، الرقابة على حق الهيئات المحلية في إدارة ممتلكاتها والتصرف فيها، التدخل في تحديد قيمة الضرائب المحلية وغيرها.

وتجدر الإشارة إلى أن مدى وحدة الرقابة المالية على الهيئات المحلية يتوقف عادة على مدى اكتفاء هذه الهيئات ماليا، فكلما كان لديها الاكتفاء المالي الذاتي كلما كانت الرقابة المالية عليها محدودة وكلما زادت كنتيجة لذلك استقلاليتها وعدم تبعيتها للحكومة المركزية.

ثالثا: نماذج للإدارة المحلية في الدول العربية

تتفق النظم المحلية العربية على أن الهدف منها هو تقديم الخدمات للمواطنين في مناطق إقامتهم المحلية وتحسين الخدمات القائمة وتقليل تكلفها المالية، وخلق علاقة وثيقة بين الحكومة المركزية والمناطق المحلية تساعد على تبادل المعلومات بين المركز والمنطقة المحلية كما تهدف النظم المحلية إلى شرح السياسة العامة للدولة وخلق التأييد الشعبي المحلي لها، ونقل متطلبات واحتياجات المواطن المحلي إلى الحكومات في المستويات الأعلى، وإلى تدريب القادة على إدارة شؤونهم المحلية، وتشجيع المشاركة الشعبية في التنمية المحلية.

ومما لاشك فيه أن النظم المحلية في الدول العربية قد تأثرت كغيرها من الدول النامية بمثيلاتها في الدول المتقدمة، خاصة النظام المحلي الفرنسي الذي لم يقتصر تأثيره على المستعمرات الفرنسية فقط، بل شمل أيضا دولا أخرى.

1. المستويات المحلية

تشترك النظم المحلية العربية في الاعتراف بالشخصية المعنوية للوحدات الإدارية المحلية التي تتكون منها هذه النظم، وتحصل هذه الوحدات الإدارية المحلية على الشخصية المعنوية والقانونية من خلال الدستور والقانون (مصر، الكويت، قطر، البحرين)، أو بمراسيم (دولة الإمارات العربية المتحدة)، أو بقرارات من مجلس الوزراء بناء على قانون كما هو الحال في قطر والأردن.

وتجدر الإشارة إلى أن تمتع المستويات المحلية بالشخصية المعنوية يقتضي بالضرورة تمتعها بالحق في مباشرة جميع التصرفات بالأعمال التي تمكن هذه المستويات من تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها، على أن يتم ذلك في حدود الدائرة التي يشترطها مبدأ التخصص، كذلك يجب أن يكون لها أهلية التعاقد والتقاضي وتحمل المسؤولية القانونية والتعاقدية، والتمتع بالاستقلال المالي، أي الانفراد بميزانية مستقلة.

ويتراوح عدد المستويات المحلية في البناء التنظيمي للإدارة المحلية في الدول العربية بين مستوى واحد وأربعة مستويات، ففي دول الأردن ولبنان وقطر والبحرين والسودان يوجد مستوى واحد للوحدات المحلية يتبع الحكومة المركزية مباشرة [24].

أما نظام المستويين المحليين فقد ساد في كل من السعودية واليمن وتونس والجزائر، في حين تتبنى المملكة المغربية نظام المستويات الثلاثة، كما كشفت الدراسة عن كلا من مصر وسوريا اللتان تتعدد فيهما المستويات الإدارية للوحدات المحلية ما بين 2 و4 مستويات.[25]

إذا كان من الممكن تفهم منطقية وجود مستوى واحد أو اثنين في بعض الدول بحكم عامل المساحة الجغرافية، فإن وجود أربعة مستويات في دول أخرى ليس له ما يبرره من الناحية الموضوعية، حيث أن ذلك يؤدي إلى تجزئة الاختصاصات والصلاحيات بين هذه المستويات، خاصة في ظل العلاقة بين هذه المستويات والحكومة المركزية من ناحية أو بينها وبين بعضها البعض من ناحية أخرى.

ومن اللافت للنظر أن هناك تقسيمات إدارية في معظم الدول العربية لا تمثل وحدات إدارية محلية لعدم توافر المقومات والعناصر التي سبق أن تم إيضاحها سابقا، فعلى سبيل المثال هناك دول عربية يوجد بها ما يسمى بالمحافظة مثل السعودية والأردن ولبنان والبحرين، إلا أن تلك المحافظات لم تمنح الشخصية المعنوية أو الاستقلال المالي أو الإداري ولا توجد فيها مجالس محلية منتخبة تمثل المواطنين، الأمر الذي ينفي عنها صفة وحدات الإدارة المحلية. كما يضاف إلى ما سبق أن وحدات الإدارة المحلية في داخل الدولة الواحدة متباينة من حيث المساحة والمقومات الاقتصادية والاجتماعية، ويتمثل ذلك في وجود وحدات محلية تتمتع بمقومات اقتصادية ووعاء ضريبي كبير، في حين لا تتوفر تلك المقومات في وحدات محلية أخرى، وهذا يساهم في إحداث عدم التوازن في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية على مستوى الدولة.

2. المجالس المحلية

إن من أهم عناصر ومقومات الإدارة المحلية هو وجود مجالس محلية تمثل المواطنين لإدارة مصالح محلية ضمن رقعة جغرافية محددة، وللوقوف على أسلوب تشكيل تلك المجالس وتمثيل المواطنين فيها ونظام العضوية والرئاسة فيها يمكن عرضها في النقاط التالية.

أ. **أنماط المجالس المحلية:** يسود في الدول العربية نمطان للمجالس المحلية، هما نظام المجلس المحلي الواحد ونظام المجلسين المحليين.

- نظام المجلس الواحد: إن هذا النظام يشير إلى وجود مجلس محلي واحد فقط تكون مسؤوليته القيام بالأعمال التقريرية (وضع السياسات العامة) والأعمال التنفيذية في آن واحد [26]، ويسود هذا النظام في كل من الأردن ولبنان والبحرين والسعودية وقطر والجزائر، وتميز هذا النظام بوجود عدد محدود من الأعضاء يتيح القدرة على مناقشة جدول الأعمال واتخاذ قرارات تنفيذية، ويساعد في تنفيذ السياسات العامة، ويفترض هذا النظام ضرورة التحديد الواضح والدقيق لاختصاصات المجالس المحلية واختصاصات الحكومة المركزية بحيث لا يحدث أي تداخل أو صراع حيال ذلك، مما يسمح بتنظيم العلاقات بين الوزارات المركزية والمحليات، ويقضي على ظاهرة ازدواج الولاء الوظيفي للعاملين في المحليات.
- نظام المجلسين المحليين: إن الدول التي تتبنى هذا النظام تلجأ إلى إنشاء مجلسين الأول هو مجلس تقريري منتخب بشكل مباشر من قبل المواطنين، ويرتبط به اختصاصات تقريرية مثل وضع السياسات العامة المحلية، وتحديد أولويات العمل ومراقبة تطبيق القوانين والأنظمة النافذة، ومجلس محلي آخر (تنفيذي) يرتبط به مسؤولية تنفيذ المشروعات والخدمات المحلية واعداد الخطط والاشراف على المكاتب التنفيذية للمستويات المحلية الأدنى [27]، ومن الدول التي تسير على هذا النظام مصر وسوريا والسودان واليمن وتونس والمغرب، ومما هو جدير بالذكر أن معظم المجالس المحلية التنفيذية في الدول التي تسير على هذا النظام يتم تعيين رؤسائها وأعضائها من قبل الحكومة المركزية، ويؤخذ على هذا النمط هيمنة المجلس التنفيذي

ومحدودية حركة وحرية المجلس الشعبي التقريري، ومما يزيد الأمر سوءا أن الحكومة المركزية تتدخل في اختيار المجلس الشعبي التقريري عن طريق الحكام الإداريين أو عن طريق الحكومة المركزية نفسها في العاصمة.

ب. **أساليب تشكيل المجالس:** هناك اختلاف بين الدول العربية في أسلوب تشكيل المجالس المحلية، حيث تتبنى بعض الدول العربية نظام الانتخاب المباشر في تشكيل مجالسها المحلية مثل الجزائر ومصر ولبنان وقطر والبحرين واليمن، في حين أن هناك دولا أخرى تأخذ بأسلوب التعيين مثل السعودية، كما أن هناك دولا تتبنى أسلوب الجمع بين الانتخاب والتعيين، وسوف نحاول تلخيص أساليب تشكيل المجالس المحلية في بعض الدول العربية في الجدول التالي:

الجدول رقم (1): أساليب تشكيل المجالس المحلية في بعض الدول العربية

الدولة	أسلوب تشكيل المجالس المحلية		
	الانتخاب	التعيين	الجمع بين الانتخاب والتعيين
الأردن			√
سوريا			√
لبنان	√		
السودان	√		
مصر	√		
البحرين	√		
السعودية		√	√
قطر	√		
اليمن	√		
تونس	√	√	
الكويت			√
عمان		√	

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، **الإدارة المحلية والبلديات في الوطن العربي**، المؤتمر العربي الخامس، الشارقة، الإمارات، مارس 2007، ص76.

في لبنان يتم تشكيل المجالس البلدية عن طريق الانتحاب المباشر، في حين يتم الجمع بين اسلوبي الانتخاب والتعيين في العاصمة بيروت، وتتراوح مدة عضوية المجالس المحلية في الدول العربية بين سنتين وست سنوات.

ت. **أساليب اختيار رؤساء المجالس المحلية:** هناك تباين في أسلوب اختيار رؤساء المجالس المحلية، ففي دول مثل الجزائر ومصر والسودان والبحرين وتونس والمغرب وقطر ولبنان (بلدية بيروت)، يتم اختيار رئيس المجلس المحلي بالانتخاب من بين أعضاء المجلس، في حين يتم تعيين رؤساء المجالس المحلية في كل من الأردن وسوريا واليمن والسعودية عن طريق الحكومة المركزية، أما لبنان (باستثناء بلدية بيروت) يتم انتخاب رئيس المجلس المحلي بالانتخاب العام المباشر، ونلخص عملية اختيار رؤساء المجالس المحلية في الجدول التالي:

الجدول رقم (2): أساليب اختيار رؤساء المجالس المحلية في بعض الدول العربية

الدولة	أسلوب تشكيل المجالس المحلية		
	الانتخاب من بين أعضاء المجلس المحلي	التعيين	الجمع بين الانتخاب والتعيين
الأردن		√	
سوريا		√	
لبنان	√		يتم انتخاب رؤساء البلديات بالانتخاب العام المباشر عدا بلدية بيروت
السودان	√		
مصر	√		
البحرين	√		
السعودية		√	
قطر	√		
اليمن	√		
تونس	√		
المغرب	√		

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، **الإدارة المحلية والبلديات في الوطن العربي**، المؤتمر العربي الخامس، الشارقة، الإمارات، مارس 2007، ص78.

ث. أساليب اختيار رؤساء المجالس التنفيذية: تلجأ معظم الدول العربية إلى اتباع أسلوب تعيين رؤساء المجالس التنفيذية للوحدات المحلية، فباستثناء لبنان التي يتم اختيار رئيس المجلس التنفيذي في وحداتها المحلية (البلديات) بالانتخاب المباشر، نجد أن باقي الدول تلجأ إلى تعيين رؤساء المجالس التنفيذية لوحداتها المحلية من قبل الحكومة المركزية [28]، ففي دول المغرب العربي نجد أن رؤساء المجالس التنفيذية على مستوى الجهات والأقاليم يتم تعيينهم من قبل الحكومة المركزية، أما على مستوى البلدية فإن رئيس البلدية ينتخب من بين أعضاء المجلس، ليتولى الدور التنفيذي فيها باستثناء تونس.

3. الاختصاصات المحلية

أخذت بعض النظم المحلية العربية بالأسلوب الحصري (الانجليزي) في تحديد الاختصاصات المحلية مثل دول الخليج العربي، في حين أخذت نظم أخرى بالأسلوب العام (الفرنسي).

ويلاحظ على اختصاصات الوحدات المحلية في دول الخليج بصفة خاصة أن صغر مساحة بعض هذه الدول، ووجود مستوى واحد بها أديا إلى التداخل بين اختصاصات المستويات المحلية واختصاصات الوزارات، ومن حيث طبيعة الاختصاصات المحلية فإنها تتسم في كل من قطر والكويت بالصبغة الاستشارية والإدارية وذلك بخلاف البلديات في دولة الامارات التي تنحصر مهمتها في مجرد إبداء المشورة أو القيام بتقديم ما لديها من مقترحات وتوصيات، كما تتميز اختصاصات البلدية في كل من قطر والكويت بامتدادها إلى الشؤون المالية إلى جانب الشؤون البلدية، ومن حيث نطاق الاختصاصات فإن النظم المحلية العربية تختلف فيما بينها.[29]

يجاري النظام المحلي في لبنان نظيره في فرنسا، حيث يتولى المجلس البلدي كل عمل بطابع أو منفعة عامة في النطاق البلدي كما نص على بعض الاختصاصات على سبيل المثال وليس الحصر، أما النظام المحلي المصري فقد جمع بين الأسلوبين، حيث نص القانون على الاختصاصات المحلية بصفة عامة ثم ترك اللائحة التنفيذية لحصر هذه الاختصاصات، وتتبع نظم الإدارة المحلية في دول المغرب العربي الأسلوب الفرنسي في تحديد الاختصاصات، حيث تمارس مجالس البلدية معظم الاختصاصات ذات الطابع المحلي.

ويلاحظ أن معظم الاختصاصات الممنوحة للمجالس المحلية تنحصر في الرقابة أو الإشراف على بعض الخدمات التي ليس لها وجود أصلا من الناحية العملية، كما تلجأ الحكومات المركزية في معظم الدول العربية إلى تقليص اختصاصات الوحدات المحلية فيها من خلال انشاء هيئات عامة قومية تمارس بعض الاختصاصات الممنوحة أصلا لتلك الوحدات المحلية.

4. التمويل المحلي وعلاقة الحكومة المركزية بالوحدات المحلية

توجد نماذج متباينة من أساليب التمويل المحلي للمحليات في الدول العربية، فنموذج دول الخليج يشير إلى أن الوحدات المحلية تعتمد بصورة شبه كاملة على الحكومة المركزية، ففي السعودية مثلا لا توجد موارد مالية ذاتية للمناطق والبلديات، كما أن البلديات في دول قطر تعتمد بصورة كاملة على الحكومة المركزية، إضافة إلى كون الحكومة تقدم الخدمات المحلية بالمجان، وأن موازنة المجلس البلدي المركزي هي جزء من الموازنة العامة للدولة، كما تبين أيضا أن المحليات في البحرين لها اعتمادات مخصصة في الميزانية العامة للدولة.

أما الوحدات المحلية في الدول العربية الأخرى فتمثل نموذجا آخر يمكن تلمس ملامح التمويل المحلي فيه على الوجه الآتي:[30]

- محدودية مصادر التمويل المحلي، حيث لا تتمكن الوحدات المحلية من زيادة الضرائب المحلية دون موافقة الحكومة المركزية، إضافة إلى ذلك فإنها لا تتمكن من زيادة بعض الضرائب المفروضة على الممتلكات كالمباني والأراضي والتي تعتبر في بعض الدول ضرائب محلية وذلك لتخوفها من اثقال كاهل أكثرية السكان المحليين.
- لا تتمكن الوحدات المحلية من عقد القروض بسهولة لأن عقد مثل هذه القروض يتطلب موافقة الحكومة المركزية.
- يصعب على الوحدات المحلية الاحتفاظ ببعض المال كاحتياطي لغرض الاستفادة منه في المستقبل أو في أوقات الأزمات، لأن قوانين الإدارة المحلية لا تسمح بتراكم وتدوير المتبقي من المال للسنة القادمة.
- تعتمد الوحدات المحلية اعتمادا أساسيا على المنح والمساعدات والإعانات التي تقدمها الحكومة المركزية لها، وهذه المنح تكون مدخلا لحق الحكومة المركزية في أن تمارس رقابة شديدة على السلطات المحلية.

أما فيما يخص العلاقة بين الحكومة المركزية والوحدات المحلية والرقابة على المحليات تختلف من دولة لأخرى تبعا لاختلاف أنظمتها السياسية وأحوالها وظروفها الاجتماعية والاقتصادية، وفي هذا الإطار نجد أن الدول العربية قد تبنت كلا من النظامين الفرنسي والبريطاني مع درجة أقل من الاستقلالية وحرية العمل بما يتفق مع الظروف المحلية.

خاتمة:

من خلال ما سبق تم تناول موضوع الادارة المحلية ومختلف أبعادها ومقوماتها بما أنها تمثل تطبيقا عمليا لفكرة اللامركزية الإدارية وبها تترسخ التجربة الديمقراطية على المستوى المحلي، حيث تعتبر الإدارة المحلية الحلقة الوسيطة التي تربط بين الحكومة المركزية والمواطن، فهي تساهم من خلال المهام التي تقوم بها والصلاحيات المخولة لها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، والتي تعد مصطلح وليد النشأة نتيجة لربط قضايا التنمية المحلية ببعديها الاقتصادي والاجتماعي بالبيئة، وتكمن أهمية الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال توسيع فرص المشاركة في وضع الخطط والكشف عن متطلبات المجتمع المحلي وممارسة الحكم الراشد، إضافة إلى إدارة الموارد المحلية وترشيدها في ظل ممارسة نشاط اقتصادي محلي يحترم قدرات البيئة، وتوفير المتطلبات الضرورية لأفراد المجتمع وحماية البيئة.

كما تعد تنمية الموارد البشرية إحدى الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الشاملة واستدامتها، لدورها المحوري في صقل المهارات وتحريك القدرات، وتنمية الكفاءات البشرية في جوانبها العلمية والمهنية والتقنية، اللازمة لتلبية متطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل.

<u>النتائج والتوصيات</u>

حلإشكاليةالتمويلوالذييعتبرالشرطالأساسيلنجاحالبلدياتفيأداءأدوارها،وذلك منخلال الحرصعلىتثمينالمواردالماليةالمحليةللبلدية،والتقليلمنمنحالإعاناتالماليةلهامن طرفالدولةللقضاءعلى روحالاتكالوالتخاذل؛

صياغة الخطط الاستراتيجية وبرامج تنفيذية لمشروع التنمية المحلية في إطار التنمية المستدامة؛

تحسينمستوىالإداريينعلىمستوىالجماعاتالمحليةورفعمهاراتهموكفاءاتهم،عنطريق تنظيمفترات تربصوالتكوينالمستمر،ومنحالأولويةفيالتوظيفلذوي الكفاءات،فالتنمية المحلية تسعىلأنتكونتطبيقا لاقتصادأكثرإنسانيةواستثمارابشريافيالجماعاتالمحليةبخصوصيتهاوتراثها المحلي،معالإلمامبمشروعيةذلك وكذلكفهممسألةالوقتوتنميةالمشاريعالمشتركةالتيتسعىإلى تطويرشروطحياةالأشخاص؛

تطويرإدارةشفافةتعملجنباإلىجنبمعالمواطنين،وقادرةعلىتسييرالتنمية المحلية المستدامة،رغم التعقيدات التيتواجهامعتحكمحقيقيفيالتقنياتالعصريةلتسييرالجماعاتالمحلية.

ترشيدالنفقاتالعمومية بالموازاةمعترتيبأولوياتهاوفقماتقتضيهمتطلباتالتنمية المحلية؛

وضع استراتيجية واسعة من أجل ضمان تطوير كفاءات الموظفين وضمان تأهيلهم، خاصة وأن التقنيات الجديدة تتطلب تطوير كفاءات قادرة على مواجهة تحديات الإدارة الحديثة؛

قائمة المراجع:

2محمد علي الخلايلة، مرجع سابق، ص 46.
3سليمان الطماوي، مرجع سابق، ص ص84، 85.
4 سامي حسن نجم الحمداني، مرجع سابق، ص ص119، 122.
5محمد علي الخلايلة، مرجع سابق، ص ص47، 51.
6 أيمن عودة المعاني، مرجع سابق ، ص ص47، 49.
7جورج فوديل وبيار دلفولفيه، **القانون الإداري**، الجزء الثاني، ترجمة منصور القاضي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2008، ص302.
8محمد علي الخلايلة، مرجع سابق، ص65.
9المرجع نفسه، ص52.
10سليمان الطماوي، مرجع سابق، ص86.
11 سامي حسن نجم الحمداني، مرجع سابق، ص ص132، 134.

12سليمان الطماوي، مرجع سابق، ص86.
13سامي جمال الدين، **الرقابة على أعمال الإدارة**، منشأة المعارف، الاسكندرية،2002، ص276.
14 سامي حسن نجم الحمداني، مرجع سابق، ص ص145، 147.
15 أيمن عودة المعاني، مرجع سابق، ص ص174، 175.
16المرجع نفسه، ص ص173، 174.
17 حمدي سليمان القبيلات، مرجع سابق، ص67.
18سليمان الطماوي، مرجع سابق، ص90.
19أيمن عودة المعاني، مرجع سابق، ص177.
20 سامي حسن نجم الحمداني، مرجع سابق، ص165.
21 أيمن عودة المعاني، مرجع سابق، ص178.
22 محمد عبد الحميد أبو زيد، **الإدارة المحلية**، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، القاهرة،1999، ص252.
23محمد علي الخلايلة، مرجع سابق، ص117.
24باستثناء السودان حيث تكون الوحدات المحلية فيه تابعة للولايات باعتبارها دولة اتحادية.
25 المنظمة العربية للتنمية الإدارية، **الإدارة المحلية والبلديات في الوطن العربي**،المؤتمر العربي الخامس، الشارقة، الإمارات، مارس 2007، ص71،72.
26 حسين عبد القادر، مرجع سابق، ص54.
27 المنظمة العربية للتنمية الإدارية، **الإدارة المحلية والبلديات في الوطن العربي**، مرجع سابق، ص75.
28 حسين عبد القادر، مرجع سابق، ص56.
29 المنظمة العربية للتنمية الإدارية، **الإدارة المحلية والبلديات في الوطن العربي**، مرجع سابق، ص79.
30 المنظمة العربية للتنمية الإدارية، **الإدارة المحلية والبلديات في الوطن العربي**، مرجع سابق، ص81.

التنسيق بين السياستين النقدية والمالية للحد من التضخم

ـ إشارة لحالة الاقتصاد الجزائري –

Electronic payment methods and their role in modernizing the Algerian banking system

أ.زلاقي حنان[1]، د. قدوري نور الدين [2]

Hanane zellagui [1], Nourdinne khadori [2]

جامعة المسيلة (الجزائر)؛ مخبر الانتماء؛ hananezellagui@gmail.com؛

جامعة المسيلة (الجزائر)؛ مخبر الانتماء؛ nor.khadori.28@hotmail.com

تاريخ الاستلام: 2019/09/17 **تاريخ القبول:** 2019/11/04 **تاريخ النشر:** 2019/12/15

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى بيان أهمية قضية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في البلدان المتقدمة و النامية على حد السواء ، خاصة في ظل ارتفاع مستوى التضخم وعجز الميزانية العامة و نسبة الدين العام و كذا ارتفاع معدل البطالة كنتيجة لتعارض السياستين في الكثير من هذه الدول، ولعل ما أفرزته الأزمة المالية العالمية الراهنة من تهديدات للنظام الرأسمالي، أمر من شأنه رد الاعتبار لمسألة التنسيق بين السياستين المالية والنقدية، وبالتالي تحسين المؤشرات الاقتصادية السابقة الذكر من خلال ترتيبات مؤسسية تأخذ في الحسبان ضرورة توفر المزيد من التوافق و التنسيق وعدم التعارض بين السلطتين المالية والنقدية

كلمات مفتاحية: السياسة النقدية، السياسة المالية، التنسيق، التضخم.

تصنيفات JEL : E52، F13، O23

Summary

This paper aims to demonstrate the importance of the issue of coordination between fiscal and monetary policies in developed and developing countries alike, especially in light of the high level of inflation and the deficit of the public budget and public debt ratio, as well as the high rate of unemployment as a result opposes the two policies in many of these countries, perhaps what is excreted by the current global financial crisis of threats to the capitalist system would order restitution to the issue of coordination between fiscal and monetary policies , and thus improve the aforementioned economic indicators through institutional arrangement that take into account more compatibility and coordination and avoid conflicts between fiscal and monetary authoritie

***Keywords**: monetary Policy. Financial Policy. formatting. Inflation.*
***JEL Classification Codes**: E52, F13,O23.*

[1] أ. زلاقي حنان : hananezellagui@gmail.com

مقدمة:

تعد السياستين النقدية والمالية أكثر السياسات تأثيرا على المتغيرات الاقتصادية الكلية، حيث أن مجال تأثير السياسة النقدية هو سوق النقد وأدواتها الرئيسية تتمثل في سعر إعادة الخصم، أما فيما يخص السياسة المالية فمجال تأثيرها هو سوق الإنتاج ، وباعتبار أن السياستين النقدية والمالية يمثلان العناصر الأساسية للسياسة الاقتصادية للدولة، ويرتبط بعضها ببعض ارتباطا وثيقا مما يستلزم وجود توافق بين الإجراءات والتدابير المتخذة من طرف السلطتين النقدية والمالية، بشكل يضمن عدم التعارض في أهداف كل منهما من اجل سهولة تحقيق الأهداف المرجوة ومعالجة الاختلالات ومن ثمة تحقيق التنمية الاقتصادية .

1. الإشكالية:

استخدمت الجزائر خلال الفترة محل الدراسة 2004-2017 مختلف أدوات السياسة الاقتصادية بما فيها السياستين النقدية والمالية، واختلفت هذه السياسات باختلاف الأوضاع الاقتصادية السائدة لكل مرحلة من المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري , و نظرا لوجود الاختلالات الاقتصادية آنذاك , يمكننا من طرح الإشكالية التالية :

ما اثر مساهمة التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في معالجة التضخم في الجزائر خلال الفترة(2004-2017) ؟

يقودنا التساؤل السابق إلى طرح أسئلة فرعية تندرج تحت الإشكالية الرئيسية وتتمثل في:

- كيف تؤثر كل من السياستين النقدية والمالية على التوازن الاقتصادي ؟
- ما واقع التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في الجزائر؟
- ما هي الآليات التي تطبقها كل من السياستين في الاقتصاد الجزائري للقضاء على التضخم ؟

2. الفرضيات:

بغرض تقديم إجابات أولية على التساؤلات السابقة، ارتأينا اقتراح الفرضيات التي سنختبر مدى صدق محتواها في بحثنا هذا، والتي هي على النحو الأتي :

- الفرضية الأولى: تهدف السياسات النقدية والمالية إلى الحفاظ على التوازن للاقتصاد عن طريق التأثير على عوامل العرض والطلب، كما تؤثر عن طريق أدواتها على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية المكونة للنشاط الاقتصادي.
- الفرضية الثانية: لم يكن هناك تنسيق بين السياستين النقدية والمالية في الجزائر إلا بعد صدور قانون النقد والقرض 90-10 واكتمل بظهور الأمر03-11، إذ كان له الفضل في ضبط بعض التوازنات الكلية.
- الفرضية الثالثة: تتعدد مظاهر الاختلالات الاقتصادية كالتضخم والبطالة, والتي تستدعي السعي بكل أدوات السياسة الاقتصادية خاصة النقدية والمالية ودعمهما بالدرجة الأولى لعلاج هذه الاختلالات وتفادي الآثار السلبية لتحقيق التنمية الاقتصادية.

3. أهمية البحث

يستمد هذا البحث أهميته من العناصر التالية:

- إدراك مكانة السياسات النقدية والمالية وأهميتها في مختلف البلدان لتصحيح أوضاعها الاقتصادية.
- المكانة التي تحتلها أهمية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في إطار السياسة الاقتصادية لمعالجة الأزمات الاقتصادية.

– تحديد الأهداف والأدوات المناسبة التي تنسجم مع الأوضاع الاقتصادية السائدة وبما يساهم في تطوير الاقتصاد الوطني.

المحور الأول : الإطار المفاهيمي للسياستين النقدية والمالية .

تعتبر السياستين النقدية والمالية من أهم السياسات الاقتصادية التي تحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، رغم الاختلاف في طبيعة وأهمية كل منهما في الدول المتقدمة والمتخلفة.

أولا : مفهوم السياسة النقدية

ظهرت النقود في النشاط الاقتصادي بعد الصعوبات التي واجهتها البشرية من جراء استخدامها لنظام المقايضة، ونظرا لتزايد أهميتها في المجال الاقتصادي حيث أصبحت تشكل حجر الأساس لأي نظام اقتصادي قائم .

1- تعريف السياسية النقدية

حظيت السياسة النقدية باهتمام واسع وكبير في الفكر الاقتصادي لذا تعددت وتنوعت التعاريف أهمها:

- يرى الاقتصادي George leland Bach السياسة النقدية تمثل ما تقوم به الحكومة من عمل يؤثر بصورة فعالة في حجم وتركيب الموجودات السائلة التي يحتفظ بها القطاع غير المصرفي ، والتي تستخدم لمراقبة عرض النقود من البنك المركزي، كأداة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية[1].

- يرى الاقتصادي جون مينارد كينز السياسة النقدية تعني مراقبة التغيرات في عرض النقد التي تؤثر على النشاط الاقتصادي من خلال الأثر على سعر الفائدة في السوق النقدي[2].

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف السياسة النقدية بأنها:جزء مهم من السياسة الاقتصادية التي تتخذ من العرض النقدي ارتكازا للتأثير على حالة الاقتصاد باستعمال مجموعة الوسائل التي يتبناها البنك المركزي من أجل تحقيق الأهداف التي تحددها لها القانون[3]، والتي بدورها تتكون من هيكلين اثنين هما:[4]

- المؤسسات المشرفة على الحياة النقدية والمصرفية في البلاد .
- تنظيمات المكلفة بمراقبة النشاط الائتماني .

2- أهداف السياسة النقدية

تسعى السلطات النقدية من خلال السياسة النقدية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، حيث نميز بين نوعين من الأهداف:

2-1- الأهداف النهائية: تستهدف السياسة النقدية تحقيق جملة من الأهداف والمتمثلة في:

ا- استقرار مستوى الأسعار:

تسعى السلطات النقدية لتحقيقه من خلال إدارة عرض النقود، بحيث تزداد الكتلة النقدية بنسب مماثلة لزيادة حجم الإنتاج الحقيقي من السلع والخدمات، فيتوازن الادخار والاستثمار المرغوبين، ويتحقق مستوى الاستخدام الكامل[5].

ب-تحقيق النمو الاقتصادي:

تؤثر النقود في معدل النمو الاقتصادي واتجاهه ، إذ تستطيع الحكومة استخدامها كأداة من أدوات السياسة النقدية للتأثير في المستوى العام للأسعار، ولتحقيق التوظف الكامل لعناصر الإنتاج[6]، ويمكن للسياسة النقدية التأثير على عامل مهم يتمثل في الاستثمار من خلال تحقيق سعر فائدة حقيقي منخفض إلى حد ما[7].

ج-تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات:

يعرف ميزان المدفوعات بأنه سجل يسجل قيمة الحقوق والديون بين بلد معين والعالم الخارجي، نتيجة لمبادلاته ومعاملاته خلال فترة معينة عادة ما تكون سنة، فقد يتحقق فائض أو عجز [8]، حيث تسعى كل الدول إلى جعل هذا الميزان لصالحها باستخدام وسائل عديدة منها تشجيع الصادرات وتقييد الواردات[9].

د-تحقيق العمالة الكاملة:

يتمثل في قيام السلطات النقدية على تثبيت النشاط الاقتصادي على أعلى مستوى ممكن من التوظيف للموارد الطبيعية والبشرية وزيادة حجم الطلب الكلي لتشغيل الموارد الاقتصادية المعطلة[10].

نلاحظ من خلال الشكل(01) أنه كلما اقتربنا من المركز كلما كانت الوضعية أحسن غير أن المشكلة تكمن في التعارض بين الأهداف، حيث أن الاقتراب من أحد الأهداف قد يصاحب الابتعاد عن الهدف الآخر، مما يتطلب من صناع السياسة النقدية مراعاة الأبعاد المختلفة للهدف المطلوب تحقيقه.

الشكل رقم (01): المربع السحري للسياسة النقدية

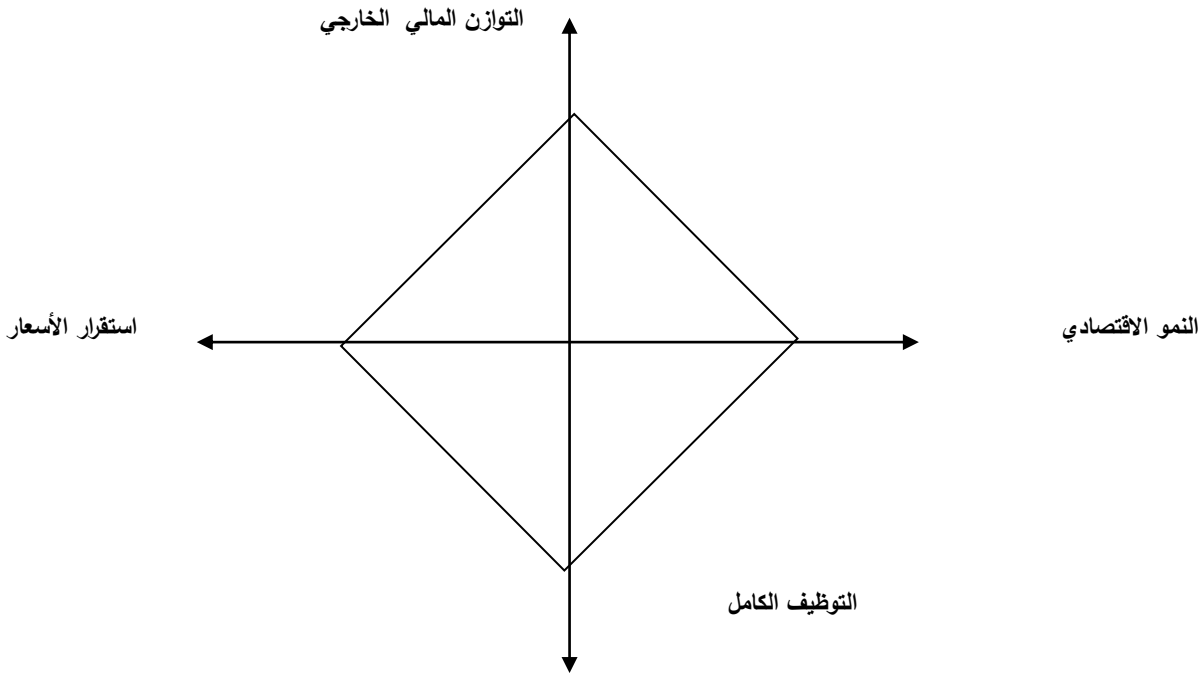

المصدر: عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ط 3، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص 34.

الشكل رقم (02): الإستراتيجية المتبعة لتحقيق أهداف السياسة النقدية

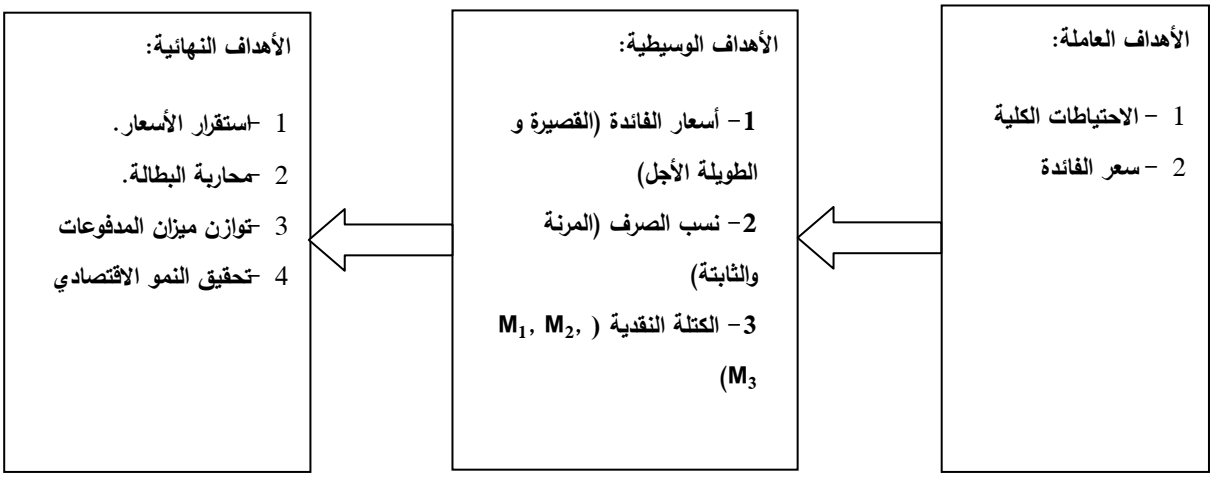

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على محتوى أهداف السياسة النقدية النهائية والوسيطية.

3- أدوات السياسة النقدية

تمتلك السياسة النقدية مجموعة من الأدوات تستطيع من خلالها تحقيق الأهداف السابقة نذكر منها:

الجدول رقم (01):يمثل الأدوات الكمية للسياسة النقدية

سياسة البنك المركزي	السياسة النقدية التوسعية	السياسة النقدية الانكماشية
ا-نسبة الاحتياطي القانوني	تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني لأن ذلك يتيح للبنوك احتياطات إضافية ويحفزها على التوسع في منح قروض جديدة تزيد من عرض النقود	رفع نسبة الاحتياطي القانوني لأن ذلك يقلل من الاحتياطات الإضافية لدى البنوك ومن ثم تقل القروض وتنخفض كمية النقود
ب-عمليات السوق المفتوحة	شراء السندات الحكومية والأوراق المالية وهذا يزيد من عرض النقود مباشرة ويزيد من احتياطات البنوك ويشجعها على منح القروض، وهذا يزيد من عرض النقود	بيع السندات الحكومية والأوراق المالية ويؤدي ذلك إلى تحقيق كل من العرض النقدي والاحتياطات الإضافية الأمر الذي يؤدي بصورة غير مباشرة إلى تخفيض عرض النقود
ج-سعر الخصم	(خفض سعر الخصم) يشجع الاقتراض من البنوك المركزية، وتلجأ البنوك إلى تخفيض احتياطاتها والتوسع فيمنح القروض بسبب انخفاض تكلفة الاقتراض ويزداد عرض النقود.	(زيادة سعر الخصم) ويؤدي ذلك إلى عدم تشجيع الاقتراض من البنوك المركزية وتمنح البنوك قروضا أقل وتزيد من احتياطاتها وعلى ذلك لن تقترض من البنك المركزي

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: طاهر فاضل البياتي، سمارة روحي ميرال، النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة، ط1، الأردن، دار وائل للنشر، 2013، ص 243.

ثانيا: مفهوم السياسية المالية

تعتبر السياسة المالية من أهم السياسات الاقتصادية باعتبارها من أهم الأدوات التي يتم استخدامها لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

1- تعريف السياسة المالية

يقصد بالسياسة المالية دور الدولة في تحديد المصادر المختلفة للإيرادات العامة للدولة , من شأنها تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهناك عدة تعاريف للسياسة المالية، نذكر منها:

- يرى لغاستون جيز بأن السياسة المالية مجموعة القواعد التي يجب على الحكومات والهيئات العامة أن تطبقها في تحديد النفقات العامة وتأمين الموارد اللازمة لسد هذه النفقات من خلال توزيع أعبائها بين الأفراد[11].

- يرى كينز بأن السياسة المالية تعني استخدام الإجراءات والنفقات والدين العام من أجل تحقيق مستوى مرتفع من الدخل الكلي ويمنح حدوث التضخم الاقتصادي، أي استخدام بعض السياسات الحكومية من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية[12].

ومما سبق يمكن القول بأن السياسة المالية هي السياسة التي بفضلها تستعمل الحكومة برامج نفقاتها وإيراداتها العامة، والتي تنتظم في الموازنة العامة لإحداث آثار مرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة على الدخل والإنتاج والتوظيف .

2- أهداف السياسة المالية

أصبح من الضروري بعد اتساع دور الدولة في النشاط الاقتصادي، أن تعمل الحكومة على أن يتسابق نشاطها مع نشاط الأفراد وينسجم معه وتوحد الأهداف ، وبالتالي تحقيق الأهداف التالية:[13]

ا-التخصيص الأمثل لموارد المجتمع:

يمتلك المجتمع حجما معينا من الموارد المتنوعة، ذلك الحجم يستدعي الأمر توزيعه بكفاءة وتخصيصه على أوجه الإنتاج المختلفة للسلع والخدمات عن طريق الدور التوجيهي للدولة.

ب-التوزيع العادل للثروات والدخول:

تهدف الى توزيع الموارد توزيعا عادلا عن طريق مجموعة من الإجراءات المتعلقة بالتوزيع الأولي للثروات، والتوزيع العادل للدخول نتيجة لاستخدام مصادر الثروة والتوزيع التوازني لتصحيح الاختلالات الناتجة عن استغلال الموارد المتاحة.

ج-تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

ويعتبر من أهم أهداف السياسة المالية في تحقيق أدنى من الاستقرار في مستويات التشغيل والإنتاج والأسعار، حيث أن سياسة الحكومة المتعلقة بالإنفاق وجباية الأموال لها آثار هامة على مستوى التوظيف والإنتاج والأسعار في المجتمع.

د-التوازن العام:

أي إحداث توازن بين الإنفاق الحكومي الإجمالي , وبين إجمالي الناتج الوطني بالأسعار الثابتة في مستوى يسمح بتشغيل جميع عناصر الإنتاج المتاحة، والأدوات التي يستخدمها كثيرا وهما الضرائب والقروض والإعانات والإعفاءات[14].

3- أدوات السياسة المالية

يمكن للحكومة أن تؤثر في المجال الاقتصادي العام عن طريق استخدام أدواتها الرئيسية، بانتهاج سياسة مالية انكماشية أو توسعية حسب الوضع الاقتصادي ، حيث تتمثل هذه الأدوات فيمايلي:

ا-الضرائب والرسوم:

تعد الضريبة أهم أدوات السياسة المالية ومصدر لإيرادات الدولة، وهي تشمل الضرائب المباشرة وغير المباشرة بكافة أنواعها , وذلك من أجل تحقيق أهداف معينة تخدم السياسة الاقتصادية مثل: إعادة توزيع الدخل القومي الحقيقي[15].

ب-الإنفاق الحكومي:

وهي تلك المدفوعات التي تقوم بها الدولة للحصول على السلع والخدمات والرواتب ومشتريات الحكومة من السلع المختلفة[16]، إن إعادة توزيع الإنفاق الحكومي وزيادة حجمه له الأثر الكبير في التأثير على النشاط الاقتصادي[17].

ج-الدين العام:

هي الأموال التي تقترضها الدولة من المواطنين، حيث تدفع الدولة مقابل ذلك فوائد أعلى من سعر الفائدة السائدة[18]، ففي حال وجود فائض فإن حجمه له تأثير على الأنشطة الاقتصادية[19], فتلجأ الدولة عادة إلى زيادة الدين العام في أوقات التضخم، وتعمل العكس في أوقات الكساد[20].

ثالثا: المقارنة بين السياستين النقدية والمالية

لا نقصد بالمقارنة بين السياستين المالية والنقدية المفاضلة بينهما فكلاهما لا يمكن الاستغناء عنهما كأساس لسياسة الدولة الاقتصادية، ويمكن حصرا أوجه الشبه والاختلاف بين السياستين النقدية و المالية في الجوانب الآتية:

الجدول رقم (02): الفرق بين السياستين النقدية والمالية.

المعيار	السياسة النقدية	السياسة المالية
1-السوق	تشمل الإجراءات التي لها علاقة مباشرة بالصفقات الحكومية في السوق	تشمل الإجراءات المرتبطة بالصفقات الحكومية الأخرى
2-جهاز واضع السياسة	يضع السياسة النقدية السلطات النقدية	يضع السياسة المالية البرلمان مسؤولية تحديد موازنة الدولة و نشاطها الاقتصادي
3-الدخل	تؤثر بصفة غير مباشرة	تؤثر تأثيرا مباشرا
4-الفعالية	تتميز بفعاليتها في مواجهة الضغوط التضخمية لقدرتها على امتصاص فائض السيولة	تتميز بتأثيرها الفعال في مواجهة الكساد والركود الاقتصادي
5-الفارق الزمني	تستغرق وقت أقل وذلك لأن إجراءاتها تتم بسرعة	تحتاج السياسة المالية لوقت أطول لتحقيق فعاليتها
6-اتخاذ القرارات	تتخذ من قبل البنك المركزي تتمثل في سياسة البنك المركزي	تتخذ من قبل الحكومة (السلطة المالية)

المصدر: خالد عبدو الزامل، دور السياسة النقدية في رسم معالم السياسة الاقتصادية الكلية في سوريا، أطروحة دكتوراه (منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة دمشق، 2005، ص40.

المحور الثاني: الإطار النظري للتنسيق بين السياستين النقدية والمالية

سنهدف من هذا المبحث إلى إبراز أهمية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية من خلال تناول الإطار النظري لهذا التنسيق، ويتم توضيح التأثير المتبادل بين السياستين، وكذلك إجراء المقارنة بينهما.

أولا-تعريف التنسيق بين السياستين المالية والنقدية

يشير التنسيق بين المساهمتين إلى التفاهم المشترك من قبل السلطتين المالية والنقدية، والعمل على تبادل المعلومات بين السلطات النقدية والمالية[21]، وسوف نستعرض فيما يلي تعريف التنسيق بين السياستين:

- يقدم Lain Begg تعريفا مبسطا للتنسيق بين السياستين المالية والنقدية نصرف مضمونه إلى التدابير التي تضمن أن القرارات التي يتم اتخاذها من قبل صانعي القرار بإحدى السياستين لا يترتب عليها آثار غير مباشرة وغير مرجوة على السياسة الأخرى[22].

- يعرف التنسيق بين السياستين على أنه "الآلية التي يتم من خلالها التفاوض بين سلطتين تتمتع كل منهما باستقلالها عن الأخرى-البنك المركزي والحكومة-و ذلك بغية تحقيق أفضل النتائج المرجوة من كليهما، وخلق الإطار الملائم لتفعيل أداء كلتا السلطتين[23].

وتتضح العلاقة بين السياستين النقدية والمالية من خلال التعرض إلى كيفية تدبير التمويل اللازم لعجز الميزانية والذي يتحقق من ثلاثة مصادر هي:[24]

- الدين العام المحلي من خلال إصدار السندات الحكومية قصيرة وطويلة الأجل.
- الاقتراض الخارجي عن طريق إصدار سندات حكومية بالعملة الأجنبية .
- زيادة المعروض النقدي عن طريق اقتراض الحكومة من البنك المركزي.

ثانيا-أهمية التكامل الوظيفي بين السياستين النقدية والمالية:

لكل دولة أهداف اقتصادية تسعى لتحقيقها, ونجد المالية والنقدية التي تمثل أحد الركائز الأكثر دعامة لها، وتأتي أهمية التكامل الوظيفي بين السياستين النقدية والمالية نظرا للأسباب التالية:[25]

- تزايد حالات عدم الاستقرار وتصاعد حدتها مما يتطلب مزج السياستين النقدية والمالية للتمكن من التغلب على الأزمات المختلفة.

- عدم كفاية الأدوات النقدية للتحكم في المعروض النقدي والتأثير في النشاط الاقتصادي ما يتطلب الاستعانة بالأدوات المالية طالما أن يشترط لفعالية السياسة النقدية توفير الموارد المالية للاستثمارات عن طريق الاقتراض، وفي المقابل تحتاج أدوات السياسة عند الرغبة في تشجيع الاستثمار الخاص عن طريق خفض الإنفاق الحكومي.

- المشاكل المتوقع حدوثها في الاقتصاد الوطني في حالة عدم التنسيق بين السياستين فقد تتخذ السلطات المالية إجراءات مناقضة للإجراءات النقدية العكس، وخاصة بعد التغيرات الحكومية مما يؤدي إلى حدوث نوع من الاضطرابات الاقتصادية.

ثالثا: شروط التنسيق بين السياستين النقدية والمالية

إن هدف التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية هو تعظيم الأداء الاقتصادي ككل في الأجل الطويل, ولتحقيق التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية يشترط توفر:[26]

1-وضوح السياستين المالية والنقدية: من الأهمية أن تكون كل من السياسة النقدية والسياسة المالية واضحة وموضوعة بدقة، حتى تستطيع كل من السلطة النقدية والسلطة المالية أن ينسقا بين سياستهما ويأتي ذلك من منطلق أن ضعف إحدى السياستين يثقل كاهل الأخرى.

2-المشاركة الكاملة في صياغة وتنفيذ السياسات: حيث يتطلب التنسيق بين السياستين النقدية والمالية مشاركة كاملة بين السلطتين النقدية و المالية في صياغة وتنفيذ السياسة والرقابة على تأثيراتها، والاتفاق على رد الفعل المناسب في إطار صياغة موحدة، لنجاح في اقتصاديات الدول وخاصة النامية منها.

المحور الثالث: واقع السياستين النقدية والمالية في الجزائر(2004- 2017)

اتضحت معالم السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري بعد أن شهد النظام الاقتصادي إصلاحات مست مختلف جوانبه، إلا أن البداية التي بدأت تتبلور وتتجسد فيها معالم السياسة النقدية كانت بعد صدور قانون النقد والقرض 90-10 لسنة 1990.

أولا :طبيعة السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2004-2017)

تعتبر الفترة 2004-2017 من الفترات التي عرف فيها الاقتصاد الجزائري العديد من التحولات والتغيرات خاصة على المستوى الخارجي، التي ترجع معظمها إلى طبيعة الاقتصاد الوطني الذي يعتمد كليا على قطاع المحروقات.

1 - أدوات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2004-2017)

من أجل إدارة منسقة للسياسة النقدية، يتوفر لدى بنك الجزائر عدة أدوات منها سياسة السوق المفتوحة، معدل إعادة الخصم، نسبة الاحتياطي القانوني.

ا– عمليات بنك الجزائر في إطار السوق النقدية في الجزائر خلال الفترة (2004-2017): لقد تطورت السوق النقدية حسب قانون النقد والقرض، حيث أعيد تنظيمها من طرف بنك الجزائر في إطار أداة السوق المفتوحة، التي تتمثل في بيع وشراء السندات التي مدة استحقاقها ستة أشهر، وعلى اثر إشراف بنك الجزائر على هذه السوق النقدية التي تتعامل بالائتمان قصير الأجل (من يوم إلى سنتين)، وذلك ما يجعل معدلات إعادة الخصم أقل من معدلات الفائدة داخل السوق وذلك لتنشيط البنوك في تمويل التنمية الاقتصادية.

الجدول (03): تطور معدلات إعادة التمويل في إطار السوق النقدية في الجزائر خلال الفترة (2004-2017).

الوحدة : نسبة مئوية

السنوات	استرجاع السيولة لمدة 7 أيام	استرجاع السيولة لمدة 3 أشهر
2004	0.75	-
2005	1.25	1.9
2006	1.25	2
2007	1.75	2.5
2008	1.25	2
2009	1.25	2
2010	1.25	2
2011	0.75	1.25
2012	0.75	1.25
2013	0.75	1.25
2014	0.75	1.25
2015	0.75	1.25

2016	0.75	1.25
2017	0.75	1.25

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات .

من خلال الجدول نلاحظ أن معدلات الفائدة على استرجاع السيولة لسبعة أيام متذبذبة، حيث بلغت 0.75 % سنة 2004، و استمر هذا المعدل بالزيادة ليصل إلى 1.25 % سنة 2010، بعدها انخفض في السنوات الموالية وبقيت ثابتة بمقدار 0.75 % إلى غاية سنة 2017. أما بالنسبة لمعدلات الفائدة على استرجاع السيولة لثلاثة أشهر هي أيضا عرفت تذبذبا وتباينا في معدلاتها حيث تراوحت مابين 2% و1.25 .%

ب- معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة (2004-2014)

يستخدم بنك الجزائر هذه الأداة للتأثير على مقدرة البنوك التجارية في منح الائتمان، ففي حالة التضخم يرفع البنك المركزي من معدل إعادة الخصم لخفض المعروض النقدي المتداول.

الجدول (04): تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر الفترة (2004-2017) .

الوحدة: نسبة مئوية .

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل إعادة الخصم %	4	4	4	4	4	4	4	4	4	4	4	4	3.5	3.75

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: تقارير بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية.

من خلال ما تم استعراضه في الجدول نلاحظ أن بنك الجزائر حافظ على استقرار معدلات إعادة الخصم لتصل إلى نسبة 4.% خلال فترة الدراسة (2004-2017) , والسبب راجع إلى توفر السيولة لدى البنوك التجارية، ومنه تكتفي هذه الأخيرة بتلك السيولة لديها دون اللجوء إلى عملية إعادة التمويل لدى بنك الجزائر وذلك ما يفسر ثبات معدل إعادة الخصم.

ج– سياسة الاحتياطي القانوني في الجزائر خلال الفترة (2004-2017)

تعتبر هذه الأداة من الآليات الرقابية التي استحدثها القانون 90-10. في الجزائر حيث يفرض بنك الجزائر نسبة معينة لا تتعدى 28 % إلا في حالات الضرورة المنصوص عليها قانونا.

الجدول (05): تطور معدلات الاحتياطي القانوني في الجزائر خلال الفترة (2004-2017)

الوحدة :نسبة مئوية.

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
م.ا.ق %	6.5	6.5	6.5	6.5	6.5	8	8	9	11	12	12	12	8	8

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية.

من خلال الجدول نلاحظ أن معدل الاحتياطي القانوني يقدر بـ 6.5 % سنة 2004 ليبقى ثابتا لغاية سنة 2008، ليرتفع سنة 2009 بمقدار 8%، واستمر في الزيادة في السنوات الموالية ليصل إلى 12 % سنة 2014، وهذا الارتفاع ناتج عن الزيادة المفرطة في السيولة لدى البنوك التجارية, و نتيجة لذلك كان من الصعب على بنك الجزائر

أن يتحكم في السيولة بصورة فعالة , بينما أدت الحدود القصوى المفروضة على كل بنك إلى صعوبات في توزيع الموارد, ومن اجل معالجة أوجه الضعف هذه , فان بنك الجزائر فرض احتياطيا إلزاميا على البنوك التجارية بنسبة 12 %.

د-تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة(2004-2017).

تتكون الكتلة النقدية في الجزائر من مجمعين هما:

-المتاحات النقدية (M1).

-الكتلة النقدية (M2).

الجدول (06): تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2004-2017).

الوحدة : مليار دينار جزائري.

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
M1	2160.581	2422.734	3177.600	4233.600	4984.800	4944.2	5756.4	7141.7	7681.5	8249.8	8955.9	9261.1	9407.0	9827.7
M2	3738.037	4146.906	4827.600	5994.600	6955.900	7173.1	8280.7	9929.2	11.15.1	11941.5	11980.8	4443.4	4409.3	4578.0

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على : تقارير بنك الجزائر

من خلال الجدول نلاحظ أن المؤشرات النقدية سواء M1 أو M2 شهدت تطورا ملحوظا إذ زادت M_1 من 2160.581 مليار دج سنة 2004 إلى 4944.2 مليار دج سنة 2009 أي أنها تضاعفت مرتين خلال فترة البرنامج التكميلي لدعم النمو، وهذا يدل على إصرار الدولة على النهوض بالتنمية الاقتصادية في حين زادت M2 من 3738.037 مليار دج سنة 2004 إلى 7173.1 مليار دج سنة 2009 ، غير أن تطور الكتلة النقدية استمرت بالزيادة إلى غاية 2017 سواء M1 أو M2 خاصة خلال فترة البرامج التنموية مما انعكس سلبا على بعض المؤشرات النقدية مثل التضخم فالسياسة النقدية تعمل على تخفيض التضخم لأن برنامج الإنعاش تسبب في ارتفاعه.

ثانيا: طبيعة السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (2004-2017)

اتبعت الجزائر منذ بداية الألفية الجديدة منحنى جديد في سير السياسة الاقتصادية تتجلى في التركيز على السياسة المالية في شكل توسع النفقات العامة للفترة (2001-2014) في برنامج الاستثمارات العمومية.

1-أدوات السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة(2004-2017).

إن السياسة المالية لأي دولة هي عبارة عن ذلك البرنامج الذي تسطره وتسعى لتنفيذه عن طريق استخدام مصادرها الإرادية وبرامجها الإنفاقية، من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية .

ا-النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2004-2017).

تميزت السياسة الانفاقية في الجزائر خلال الفترة 2004-2017 بنمو الإنفاق العام سواء نفقات التسيير أو نفقات التجهيز وهو ما يعرف بالسياسة الانفاقية التوسعية، ويتعلق نمو الإنفاق العام وارتفاع معدلاته بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية لهذه المرحلة، وأهمها الارتفاع الملحوظ في أسعار النفط .

الجدول (07): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2004-2017).

الوحدة: مليار دج.

السنة	نفقات التسيير		نفقات التجهيز		النفقات العامة
	النفقات	نسبتها إلى إجمالي النفقات%	النفقات	نسبتها إلى إجمالي النفقات%	
2004	1251.1	66	640.7	34	1891.8
2005	1245.1	61	806.9	39	2052
2006	1437.9	58	1015.1	42	2453
2007	1673.9	53	1434.6	47	3108.5
2008	2217.7	52	1973.3	48	4191
2009	2300	52.4	1946.3	44.3	4246.3
2010	2659	58.2	1807.9	39.6	4466.9
2011	3897.2	65.1	1974.4	33.1	5871.6
2012	4782.6	67.8	2275.5	33.2	7058.1
2013	4204.3	67.9	1887.8	30.5	6092.1
2014	4714.1	67.9	2941.71	32.1	7655.81
2015	4617.0	60.3	2170.9	28.3	7656.3
2016	4591.4	62.1	2279.5	30.8	7383.6
2017	2473.2	63.8	1403.3	36.2	3876.5

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير Cnes 2005، تقارير بنك الجزائر.

من الجدول أعلاه يتبن أن حجم النفقات العامة لسنة 2004 قدرت بـ: 1891.8 مليار دينار جزائري، وذلك راجع إلى البرنامج التكميلي لدعم النمو، حيث ارتفعت إلى 4246.3 مليار دينار لسنة 2009 ، وتزايدت بمعدلات مرتفعة لتصل إلى 7655.81 مليار دينار سنة 2014، ويرجع السبب في إطلاق برنامج توطيد النمو الاقتصادي الذي لا يقل أهمية عن سابقه، وتسعى الحكومة من خلال هذه الزيادة في حجم نفقات التسيير والتجهيز إلى تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية، ودعم القطاعات المختلفة وبذلك يؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي.

ب-الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2004-2017).

يتطلب من الدولة البحث أكثر عن مصادر الإيرادات لتغطية النفقات العامة , و إلا سوف ينعكس ذلك مباشرة على عجز الموازنة العامة، وارتفاع معدلات التضخم .

الجدول (08): تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2004-2017)

الوحدة :مليار دينار جزائري.

السنة	الإيرادات الجبائية		الإيرادات الغير جبائية		الإيرادات العامة
	الجباية البترولية	الجباية العامة	عادية	استثنائية	
2004	1570.1	580.4	72.1	6.5	2229.7
2005	2352.7	640.4	83.8	5.7	63082
2006	2799	720.8	119.7	0.3	3639.8
2007	2796.8	766.7	116.4	7.9	3687.8
2008	4088.6	965.2	136.6	0.1	5190.5
2009	2412.7	1146.6	116.7	00	3676
2010	2905	1298	189.8	0.1	4392.9
2011	3979.7	1448.9	274.8	00	5703.4
2012	4184.0	1984.3	242.9	0.1	6339.3
2013	3678.1	1908.6	246.4	00	5940.9
2014	3388.4	2018.5	258.5	0.1	5738.4
2015	2373.5	2354.7	374.9	00	5103.1
2016	1781.1	2422.9	838.2	00	5042.2
2017	1121.3	1433.6	1067.1	00	3622.0

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقاريرCnes 2005، تقارير بنك الجزائر.

يتضح لنا من البيانات السابقة أن هناك تزايد للإيرادات العامة خلال الفترة المدروسة، ففي سنة 2004 قدرت الإيرادات العامة بـ 2229.7 مليار دينار جزائري، ليرتفع غلافها المالي إلى 3676 مليار دج في سنة 2009، وتواصلت هذه الزيادة لتصل إلى 4218.18 مليار دج سنة 2014 , و ذلك بسبب إطلاق برامج تنموية في تلك الفترة من اجل تغطية نفقاتها.

كما تبين لنا أن الجباية البترولية تلعب دورا هاما في إيرادات الموازنة العامة, و التي عرفت ارتفاعا خلال فترة الدراسة , باستثناء سنوات الأزمة المالية التي مست الاقتصاد العالمي ككل والتي نتج عنها انخفاض أسعار النفط سنتي 2009-2010 , مما يعكس هشاشة الاقتصاديات المعتمدة على نوع واحد من الإيرادات , و ذلك يفسر مدى حساسية الاقتصاد الوطني اتجاه تقلبات أسعار النفط.

ج - **الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2004-2017)** .

تمثل كل من النفقات العامة والإيرادات العامة بندي الموازنة العامة للدولة، والتي نستعملها للتدخل والتأثير على النشاط الاقتصادي ,و باعتبار أن الإيرادات البترولية تشكل الجزء الأكبر لإيرادات الموازنة العامة، فإن العجز أو الفائض في الموازنة العامة يكون مرهون وإلى درجة كبيرة بالارتفاع أو الانخفاض في أسعار النفط في الأسواق الدولية .

الجدول (09): تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة(2004-2017).

الوحدة: مليار دينار جزائري.

السنوات	رصيد الميزانية	نوع رصيد الميزانية
2004	273.4	عجز
2005	340.4	عجز
2006	611	عجز
2007	1143	عجز
2008	800.9	عجز
2009	570.3	عجز
2010	74	عجز
2011	63.5	عجز
2012	718.8	عجز
2013	66.6	عجز
2014	1257.3	عجز
2015	2553.2	عجز
2016	2341.4	عجز
2017	254.5	عجز

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات وزارة المالية (المديرية العامة للميزانية)، بنك الجزائر، الديوان الوطني للإحصائيات (ONS).

نلاحظ أن الموازنة العامة في الجزائر مرت بعدة تطورات غلب عليها العجز المستمر لعدم قدرة الإيرادات العامة ملاحقة التزايد المستمر في حجم النفقات العامة،و ذلك بسبب إطلاق البرامج التنموية , حيث أن رصيد الموازنة العامة عرف انخفاضا ليسجل عجزا قدره (273.4) مليار دينار سنة 2004، وفي عقب سنة 2008-2009 استمر العجز ليصل إلى ما يقارب 570.3 مليار دينار، وذلك بسبب انهيار أسعار النفط الذي أثر بالسلب على رصيد الموازنة العامة واستمر الانخفاض في رصيد الموازنة العامة ليصل إلى (3437.62) في سنة 2014

المحور الرابع :التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في معالجة التضخم في الجزائر خلال الفترة(2004-2017)

حيث سنتطرق في هذا المحور إلى تقييم دور التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في معالجة التضخم في الجزائر خلال الفترة(2004-2017).

أولا: طبيعة التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في الجزائر

يرتبط التنسيق بين السياستين النقدية والمالية بمجموعة من الشروط والتي منها مدى استقلالية البنك المركزي (بنك الجزائر) . ضف إلى ذلك عدم اقتراض الحكومة من البنك المركزي لتمويل العجز في الموازنة العامة (التمويل التضخمي)، كما يعتبر التضارب في الأهداف وفي الإجراءات المتخذة من طرف السياستين أحد أسباب انعدام التنسيق.

إن معالم التنسيق بين السياستين النقدية والمالية بدأت تتجسد في الأفق بعد صدور قانون 90-10 وتطورت أكثر بصدور الأمر 03-11، الذي أكد على درجة عالية من الاستقلالية للبنك الجزائري في أداء سياسته

النقدية ومن ثم تعزيز صلة التعاون والتشاور بين السلطتين النقدية والمالية، والتي أخذت تتضاعف أكثر فأكثر كلما زادت درجة استقلالية بنك الجزائر على الضغوطات السياسية والاجتماعية التي تفرضها السلطة المالية (الحكومة)[27].

لكن كل هذا لا يمنعنا من القول أن استقلالية بنك الجزائر هي استقلالية نسبية وليست مطلقة، بسبب تدخل الحكومة في قرارات مجلس النقد والقرض من خلال المادة 63 من القانون 03-11 التي تسمح للحكومة ممثلة في وزير المالية في طرح تعديلات على قرارات مجلس القرض والنقد .

ثانيا: واقع التنسيق بين السياستين النقدية والمالية لمواجهة التضخم خلال الفترة (2004 -2017)

إذا كان الوضع الاقتصادي يعاني من ضغوط تضخمية ♦ تتمثل في قصور جانب العرض الكلي من السلع والخدمات عن الطلب الكلي (حجم الإنفاق الكلي) بسبب بلوغ الاقتصاد مستوى التشغيل الكامل للموارد بحيث يتعذر زيادة حجم الإنتاج، لذلك تسعى السياسة الاقتصادية العامة للدولة إلى تخفيف حدة الضغوط التضخمية من خلال مزج السياستين النقدية والمالية , باتباع مجموعة من الإجراءات ، ويمكن حصرها في مايلي :[28]

- تخفيض حجم السيولة وحجم المعروض النقدي من خلال البنك المركزي لأدوات السياسة النقدية في تقليص حجم الائتمان المصرفي الذي تقدمه المصارف مما يفضي إلى تقليص حجم الإنفاق أو الطلب الكلي.
- تقليص حجم القروض المصرفية إلى الأفراد أو المصارف أو قيام الحكومة بالاقتراض من الأفراد بهدف تقليص حجم السيولة مما يؤدي إلى تخفيض حجم الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري (الطلب الكلي).
- تخفيض مستويات الإنفاق الحكومي بشقيه الاستثماري والجاري لتخفيض حجم الدخول .
- زيادة مستويات الإيرادات الحكومية من خلال زيادة مقدار الضرائب بنوعيها المباشر وغير المباشر، وتخفيض حجم المدفوعات الحكومية الانتقالية.

الجدول (10): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2004-2017).

الوحدة: النسبة المئوية.

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل التضخم %	3.56	1.64	2.53	3.51	4.46	4.78	3.91	4.52	8.89	3.26	2.9	4.78	6.40	6.55

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: تقارير بنك الجزائر.

من خلال ما تم استعراضه في الجدول(13) نلاحظ أن معدل التضخم في سنة 2004 يصل إلى 3.56 %، حيث استمر في الزيادة ليصل إلى 4.78 % في سنة 2009، والسبب في الارتفاع راجع إلى نمو الكتلة النقدية، وسبب الزيادة في هذا الأخير هو الزيادة في الأرصدة النقدية الصافية الخارجية، وكذا تعد انطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو، 2010-2014 أخذت معدلات التضخم في الانخفاض ليسجل 3.91 % سنة 2010، واستمرت الزيادة ليصل إلى 8.89 % سنة 2012 وهو الأكبر منذ 15 عاما، وذلك بسبب الزيادة في عجز الموازنة العامة والنمو الكبير في الكتلة النقدية، حيث انخفض معدل التضخم ليصل إلى 2.9 % سنة 2014، وذلك بسبب قيام بنك الجزائر باعتماد أداة جديدة للسياسة النقدية تمثلت في استرجاع السيولة، بهدف استرجاع أكبر قدر ممكن من السيولة المستقرة في المصارف لمواجهة معدل التضخم الذي شهدته سنة 2012.

النتائج العامة:

توصلنا من خلال دراستنا هذه إلى النتائج التالية:

1-إن بلوغ الأهداف النهائية التي تصبو إليها كل من السياستين النقدية والمالية يتطلب حد للتضارب القائم بينها كما أن بلوغ هذه الأهداف بشكل فعال يتطلب تفعيل أدوات كل من السياستين،حيث تختلف واقع هذه الأدوات بين الدول النامية والمتقدمة.

2-يعد إصلاح السياستين النقدية و المالية احد المحاور الأساسية لبرامج الإصلاح الاقتصادي , و كان قانون النقد و القرض 90-10 نقطة بداية له ذه الإصلاحات , لتعرف بعدها الجزائر سياسة نقدية واضحة المعالم بصدور هذا القانون , استعملنا من خلالها تنسيق بين الأدوات المباشرة و الغير مباشرة للتحكم في السيولة النقدية و مراقبة نمو الاقتصاد, غير أن هذا التنسيق بين السياستين يسعى الى معالجة الاختلالات الاقتصادية كالتضخم والبطالة في الجزائر.

3-أمام التحديات التي تمثلت في التغيرات الكبيرة التي عرفتها الوضعية النقدية والمالية في الجزائر خلال السنوات الأخيرة التي تميزت بفائض في السيولة بسبب انطلاق برنامجي الإنعاش والنمو الاقتصادي والذين تطلبا ضخ أموال كبيرة ضف إلى ذلك تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008 ومحاولة التصدي لانتقال العدوى للاقتصاد الوطني، هذه الوضعية التي تنبئ بحدوث ضغوط تضخمية

الاقتراحات:

من خلال كل ما سبق يمكن أن نخرج بالاقتراحات التالية :

1-بالنسبة للسياسة النقدية يستوجب تفعيل الدور الحقيق لهذه السياسة بمنحها أكثر استقلالية, وإدارة أدواتها بشكل حقيق من خلال تفعيل السوق المالي.

2-بالنسبة للسياسة المالية، يجب إعادة توجيه الإنفاق العام من خلال الاهتمام بالمجالات التي تشجع الإنتاجية، وتمكن من كفاءة الطاقة الإنتاجية المتاحة . وبالتالي توجيه السياسة المالية إلى تنشيط وتحفيز العرض الكلي .

3- تشجيع الصادرات خارج المحروقات عن طريق منح مزايا للمستثمرين وتشجيعهم على التصدير للخارج وبالتالي فك الميزانية والاقتصاد الوطني ككل من أثر التغيرات الخارجية.

---

[1]– إياد عبد الفتاح النسور، المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة، ط 1، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2013، ص 256.

[2]–جميل هيل عجمي الجنابي، النقود والمصارف والنظرية النقدية، ط 2، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، 2014، ص 267.

[3]–كمال بن يخلف، السياسات النقدية والمالية ومشكلة التضخم، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007، ص 3.

[4]–عبد الله خبابة، الاقتصاد المصرفي، الاسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2008، ص 200–201.

[5]–عبد الله وموفق الخليل، النقود والبنوك والمؤسسات المالية، ط 1، الأردن، مركز يزيد الكرك، 2004، ص 325.

[6]–إبراهيم عبد الحليم عبادة، السياسة النقدية ضوابطها وموجهاتها في اقتصاد إسلامي، مجلة الواحات للبحوث والدراسات 12 (2011)، غرداية، ص 744.

[7]–توماس مايرو وآخرون، ترجمة أحمد عبد الخالق، النقود والبنوك والاقتصاد، المملكة العربية السعودية، دار المريخ للنشر، 2004. ص 490.

[8]–جمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي، الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2006، ص 94.

[9]– زكريا الدودي، يسري السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، الأردن، دار اليازوري للنشر والتوزيع، 2006، ص 288.

[10]– رجاء الربيعي، دور السياسة المالية والنقدية في الحد من التضخم الركودي، الأردن، دار آمنة للنشر والتوزيع، 2013، ص 75.

[11]–عباس كاظم الدعمي، السياسات النقدية والمالية، ط 1، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2010، ص 49.

[12]–محمود الوادي وآخرون، الأساس في علم الاقتصاد، عمان، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2007، ص 312.

[13]–صالح صالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، ط 1، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006، ص 499.

[14]–عبد الحميد عبد المطلب، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، ط 1، مصر،مجموعة النيل العربية للنشر، 2003، ص 44-45.

[15]–رجاء الربيعي، المرجع نفسه، ص 71.

[16]–مصطفى يوسف كافي، المرجع نفسه، ص 341.

[17]–رجاء الربيعي، المرجع نفسه، ص 71.

[18]–مصطفى يوسف كافي، المرجع نفسه، ص 342.

[19]–رجاء الربيعي، المرجع نفسه، ص 72.

[20]–رشيد عبد الحكيم، الاقتصاد الكلي، ط1، عمان، دار البداية ناشرون وموزعون، 2010، ص 224.

[21]–منى كمال سعيد محمد، أهمية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية، استعراض تجارب بعض الدول، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة القاهرة، 2007، ص 13.

[22]– Lain Begg « Running Economic and Monetary union, the challenges of Policy co-ordination », in Europe Government and Money, the Federal trust for education and Research, 2002, p21-22.

[23]–Powel Marszalek « coordination of Monetary and Fiscal Policy, the Poznan University of economics, volume 3, 2003, p48.

[24]–عصام السيد علي خطاب، التنسيق بين السياسيتين النقدية والمالية وأثره على المتغيرات الاقتصادية الكلية للدول النامية، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة حلوان، مصر، 2004، ص 30.

[25]–عبد العظيم حمدي، السياسة المالية والنقدية، دراسة مقارنة، الإسكندرية، الدار الجامعية، ب ت، ص 356-357.

[26]–مسعود دراوسي، السياسة النقدية والمالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004، ص 261.

[27] موسى بوشنت، إشكالية التوفيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية في ضبط التوازن الاقتصادي، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس، 2010، ص 254.

[28]–احمد بركات ,مدخل الى علم الاقتصاد,الجزائر,دار بلقيس للنشر, 2014, ص134-135.

MODERN ECONOMIC AND SUSTAINABLE DEVELOPMENT

LMESD

Review

Published by
"the Laboratory of Modern Economic and Sustainable Development"
LMESD

UNIVERSITY CENTRE OF TISSEMSILT

VOLUME 02 – ISSUE 01
DECEMBER 2019

ISNN: 2710-8589
DL : December-2018

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University Center Ahmed bin Yahya Al-Wancharissi
Tissemsilt

MODERN ECONOMIC AND SUSTAINABLE DEVELOPMENT REVIEW

Approved Scientific international Semestrial review And specializing in economic field

Published by
The laboratory of Modern Economic and sustainable development
Institute of Economics, Business and Management Sciences

Volume 02 – issue 01– DECEMBER 2019

ISNN: 2710-8589
DL : December-2018